سلسلة مؤلفات الدكتور فلاح بن إسماعيل مندكار رحمه الله تعالى (٤)

شرح
أصول السُّنَّة

للإمام أحمد بن حنبل

الجزء الأول

التراث العلمي للشيخ فلاح مندكار رحمه الله تعالى

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

فلاح بن إسماعيل مندكار رحمه الله تعالى

مدير برنامج ماجستير العقيدة والمذاهب الفكرية المعاصرة

عضو هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف الكويتية

شرح أصول السنة

للإمام أحمد بن حنبل

الجزء الأول

شرح فضيلة الشيخ

أ.د. فلاح بن إسماعيل مندكار

أستاذ العقيدة بكلية الشريعة بجامعة الكويت
والخطيب بوزارة الأوقاف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

توطئة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فهذا شرح لرسالة: (أصول السنة) التي كتبها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، شرحها فضيلة الشيخ فلاح بن إسماعيل حفظه الله في دورة علمية، ثم فرغت من الأشرطة، وأعاد الشيخ النظر فيها، وزاد عليها ونقص، وعدَّل ما يحتاج إلى تعديل، حتى خرجت بهذه الصورة القشيبة التي نسأل الله تعالى أن ينفع بها ويبارك فيها، وأن يجزل للماتن والشارح الجزاء في الدنيا ويوم اللقاء.

وقد تم تخريج الأحاديث من قبل بعض طلاب العلم بطريقة مختصرة، ونقلوا أحكام أهل العلم على الأحاديث التي ليست في الصحيحين أو أحدهما . وقد اجْتُهد في إعداد هذه المادة العلمية السلفية من حيث الصف ومراجعة الطبع وحسن الإخراج حسب الاستطاعة، فالمرجو من الأفاضل جميعاً أن يكتبوا لموقع الشيخ ما يجدونه من أخطاء طباعية أو غيرها؛ فالدين النصيحة، وكل بني آدم خطاء.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نبشر القراء بأن جميع شروح الشيخ حفظه الله قيد الإعداد.

وقد أصدر الشيخ حفظه الله بياناً حول طباعة كتبه وتفريغ أشرطته، نُشر في موقعه الرسمي، والمرجو من الجميع مراجعته والعمل بما فيه.

والله الموفق، والحمدلله رب العالمين.

** ** **

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . أما بعد،

لمّا كان علم العقيدة أصل العلوم وأشرفها، ومناط الديانة كلها، وحاجة العباد إليها تفوق كل حاجة من حوائجهم، وضرورتهم إلى ضبطها وصيانتها تفوق كل ضرورة من ضرورياتهم؛ كان الاهتمام بها تعلماً وتعليماً ودعوةً مقدَّماً على كل الأولويات والغايات والاهتمامات في هذه الحياة الدنيا. لذلك جاءت الرسالات كلها والنبوات لتؤكد ذلك. فالقرآن بل جميع الكتب المنزلة - قبل تحريفها - مدارها على التوحيد والاعتقاد وصيانته ومحاربة ما يضاده أو يشوهه ويكدره، حتى قيل: إن القرآن كله في التوحيد والاعتقاد، أي حتى في أحكامه وحلاله وحرامه، بل وحتى في قصصه ومواعظه ووعده ووعيده كله في التوحيد والاعتقاد . فالأحكام والحلال والحرام ولوازم التوحيد ومقتضياته، وفي القصص والمواعظ والوعد والوعيد النتائج والجزاء من الله تعالى لمن استجاب وامتثل، أو لمن خالف وعاند وأشرك.

فالعقيدة أصل الإسلام وأصل الديانات كلها، وهي الميزان والمقياس الحق لصحيح الدين من فاسده . فالدين كما هو معلوم ثلاثة أبواب: التوحيد والاعتقاد، والعبادات، والأخلاق والسلوك، وعند إمعان النظر في هذه الأبواب يظهر جليّاً أن مآل الباب الثاني والثالث إنما هو إلى التوحيد والاعتقاد.

فالعبادات مرجعها ومناط قبولها السلامةُ والبراءةُ من صرفها لغير الله تعالى أو أن يُظن استحقاق غير الله لشيء منها، أي إفرادها لله تعالى وحده صرفاً واستحقاقاً، وهذا هو لب التوحيد وسلامة الاعتقاد.

وأما الأخلاق والسلوك فأصلها ومناطها تحسين الأخلاق والسلوك الواجب حقّاً لله تعالى، ثم تحسينها وبلوغ الكمال فيها مع الخلق والعباد الأَوْلى فالأَوْلى استجابةً لأمر الله كما شرع سبحانه وتعالى؛ وهل ذلك إلا مراعاةً لحق الله تعالى أولاً، ثم حقوق العباد ثانياً على وفق شرع الله تبارك وتعالى وحكمه وأمره.

فالمراد أن الدين كله مآله ومرجعه إلى هذا الأصل العظيم والركن القويم، بل هي القاعدة التي تُبنى عليها جميع مسائل الدين والإسلام والإيمان والإحسان، يصلح وينتفع بها أهلها إذا صلحت - أي العقيدة والتوحيد – وتفسد بفسادها، فالأعمال مهما عظمت لا تنفع إذا فسدت العقيدة كما قال تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال سبحانه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا

﴿يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال عز من قائل: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فالعقيدة والتوحيد أساس الدين، وأول دعوة الرسل جميعاً، وأول واجب في الإسلام، وأول ما يدخل به المرء في الإسلام، وهو أعظم مقامات أهل السلوك الحق إلى مولاهم وخالقهم . لذلك دأب الصالحون من سلف هذه الأمة إلى العنايةبها وصيانتها، فكانوا لا يتجاوزون في تلقي الآيات من القرآن عشراً منها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل - أي العقيدة أولاً ثم الأعمال والأحكام -، وصحَّ عن جندب رضي الله عنه أنه قال: «تعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن»(١).

وسيرة نبينا عليه الصلاة والسلام حافلة مستفيضة بحرصه ﷺ على تصحيح الاعتقاد وسلامة التوحيد من كل ما يشوبه في حياته كلها، وها هو - بأبي هو وأمي - على فراش الانتقال إلى الرفيق الأعلى يقول ويكرر: «**لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيائِهِمْ مَساجِدَ**». تقول عائشة رضي الله عنها: «يحذر ما صنعوا»(٢). صلوات ربي وسلامه عليه.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الإيمان، باب في الإيمان، رقم (٦١)، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» برقم (٥٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أبواب المساجد، باب: الصلاة في البيعة، رقم (٤٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المسجد على القبور، واتخاذ الصور فيها...، رقم (٥٣١) من حديث عائشة و ابن عباس رضي الله عنهم. وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رقم (٥٣١) دون الزيادة من قول عائشة رضي الله عنها.

وإن مما يؤكد هذا المعنى في واقع الأمة قديماً وحديثاً أن الشرور والبلايا التي فتكت بهذه الأمة تفريقاً وتمزيقاً إنما كانت بسبب التنكب عن الصراط في هذا الأصل العظيم، أعني الانحرافات في باب الاعتقاد والإيمان وعدم تحقيق التوحيد الواجب لله تعالى؛ فما خرجت الخوارج على الأمة قديماً وحديثاً، وما أُعمل سيف الأمة في أهلها، ولا رفضت الرافضة الدين الحق، وما تجهَّمت الجهمية، وما اعتزلت المعتزلةُ الأمةَ والجماعة، وما وقع بعض المسلمين في الأشعرية والماتريدية وصُرفت النصوص عن ظاهرها باسم التأويل والحقيقة والمجاز، وما وقع بعضهم في التصوف إلا بسبب الانحراف في أبواب الاعتقاد والإيمان والتوحيد، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولن تعود الأمة إلى عزتها ومكانتها وقوتها إلا بالبراءة من الأهواء والمناهج المنحرفة والتشغيب بالكلام والمنطق والعقل على هذا الأصل العظيم.

والمؤسف حقّاً أننا نرى كثيراً من المعاهد والمدارس والجماعات والأحزاب التي تتسمى بالإسلام وتدعي الحرص عليه والدعوة إليه، تخلو مناهجهم من الاعتناء بجانب الاعتقاد والتوحيد في حين يُظهرون الحرص على الأخلاق والفقه والتجديد في الأمة، وحجتهم التي زينها لهم شياطين الإنس والجن وشيوخ الضلالة ورؤوس البدعة أن الكلام في التوحيد والاعتقاد يفرق الأمة وهي أحوج ما تكون إلى الاجتماع والألفة والتقارب- زعموا -.

ويدرك العاقل بُعد هؤلاء عن صراط الله ومنهج سلف الأمة؛ فهذا كتاب الله تعالى، وهذا رسول الله ﷺ، وهؤلاء السلف الكرام، وكذلك من تبعهم بإحسان من أئمة الهدى كانت جُل عنايتهم بهذا الأصل العظيم. ومن هؤلاء: الإمام المبجل أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ الذي جعله الله لصدق جهاده واتباعه محنةً للعباد من بعده، وما كتبه وسطَّره يُعد بحق مقياساً ومحنةً تميز أهل الحق والسنة والجماعة عن أهل الأهواء والبدع والضلال.

فمن لزم أصول الإمام أحمد وسار عليها ودعا إليها يُحكم له بالسنة والحق في الدين والاعتقاد، ومن جانب ما كان عليه أحمد علماً ودعوةً فيُلحق بأهل الأهواء والبدع ولا كرامة، وإن تظاهر بالديانة والدعوة واتخذها شعاراً ودثاراً.

ولقد ذهب السلف إلى أبعد من هذا؛ فقد كانوا والله يعظمون من يعظم الإمام أحمد ويحبه ولا يذكره إلا بخير، وأما من لا يكترث بمنهج أحمد وطريقته أو ينال منه ومن منهجه وعقيدته فقد كانوا يسيؤون به الظن وإن تظاهر بالسنة والدعوة إلى دين الله تعالى.

والله أسأل أن يجعلني - وإخواني وأخواتي - من أهل السنة والحق الذين يعرفون قدر علماء الأمة وأهل السنة، ويعرفون حقهم، ويجاهدون في نشر علمهم وعقيدتهم وأصولهم، ويحذرون من مخالفتهم فضلاً عن بغضهم؛ فإنهم والله بكلماتهم القليلة في أصول الديانة ينفون عن كتاب الله

وسنة نبيه ﷺ تحريفات الغالين وانتحالات المبطلين وتأويلات الجاهلين الذين كانوا وما زالوا يعقدون ألوية البدعة ويرفعون شعاراتها ويزينونها للعباد، ويسمون الأشياء بغير اسمها؛ ترويجاً لها، ويخدعون بظاهرهم وشعاراتهم الجهال والعامة والدهماء.

ولقد رأيت عامة مشايخنا يحرصون على هذه الأصول ويشرحون مسائلها. وكنت منذ فترة أتشوق إلى شرحها والاعتناء بها مع إخواني حتى يسر الله لي وقمت بشرحها بشيء من الإسهاب لما رأيت خلو المكتبات من شرح مفصل مطبوع لهذه الرسالة العظيمة، وكان شرح هذه الأصول على المطبوع مع تعليقات شيخنا ووالدنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله ومتَّع به[1].

وأحمد الله أن هيَّأ من يعتني بهذا التراث - أعني كتاب أصول السنة للإمام أحمد - وقدَّمه إليَّ لمراجعته مكتوباً في أجمل حلة وإخراج بعد أن كانت دروساً شفهيَّةً في الأشرطة وكان سبباً في إخراج هذا الشرح ليكون كتاباً مطبوعاً، فجزاهم الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

فالحمد لله أولاً وآخراً على ما يسر ووفق، وأسأله جل وعلا القبول والسداد والتوفيق والإعانة لأكون وإخواني وأخواتي ممن استعملهم الله في طاعته والذب عن دينه والدفاع عن الذين آمنوا من علمائنا ومشايخنا؛ إنه

(١) وكان الشرح عام ٢٠٠٧م في مسجد السند بمنطقة قرطبة، والفراغ من تفريغ الأشرطة في ديسمبر ٢٠٠٩م.

تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

كما أدعو طلاب العلم أن يلزموا غرز هذا العلم وهذه الأصول التي سطَّرها علماء السلف رحمهم الله تعلماً وتعليماً ودعوةً؛ فإنه أعظم ما يجب الاعتناء به، أعني جميع كتب السلف رحمهم الله وخاصَّةً هذه الأصول لإمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث يسر الله تعالى طباعتها ونشرها بكاملها ولله الحمد والمنة . ولقد كان السلف رحمهم الله يشتد حرصهم واعتناؤهم بهذه الأصول وما أملاه الإمام المبجل مع العلم أنه لم يكن يتحصل لهم إلا بعضها. وتدبر أخي طالب العلم ما اشتهر عنهم - كما في طبقات الحنابلة[1] - أنه لو رحل طلاب العلم إلى بلاد الصين للحصول عليها لكان ذلك يسيراً جدّاً، أي أن بعض هذه الأصول يستحق مثل هذا العناء، فكيف بها كلها؟!!

وقد قام أخونا الشيخ الدكتور محمد هشام الطاهري حفظه الله ورعاه بمقابلة أصل هذا المتن على سبع نسخ خطية لضبط كلام وأصول الإمام أحمد بلفظه، وقد اعتمدنا في هذا الشرح وأثبتنا ما اعتمده الشيخ في ضبط الأصل، فجزاه الله خير الجزاء، وأجزل له المثوبة في الدنيا والآخرة.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

** ** **

(١) (١/ ٢٤١) تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، ط دار المعرفة - بيروت.

القسم الأول

أولاً - ترجمة الإمام أحمد ونبذة مختصرة عن محنته رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثانياً - دراسة عن الأصول.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أولاً - ترجمة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ

نشأته وبعض صفاته:

يقول الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو الإمام حقّاً، وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله ابن حيان بن عبدالله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام»[1].

وُلد رحمه الله سنة ١٦٤ من الهجرة، ولد يتيماً؛ فقد مات أبوه شابّاً له نحو ثلاثين سنةً، فوليته أمه وتحولت به من مَرْو حيث وُلد إلى البصرة؛ والتي كانت حاضرة العلم والعلماء القريبة من تلك البلاد، ثم انتقل بعد ذلك إلى الكوفة، ثم إلى بغداد.

وكان رحمه الله حسن الوجه، ربعةً، طوالاً، أسمر شديد السمرة، وكان يخضب بالحناء، وفي لحيته شعرات سود، وكان عامة جلوسه متربعاً خاشعاً، وكانت ثيابه غلاظاً بيضاً، وكان يتزر ويتعمم.

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٨).

شيوخه:

أما شيوخه فيزيدون على المئتين وثمانين شيخاً ممن تلقى وأخذ عنهم العلم والرواية، منهم: سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، والقاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وعبدالرزاق الصنعاني، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن المديني، ويحيى ابن سعيد القطان، وأبو بكر بن أبي شيبة . وخرج من الكوفة إلى البصرة ليلتقي بابن المبارك لما سمع بمقدمه ونزوله فيها؛ حرصاً منه على الأخذ والتلقي عن الأكابر، رحمه الله ورحمهم جميعاً، لكنه وصلها بعد خروج ابن المبارك منها إلى طرطوس.

وقد تميز الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتتلمذه على مثل هؤلاء الشيوخ الأعلام، كما جمع بين كون بعضهم شيوخاً له وبين روايتهم عنه، أي أنهم شيوخه وتلاميذه في نفس الوقت . وهذا يدل على عظيم منزلة هذا الإمام، وعلمه الراسخ؛ لأن رواية الشيخ الكبير عن تلميذه الشاب الصغير يدل على عمق ورسوخ علم ذلك التلميذ على الرغم من حداثة سنه . وقلَّ من اتصف من الأئمة الأعلام بهذه الخاصية العظيمة، والمنزلة الرفيعة.

ومن هؤلاء الشيوخ الذين جمعوا بين كونهم شيوخاً للإمام أحمد وبين روايتهم عنه: وكيع بن الجراح، وهو إمام في الحديث والجرح والتعديل، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام الشافعي . ويخبر عبدالله بن الإمام أحمد رحمهما الله عن الإمام الشافعي أنه إذا روى عن الإمام أحمد فإنه يقول: عن

ثقة، أو عمن أثق به، أو عن رجل ثقة؛ لأن بعض الأكابر لا يقبلون الرواية عن الأصاغر . ومنهم أيضاً: عبد الرزاق الصنعاني، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين.

زوجاته وولده:

تزوج رَحِمَهُ اللَّهُ عباسة بنت الفضل وعمره أربعون سنةً، فولدت له صالحاً، ثم توفيت فتزوج بعدها ريحانة فولدت له عبدالله، ثم توفيت، فاشترى جاريةً اسمها حُسْن، فولدت له زينب والحسن والحسين توأمان وماتا قريباً من ولادتهما، ثم ولدت له الحسن ومحمداً وسعيداً.

تلاميذه:

أما تلاميذه فعلى رأسهم الإمام البخاري، والإمام مسلم رحمهما الله، وأصحاب السنن: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن رجل عنه . ومنهم أيضاً: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم رحمهم الله، وولداه: صالح، وعبدالله، وخلق آخرون . وحدَّث وروى عنه أيضاً شيوخه، منهم: عبدالرزاق، والشافعي - ولكنه لم يسمه وكان يقول: حدثني الثقة -، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وبقي بن مخلد، وخلق آخرون . وإن معرفةً وعلماً بأسماء شيوخ وتلاميذ هذا الإمام يكفي في بيان المكانة العظيمة له، وهي بمثابة شهادات من هؤلاء العلماء والأعلام لهذا الإمام وإن لم ينطقوا بها.

ما قيل عنه:

قال عبد الرزاق الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو أحد شيوخ الإمام أحمد -: «ما رأيت أحداً أفقه ولا أورع من أحمد بن حنبل، وما رأيت مثلَه، وما قدم علينا مثلُه»[(١)]. ويعلق الذهبي فيقول: «قال هذا وقد رأى مثل الثوري ومالك وابن جريج»[(٢)].

وقال قتيبة بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ- وهو من شيوخه أيضاً، وممن أكثر الإمام أحمد الرواية عنه في المسند -: «خير أهل زماننا ابن المبارك ثم هذا الشاب. فقال له أبو بكر الرازي: من الشاب؟ قال: أحمد بن حنبل»[(٣)].

وقال أيضاً: «إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة»[(٤)].

وقال أيضاً: «لو أدرك أحمد بن حنبل عصر الثوري ومالك والأوزاعي والليث بن سعد لكان هو المقدم. قيل لقتيبة: يُضَمُّ أحمد بن حنبل إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين»[(٥)].

ومن أقواله أيضاً: «لولا الثوري لمات الورع، ولولا أحمد بن حنبل

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٥).
(٢) المصدر السابق (١١/ ١٩٥).
(٣) إكمال التهذيب (١/ ١٣٦).
(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٤).
(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦٦، ١٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٥)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٥).

لأحدثوا في الدين؛ أحمد إمام الدنيا »[١].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رأيت ببغداد شابّاً أسود الرأس واللمة، إذا قال: حدثنا، قال الناس كلهم: صدق . قلت: من هو؟ قال: أحمد بن حنبل»[٢].

وقال: «خرجت من بغداد فما خلَّفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل»[٣].

وقال أيضاً: «ما رأيت أعقل من رجلين: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود»[٤].

وقال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحمد بن حنبل حجة بين الله وبين عبيده في أرضه»[٥].

وقال أيضاً: «قال لي أحمد بن حنبل: تعال حتى أريك من لم ير مثله. فذهب بي إلى الشافعي . قال أبي: وما رأى الشافعي مثل أحمد بن حنبل. ولولا أحمد وبذل نفسه لذهب الاسلام، يريد المحنة»[٦].

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٥).
(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٥)، وأخرجه بنحوه ابن عساكر في تاريخه (٥/ ٢٧٣،٢٧٢).
(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧١).
(٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٧).
(٦) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٦).

وقال علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحمد بن حنبل في زماننا أفضل من سعيد بن جبير في زمانه . قال: فقيل له: ولم ذاك؟ قال: لأن سعيد بن جبير كان له في زمانه نظراء . قال: فقيل: ووالله ما يعرف لأحمد بن حنبل نظير في غربها ولا في شرقها»[(١)].

وقال أيضاً: « أعز الله الدين بالصديق يوم الردة، وأحمد يوم المحنة»[(٢)].

وقال أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إني لأتدين بذكر أحمد؛ ما رأيت رجلاً أعلم بالسنة منه»[(٣)].

وقال الحسن بن الربيع رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما شبهت أحمد بن حنبل إلا بابن المبارك في سمته وهيئته»[(٤)].

وقال يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما رأيت مثل أحمد بن حنبل»[(٥)].

وقال: «أراد الناس منا أن نكون مثل أحمد بن حنبل، لا والله ما نقوى على ما يقوى عليه أحمد بن حنبل ولا على طريقة أحمد»[(٦)].

وفي رواية: «والله لا أكون مثله أبداً»[(٧)].

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٣١٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٦)، وأخرجه بنحوه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٦).
(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٧٥)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٦).
(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٨١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٨١).
(٦) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٨١).
(٧) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٧).

وقال إبراهيم الحربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رأيت أبا عبدالله كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين»[(١)].

وقال: «عالم وقته: سعيد بن المسيب في زمانه، وسفيان الثوري في زمانه، وأحمد بن حنبل في زمانه»[(٢)].

وقال النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «جمع أحمد المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد»[(٣)].

وكان أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ **يقول**: «كانت مجالس أحمد مجالس الآخرة، لا يُذكر فيها شيء من أمر الدنيا، ما رأيته ذكر الدنيا قط»[(٤)].

وقال: «لقيت مئتين من مشايخ العلم فما رأيت مثل أحمد بن حنبل؛ لم يكن يخوض في شيء مما يخوض فيه الناس من أمر الدنيا، فإذا ذكر العلم تكلم»[(٥)].

وقال المزني رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحمد يوم المحنة، وأبو بكر يوم الردة، وعمر يوم السقيفة، وعثمان يوم الدار، وعلي يوم صفين»[(٦)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٨).
(٢) الأربعين على الطبقات (ص ٢٥٦)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٠٣).
(٣) شرح علل الترمذي (١/ ١٧٣).
(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٩١)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٩).
(٦) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٩١).
(٦) أورده الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠١). وانظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/ ٣٦٩).

وقال أبو ثور رَحِمَهُ اللَّهُ وقد سئل عن مسألة: «قال أبو عبدالله أحمد بن حنبل شيخنا وإمامنا فيها كذا وكذا»[(١)].

وسئل بشر الحافي عن الإمام أحمد فقال: «أنا أُسأل عن أحمد بن حنبل؟! إن أحمد أُدخل الكير فخرج ذهباً أحمر»[(٢)].

وقال له أصحابه حين كان الإمام أحمد يُضرب: «لو أنك خرجت فقلت: إني على قول أحمد . فقال: أتريدون أن أقوم مقام الأنبياء »[(٣)]؟!

وقال محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «صرت إلى دار أحمد بن حنبل مراراً وسألته عن مسائل . فقيل له: أكان أكثر حديثاً أم إسحاق؟ قال: بل أحمد أكثر حديثاً وأورع، أحمد فاق أهل زمانه»[(٤)].

وقال أبو عمير بن النحاس - وذُكر عنده أحمد بن حنبل -: «رَحِمَهُ اللَّهُ، عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، وبالصالحين ما كان ألحقه، عُرضت له الدنيا فأباها، والبدع فنفاها»[(٥)].

ويعلق الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ **بعد نقله لبعض ما قيل في حق الإمام أحمد وشأنه**: «كان أحمد عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التأله . أثنى عليه

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٨٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٧).
(٣) المصدر السابق (١١/ ١٩٧).
(٤) المصدر السابق (١١/ ٢٠٢- ٢٠٣).
(٥) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥/ ٢٨٢)، وانظر: «السير» للذهبي (١١/ ١٩٨)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/ ٣٣٦).

خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه؟!! وكان مهيباً في ذات الله»[1].

أقول: بل والله لقد أثنى عليه شيوخه الأكابر والأئمة الأعلام، وهذا والله هو العز والشأن وعاجل بشرى المؤمن في الدنيا؛ فقد جمع الله تبارك وتعالى له بين ثناء خصومه، وشيوخه، وإخوانه، وأقرانه، وتلاميذه . بل ما زال طلاب العلم يتقربون إلى الله تعالى بحبه، وذكر سيرته، والثناء عليه، والاقتداء به، والتأسي بأقواله وأفعاله وأخلاقه، رحمه الله رحمةً واسعةً، ووفقنا لمعرفة حقه والقيام به، وحسن متابعته؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ذكر شيء من أخلاقه وأفعاله:

قال محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال لي أحمد: ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به، حتى مرَّ بي أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً، فأعطيت الحجام ديناراً حين احتجمت»[2]؟

لم يقبل مالاً ولا هديّةً من أحد أبداً، على الرغم من حاجته وفقره. وكم أُهدي وبُذل إليه المال خاصّةً بعد المحنة، وكان يردها ويقول: أنا في عافية ولله الحمد . وقد اشتهر عنه هذا الخلق الرفيع رغم الحاجة والفاقة والفقر حتى كلمه عمه في ذلك ناصحاً له لرفع همه وغمه وحزنه وفاقته، فقال له: يا ابن أخي، أي شيء هذا الغم؟ أي شيء هذا الحزن؟ فرفع رأسه وقال: «يا

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٠٣)

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص ٣٣٨)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٢١٣).

عم، طوبى لمن أخمل الله ذكره»[(١)]!!

وقال صالح بن الإمام أحمد: «ربما رأيت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يأخذ الكسر فينفض الغبار عنها، ثم يصيرها في قصعة ويصب عليها ماء حتى تبتل، ثم يأكلها بالملح»[(٢)].

وقال أيضاً: «ما رأيت أبي قط اشترى رماناً ولا سفرجلاً ولا شيئاً من الفاكهة، إلا أن يكون يشتري بطيخةً فيأكلها بخبز، أو عنباً، أو تمراً، فأما غير ذلك فما رأيته قط اشتراه... وكثيراً ما يأتدم بالخل»[(٣)].

وقال: «كنت أسمعه كثيراً يقول: اللهم سلم سلم»[(٤)].

وقال ابنه عبدالله: «حج حجتين أو ثلاثاً ماشياً، وكان أصبر الناس على الوحدة»[(٥)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدثنا أبي، وذكر عنده الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: ما استفاد منا أكثر مما استفدنا منه،كل شيء في كتاب الشافعي: حدثنا الثقة، فهو عن أبي»[(٦)].

وقال أيضاً: «كان أبي يقرأ في كل يوم سُبعاً، يختم في كل سبعة أيام،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٦)، وابن عساكر في تاريخه (٥/ ٣٠٩).
(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٤).
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٤).
(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٨٢).
(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢١١).
(٦) المصدر السابق (١١/ ٢١٠).

وكانت له ختمة في كل سبع ليال سوى صلاة النهار، وكان ساعةً يصلي عشاء الآخرة ينام نومةً خفيفةً ثم يقوم إلى الصباح يصلي ويدعو»[1].

وقال: «ربما سمعت أبي في السحر يدعو لأقوام بأسمائهم، وكان يكثر الدعاء ويخفيه، ويصلي بين العشاءين... وكان يصوم ويدمن، ثم يفطر ما شاء الله، ولا يترك صوم الاثنين والخميس وأيام البيض»[2].

وذكر الذهبي عن القاضي محمد بن محمد بن إدريس الشافعي أنه قال: «قال لي أحمد: أبوك أحد الستة الذين أدعو لهم سَحَراً»[3].

وقال يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما رأيت مثل أحمد؛ صحبناه خمسين سنةً ما افتخر علينا بشيء مما كان فيه من الخير»[4].

وقال العباس الدوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدثني علي بن أبي حرارة جار لنا، قال: كانت أمي مقعدةً نحو عشرين سنةً، فقالت لي يوماً: اذهب إلى أحمد بن حنبل فاسأله أن يدعو الله لي . فسرت إليه فدققت عليه الباب وهو في دهليزه فلم يفتح لي وقال: من هذا؟ فقلت: أنا رجل من أهل ذاك الجانب سألتني أمي وهي زمنة مقعدة أن أسألك أن تدعو الله لها، فسمعت كلامه كلام رجل مغضب فقال: نحن أحوج إلى أن تدعو الله لنا . فوليت منصرفاً،

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٨١)، وابن عساكر في تاريخه (٥/ ٣٠٠)، وانظر: «السير» للذهبي (١١/ ٢١٤-٢١٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٢٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٢٧).
(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٨٢).

فخرجت امرأة عجوز من داره فقالت: أنت الذي كلمت أبا عبدالله؟ قلت: نعم . قالت: قد تركته يدعو الله لها . قال: فجئت من فوري إلى البيت فدققت الباب فخرجت أمي على رجليها تمشي حتى فتحت الباب فقالت: قد وهب الله لي العافية»[(١)]. **ويعلق الذهبي فيقول**: «هذه الواقعة نقلها ثقتان عن عباس»[(٢)].

وقال ابنه عبدالله: «رأيت أبي آخذاً شعرةً من شعر النبي ﷺ فيضعها على فيه يقبلها، وأحسب أني رأيته يضعها على عينيه ويغمسها في الماء ثم يشربه ثم يستشفي بها[(٣)]... ورأيته غير مرة يشرب ماء زمزم يستشفي به ويمسح به يديه ووجهه»[(٤)].

ويعلق الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ **بعدها**: «أين المتنطع المنكر على أحمد، وقد ثبت أن عبدالله سأل أباه عمن يلمس رمانة منبر النبي ﷺ ويمس الحجرة النبوية، فقال: لا أرى بذلك بأساً . أعاذنا الله وإياكم من رأي الخوارج ومن البدع»[(٥)].

وقال صالح بن الإمام أحمد: «كان أبي إذا دعا له رجل قال: ليس يحرز

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٨٧-١٨٨)، وابن عساكر في تاريخه، وانظر: «السير» (١١/ ٢١١-٢١٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢١٢).
(٣) وهذا خاص بالنبي ﷺ، وأما ما يفعله كثير من الناس اليوم من التبرك بآثار الصالحين والأولياء كما زعموا فهذا مخالف للشرع.
(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٨٢-١٨٣)، وانظر: «السير» (١١/ ٢١٢).
(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢١٢).

الرجل المؤمن إلا حفرته، الأعمال بخواتيمها . وقال أبي في مرضه: أخرج كتاب عبدالله بن إدريس، فقال: اقرأ عليَّ حديث ليث: إن طاووساً كان يكره الأنين في المرض . فما سمعت لأبي أنيناً حتى مات . وسمعه ابنه عبدالله يقول: تمنيت الموت، وهذا أمر أشد علي من ذلك، ذاك فتنة الضرب والحبس كنت أحمله، وهذه فتنة الدنيا»[(١)].

وقال عبدالله: «لما قدم أبو زرعة نزل عند أبي فكان كثير المذاكرة له، فسمعت أبي يوماً يقول: ما صليت اليوم غير الفريضة؛ استأثرت بمذاكرة أبي زرعة على نوافلي»[(٢)].

وقال المَرُّوذِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت لأحمد: كيف أصبحت؟ قال: كيف أصبح من ربه يطالبه بأداء الفرائض، ونبيه يطالبه بأداء السنة، والملكان يطلبانه بتصحيح العمل، ونفسه تطالبه بهواها، وإبليس يطالبه بالفحشاء، وملك الموت يراقب قبض روحه، وعياله يطالبونه بالنفقة»[(٣)]؟!

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ «كان أبو عبدالله إذا ذكر الموت خنقته العبرة، ويقول: الخوف يمنعني أكل الطعام والشراب، وإذا ذكرت الموت هان علي كل أمر الدنيا، إنما هو طعام دون طعام، ولباس دون لباس، وإنها أيام قلائل . ما أعدل بالفقر شيئاً . ولو وجدت السبيل لخرجت حتى لا يكون لي ذكر، أريد أن أكون في شعب بمكة حتى لا أُعرف؛ قد بُليت بالشهرة، إني أتمنى

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢١٥).
(٢) المصدر السابق (١١/ ٢٢٨).
(٣) المصدر السابق (١١/ ٢٢٧).

الموت صباحاً ومساءً»[1].

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم أرَ الفقير في مجلس أعز منه في مجلس أحمد؛ كان مائلاً إليهم، مقصراً عن أهل الدنيا، وكان فيه حلم، ولم يكن بالعجول، وكان كثير التواضع، تعلوه السكينة والوقار، وإذا جلس في مجلسه بعد العصر للفتيا لا يتكلم حتى يسأل، وإذا خرج إلى مسجده لم يتصدر... شديد الحياء، كريم الأخلاق، يعجبه السخاء»[2].

وقال: «كان أبو عبدالله لا يجهل، وإن جُهل عليه حلم واحتمل... لم يكن بالحقود ولا العجول، كثير التواضع، حسن الخلق، دائم البشر، لين الجانب، ليس بفظ، وكان يحب في الله ويبغض في الله، وإذا كان في أمر من الدين اشتد له غضبه، وكان يحتمل الأذى من الجيران»[3].

وقال أيضاً: «سمعت أبا عبد الله ذكر أخلاق الورعين، فقال: أسأل الله ألّا يمقتنا؛ أين نحن من هؤلاء»[4]؟!

وروى الخلال عن رجل قال: «رأيت أثر الغم في وجه أبي عبد الله وقد أثنى عليه شخص، وقيل له: جزاك الله عن الإسلام خيراً. قال: بل جزى الله الإسلام عني خيراً»[5].

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢١٥-٢١٦).
(٢) المصدر السابق (١١/ ٢١٨-٢١٩).
(٣) المصدر السابق (١١/ ٢٢٠/ ٢٢١).
(٤) المصدر السابق (١١/ ٢٢٦).
(٥) المصدر السابق (١١/ ٢٢٥).

وقال إبراهيم الحربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان أحمد يجيب في العرس والختان، ويأكل. وذكر غيره أن أحمد ربما استعفى من الإجابة. وكان إن رأى إناء فضة أو منكراً خرج. وكان يحب الخمول والانزواء عن الناس، ويعود المريض، وكان يكره المشي في الأسواق، ويؤثر الوحدة»[(١)].

وقال الميموني: «قال أحمد: رأيت الخلوة أروح لقلبي»[(٢)].

ومن أقواله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أشتهي ما لا يكون، أشتهي مكاناً لا يكون فيه أحد من الناس»[(٣)].

واجتمع إليه قوم يذاكرونه في التقية وما رُوي فقال: «كيف تصنعون بحديث خباب: «إن من كان قبلكم كان ينشر أحدهم بالمنشار لا يصده ذلك عن دينه»». يقول الراوي: فأيسنا منه[(٤)].

قلت: والحديث رواه في مسنده[(٥)]، ورواه البخاري[(٦)] وغيره. وذاكروه

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٢٦).
(٢) المصدر السابق (١١/ ٢١٨-٢١٩).
(٣) المصدر السابق (١١/ ٢١٨-٢١٩).
(٤) المصدر السابق (١١/ ٢٣٩).
(٥) (٥/ ١١٠).
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٤١٦)، ولفظه: «**كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهِ، فَيُجَاءُ بِالمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِاثْنَتَيْنِ وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللهَ أَوْ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ**».

رفقاً به ورحمةً، وأخذاً بالرخصة في الفتنة، ولكنه آثر الصبر في ذات الله والأخذ بالعزيمة، رحمه الله رحمةً واسعةً.

وكان يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «لست أبالي بالحبس؛ ما هو ومنزلي إلا واحد، ولا قتلاً بالسيف، إنما أخاف فتنة السوط» . فسمعه بعض أهل الحبس فقال: لا عليك يا أبا عبدالله؛ فما هو إلا سوطان ثم لا تدري أين يقع الباقي . فكأنه سُري عنه[1].

وقال: «ما رأيت أحداً على حداثة سنه وقدر علمه أَقْوم بأمر الله من محمد بن نوح، إني لأرجو أن يكون قد خُتم له بخير . قال لي ذات يوم: يا أبا عبدالله، الله الله، إنك لست مثلي؛ أنت رجل يُقتدى بك، قد مد الخلق أعناقهم إليك لما يكون منك، فاتقِ الله واثبت لأمر الله، أو نحو هذا . فمات وصليت عليه ودفنته»[2].

قلت: وقد كان ذلك وهما في طريقهما مقيدين إلى طرطوس ليمثلا أمام المأمون الذي كان قد عزم على معاقبتهما وإقامة الحد - بزعمه - عليهما بيديه. فأهلكه الله وهما في الطريق . فرحم الله الأحمدين، وما أعظم وأعز شهادة الإمام أحمد في أخيه ورفيقه في المحنة والفتنة محمد بن نوح.

وكان المعتصم - بعد هلاك المأمون - يشد على أحمد عملاً بوصيته له، على الرغم من إشفاقه عليه وحبه له كما زعم . وكان يقول: ويحك أحمد! لا

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٤٠).
(٢) المصدر السابق (١١/ ٢٤٢).

تهلك نفسك؛ إني لأحبك، قلها يا أحمد . فيقول: يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئاً من كتاب الله وسنة رسول الله حتى أقول به . وكان المعتصم يأمر ابن أبي دؤاد فيُقبل على أحمد يكلمه ويقنعه . وكان أحمد لا يلتفت إليه أبداً، حتى قال المعتصم: يا أحمد، ألا تكلم أبا عبدالله؟ فقال: «لست أعرفه من أهل العلم فأكلمه»[1].

هكذا كان وقّافاً، صابراً محتسباً، ملتزماً بما جاء عن الله وعن رسول الله ﷺ، ولا يقبل ممن لا يوثق بعلمه ودينه حتى وهو في حبسه وتعذيبه.

وفي يوم جلدوه وعذبوه بشدة وقسوة، ثم حضرته صلاة الظهر بعد الجلد، فصلى، فقيل له :صليت والدم يسيل من ضربك؟! فقال: «قد صلى عمر وجرحه يثعب دماً»[2].

ما أعظم هذه المواقف، وما أجمل الصبر في ذات الله، وما أعظم توفيق الله له حتى في محنته في الوقوف والاستشهاد بما ثبت من النصوص وما كان عليه سلف الأمة، وعدم الالتفات إلى أهل الباطل، وعدم الجزع من الجلد والتعذيب . فرحم الله إمامنا رحمةً واسعةً، وجزاه عنا وعن المسلمين عامّةً خير الجزاء؛ فقد سُجن وجُلد وعُذب ونزف دمه ثمانيةً وعشرين شهراً من عمره المبارك . ثم خُلي عنه في رمضان إلى داره وأهله رحمه الله.

وكان يقول بعد المحنة واجتماع الناس عليه: «وددت أني نجوت من

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٤٧).
(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٩٧).

هذا الأمر كفافاً، لا عليّ ولا لي»[1].

وهذا والله هو الاحتساب، وتغليب الخشية والخوف، وعدم تزكية النفس، وعدم الأمن من مكر الله، والاغترار بواقع الحال، وثناء الناس، وجميل الذكر . اللهم وفقنا وبارك لنا وارحمنا برحمتك يا أرحم الراحمين.

** ** **

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٧)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٢٧).

ثانياً – دراسة عن الأصول

الأصول: جمع أصل، وهو ما يُبنى عليه من الفروع، سواء في العقائد، أو في الأعمال مثل العبادات، والأخلاق والسلوك والمعاملات، وكذلك في الوسائل والمنهاج، أي أصول الوسائل والمنهج الذي يعتمد عليه في تحقيق ذلك كله وتفعيله وتطبيقه.

والعقائد: هي مجموع المسائل والأخبار الغيبية التوقيفية الواجب الإيمان بها إيماناً جازماً، والتي جاء النص بها من كتاب أو سنة.

والأعمال: تتضمن القلبية أي أعمال القلوب، والقولية أي النطق والذكر باللسان، والفعلية أي ما تكون بالجوارح.

فجميع الأعمال حقيقتها تطبيقات للنصوص والأخبار في الكتاب والسنة وترجمتها إلى أحوال ومقامات في القلوب، أو إلى أعمال وسلوكيات تظهر بالإعلان والقول والشهادة، أو بالفعل والتطبيق والعمل والسلوك.

ومعلوم أن التطبيق والتحقيق والتفعيل لا يصح إلا بعد حسن الفهم والإدراك للنص، ولا يتم حسن الفهم إلا بعلم نافع موروث، ومنهج سني سلفي موروث عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الفهم والتفسير والتطبيق والعمل. فإن تم ذلك للعبد أمكنه الإحسان في العمل والتطبيق للنصوص، والإصابة، وتحقيق مثلية الصحابة في دين الله تعالى.

أقول: أمكنه ذلك وتيسر له السبيل، ولكن لا يلزم، أي لا يلزم من حسن الفهم حسن التطبيق والعمل؛ لما قد يدخله أو يحول بين الفهم وبين التطبيق من الهوى وتغليب المصالح وتقديمها أو تقليد أو عصبية أو غيرها من الموانع.

الشاهد أن حسن الفهم وسلامة المنهج شرط في تحقيق حسن التطبيق والعمل.

والمنهج: كلمة اشتهر إطلاقها في زماننا، والمراد بها الآلية والوسيلة والطريقة الواجب التزامها بغية إحسان فهم النص وسلامة وصحة التطبيق والعمل.

وهذا اللفظ مأخوذ من النهج، وهو الوضوح والاستبانة والاستقامة في الطريق، يقال: نهج الطريق، إذا وضح واستبان . قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «سَبِيلاً وَسُنَّةً»[(١)]. وبه قال وقرر ابن كثير في تفسيره، وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في الفتح: «المنهاج: السبيل، أي الطريق الواضح»[(٢)].

وفي الاصطلاح الخاص بالعلوم الشرعية فإنه يراد به مجموعة من القواعد العامة والضوابط الأصولية التي يضعها أهل الاختصاص وأرباب ذلك العلم لإلزام مسار العقل وتحديد سلوكه وسيره أثناء النظر في

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في نفسيره (١٠/ ٣٨٨)، وأورده ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٢٩).
(٢) (١/ ٤٨).

النصوص الشرعية لضمان سلامة الفهم وحسن الإدراك والوصول إلى حقيقة مراد الله ومراد رسوله؛ بغية الإحسان والإصابة في التطبيق وتفعيل النصوص وترجمتها إلى واقع من حيث التصديقات والأحوال والمقامات القلبية، أو من حيث الشهادة والإعلان والأقوال، أو من حيث السلوكيات والأعمال التعددية، أو الأخلاقية الأخرى في المعاملات والبيوع والعقود وغيرها.

الشاهد أن هذه المجموعة من القواعد والضوابط والأصول هي مناط التمييز والفرقان بين الحق والباطل وبين السنة والبدعة، وبين أهل الاتباع للسلف بإحسان وأهل الأهواء . فلكل طائفة وفرقة قواعد وأصول يلتزمونها في فهم وتطبيق نصوص الكتاب والسنة، أي لكل طائفة وفرقة منهج في التدين لله تعالى، فأهل السنة والجماعة لهم قواعد وأصول استقرائية مستفادة من مجموع نصوص الكتاب والسنة ومن أقوال وضوابط الصحابة الكرام في آلية فهم وتطبيق هذه النصوص، بينما الفرق الأخرى لهم قواعد وضوابط في المنهج، وليست من باب الاستقراء وإنما هي قواعد عقلية ابتدائية لا شأن لها بالنصوص ولا بأحوال السلف وطريقتهم، بل النصوص تتعارض وقواعدهم، ولكنهم استحسنوها وزعموها واجبات ولوازم عقليَّةً ومنطقيَّةً يُقضى بها على نصوص الوحي وتُقدم على طريق سلف الأمة من الصحابة والأئمة الأعلام.

لذلك نجد الأئمة قديماً - كالإمام أحمد في كتابه هذا - وكذلك سائر

الأئمة والعلماء الأعلام الربانيين يحدون لأصولهم في المنهج بحد لا يتمارى فيه اثنان ولا يختلف حوله عقلان، فيقولون مثلاً: (الجماعة)، و(الصحابة)، و(السنة والجماعة)، و(الفرقة الناجية)، و(الطائفة المنصورة)، و(السواد الأعظم)، و(إجماع الصحابة)، أي من الأصول والقواعد الواجب اتباعها في فهم وتقرير مسائل الاعتقاد أو طريقة تحقيق العبادات وتطبيقها، وكذلك في باب المعاملات والأخلاق تحقيقاً لكمال المثلية الدينية الواجبة بنص الكتاب والسنة، إنما يكون بمحاكاة واتباع الجماعة والصحابة وما كانوا عليه في الفهم والتطبيق بإحسان ودقة وإخلاص ومحبة.

وأما المتأخرون فيوردون ألفاظاً مجملةً تقبل التقسيم والإيهام والتعدد والاختلاف؛ بغية ترويج مناهجهم وقواعدهم، فيقولون مثلاً: (تقديم العقل عند التعارض)، ويربطونها بعلة أن العقل مناط التكليف مثلاً. ونرى فرقةً أخرى تزعم وجوب تأويل النصوص إذا عارضت العقل! فهذا ميدانهم، وهذه سبيلهم: ادعاء التعارض، والاعتماد على المتشابهات والمجملات.

وأما المعاصرون من أتباعهم فأبعدوا النجعة، وأظهروا سوء الفهم والجهالة؛ فتراهم يزعمون في رموزهم وأساطينهم أوصافاً لا يقرها عقل ولا علم ولا فضل ولا ديانة، فيقولون فيهم تمويهاً وتزييناً لباطلهم: عقيدتهم سلفية ومنهجهم إخواني، أو تبليغي، أو جهادي، أو تجديدي!! ففرقوا بين العقيدة والمنهاج، وهذا تفريق بين المتلازمات، فالجهمية لهم

أصولهم ومناهجهم، والمعتزلة كذلك، والأشاعرة تغاير أصولُهم أصولَ من سبقهم من شيوخهم، وكذلك الصوفية وغيرهم فضلاً عن الرافضة، فلكل أصول وقواعد ومناهج يلتزمونها ويُلزمون الأتباع بها . وكل يزعم أنه على الحق وأن من عداهم على الباطل، وكل يزعم وصلاً بليلى، وليلى لا تقر لهم بذلك، وكلهم يزعم أنه يحسن صنعاً، وأنه من أهل الإصابة في الدنيا والنجاة في الآخرة والموعود بالجنة، وما علموا أن الحق أبلج وأن الباطل لجلج وهو عين ما هم عليه.

فالدين نص ووحي يتضمن الأوامر والأخبار التي تتطلب التدين والتطبيق والامتثال ديانةً لله عز وجل، ولا يكون ذلك إلا بانتهاج وسلوك الطريق الصحيح في الفهم والتدبر، ثم في العمل والتطبيق؛ إذ كيف يصل من لم يسلك الطريق، أو اعتمد طرقاً ملتويةً مخترعةً، وزهد في الطريق الصحيح المنصوص عليه؟!

ومعلوم أن نصوص الوحي لم تترك الخلق هملاً، بل والله جاءت ببيان المنهاج والطريق والسبيل والصراط أوضح من فلق الصبح، محجّةً بيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك . وقد أوجبت هذه النصوص اتباع وتحقيق مثلية الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وكيف يصل من ترك الصراط والحجة والمحجة الواضحة، وسلك السبل المتعددة والمفترقة الملتوية؟!

كيف يصل من ترك توجيه الوحي وإرشاد القرآن والسنة، ومفاتيح

الهدى والنور، وسلك ظلمات العقل، وزبالات الخيال والأوهام، وأقوال الرجال، وأفهام النواعق والسواقط؟!

كيف يصل وينجو من ترك حبل الله المتين، ودينه القويم، وسار وراء الشعارات الجوفاء، والأمنيات الخرقاء؟!

فالأصول والعقائد والمنهاج نصوص ووحي رباني بلا شك ولا ريب، لذلك بدأ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بما يسميه الناس الآن: (المنهج)، وهذا من حسن فهمه وعظيم فقهه في دين الله تعالى؛ فالمنهج والصحابة هما الباب الذي لا باب سواه للدخول في دين الله، وحسن فهمه وتطبيقه.

والمنهج والصحابة هما الحق الذي ما عداه لا يكون إلا باطلاً وضلالاً وبدعةً.

وهما السبيل والصراط الأوحد للوصول إلى مرضاة الله وجنته ونعيمه ودار كرامته.

وهما الأصل في السمو والرقي والكمال في الدين والدنيا والآخرة.

هكذا بدأ رحمه الله تعالى ببيان أصوله وقواعده التي اعتمدها منهاجاً وطريقاً وسبيلاً، ينظر من خلالها وعلى أساسها إلى نصوص الوحي رجاء تحقيق المثلية الدينية، وحسن الفهم، وسلامة التطبيق في جميع مسائل الدين والاعتقاد. لذلك قال بعد هذه الأصول المنهجية والتي تنحصر في ستة أصول: «**وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً – وَلَمْ يَقْبَلْهَا وَيُؤْمِنْ**

بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الإِيمَانُ بِالقَدَرِ...»، فأول ما بدأ به من مسائل الاعتقاد: القدر، ثم القول في كلام الله، ثم الإيمان برؤية الله عز وجل، أي بدأ بالربوبية والأسماء والصفات؛ لأن أول بدعة ظهرت هي بدعة القول بالقدر ومن ثم تعطيل الأسماء والصفات، فلله دره رحمه الله.

وأما أصوله الستة فصدَّرها بقوله: «**عِنْدَنَا**»، أي هذا ما عندنا وما نحن عليه: وحي، وهدى، ونور، فبيَّن أن الأصول كلها إنما تدور على الصحابة والجماعة الأولى، أي بالانتساب إليها والرجوع إلى ما كانت عليه، والصدور والالتزام بما كانوا عليه . فهذا هو المنهج والأصل الأول عند الإمام أحمد - تدبر يا عبدالله - بل هو آكدها وأهمها وأساسها وجماعها، وبقية الأصول إنما تُبنى عليه، وتصح بصحته ويتم له الإحسان والإتقان فيه، كما تفسد بفساده ومخالفته وتركه.

وثاني أصوله - وجوب الاقتداء بالصحابة في الأقوال والأفعال والاعتقادات، والترك والسكوت والكف؛ نتيجةً للأصل الأول، وعلامة الصدق فيه؛ إذ مَنْ أَحَبَّهم وانتسب إليهم وصدق في تحقيق مثليتهم والدخول والانتظام في سلكهم، وجب عليه أن يقتدي بهم فعلاً وتركاً، إثباتاً ونفياً.

وثالثها - مجانبة البدع وتركها، وهي كل السبل والمناهج المخالفة لمنهاج الصحابة وطريقة السلف مهما حسَّنها أصحابها، واستحسنتها العقول، وروَّجوا لها بالشعارات والمقدمات، ومهما كثر أهلها وأتباعها والداعون

لها. وهذه نتيجة ثانية، وعلامة أيضاً على الصدق فيها، بل هي من لوازم حسن الاقتداء والاتباع للصحابة رضي الله عنهم.

ثم إن جماع الأصول وهاتين النتيجتين هو مقتضى النصوص الشرعية، ولوازم ومتعلق الوعود الربانية في الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، وقال جل وعلا: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧].

فالأصل في الدين والإيمان والاهتداء أن يكون على مثل ما كان عليه الصحابة والجماعة، ومَنْ تولى فاختار غير ذلك فليس إلا الضلال والشقاق والاختلاف والافتراق.

وقال عز من قائل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فأهل استحقاق الوعد الجميل والمنح الربانية في الدنيا والآخرة هم أصناف ثلاثة: المهاجرون، والأنصار رضي الله تعالى عنهم، ثم مَنْ تبعهم بإحسان وإتقان، ولا يدخل معهم غيرهم، ولا يستحق سواهم هذه الوعود الجميلة . فاستحقاق الصحابة بالأصالة، ومَنْ عداهم إنما يكون بالتبعية والمثلية لهم رضي الله تعالى عنهم جميعاً.

وأما الأحاديث فحديث الافتراق نص في أن الجماعة والصحابة هم الناجون أصالةً، ثم الخلق بعدهم ينجون بالتبعية والمثلية، كل منهم على قدر تحقيقها والإحسان والإتقان فيها.

وحديث العرباض رضي الله عنه وفيه: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[1]، بيَّن أن النجاة والعصمة والاجتماع يكون في السنة والجماعة وتحقيق مثلية الصحابة في أبواب الدين والإيمان والاعتقاد، وأن كل ما عدا منهاجهم وطريقتهم فسبل ومحدثات، وبدع وضلالات، وشقاق وافتراق.

وإن العاقل والمتدبر لنصوص الكتاب والسنة يرى بوضوح وجلاء أن الدين والتدين وإصابة الحق واستحقاق النجاة إنما تدور على هذا الأصل ونتائجه.

ورابع أصول الإمام أحمد: الاعتقاد بأن كل بدعة ضلالة، وعدم التفريق والنظر والتفصيل في نوعها وأثرها، فضلاً عن محاسنها ومنافعها وجوانب الخير فيها إن وُجد فيها ذلك. وهي نتيجة ثالثة، وعلامة على الصدق فيها.

وهذه النتائج تؤكد أصلاً عظيماً، وتقرر قاعدةً أساسيّةً في تقرير مسائل

(١) حديث صحيح، سيأتي تخريجه (ص٤٧).

الدين والاعتقاد الذي كان عليه السلف الكرام، أعني: عدم تقديم العقل وتقريرات العقول على النص والمنهاج، أي على الكتاب والسنة والصحابة. فعدم الابتداع، والاكتفاء بالاقتداء، وضلالة كل بدعة، وترك المراء والجدل والخصومات في الدين، والجلوس مع أصحاب الأهواء، كلها أقوال وإشارات تؤكد هذا المعنى وتقرره من كلام الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هذه أصولنا، وعقيدتنا، ودعوتنا، ومنهجنا، ووسيلتنا.

هكذا يا عبدالله بلا تفريق، وإياك وزخارف الأقوال وإن زينوها.

أما ثمرات الأصول الأربعة السابقة، وهذا المنهج الرباني فهي:

١- الاعتقاد الجازم بأن لا هداية ولا نجاة ولا إصابة في دين الله تبارك وتعالى إلا بالدخول والانتظام في الجماعة، منهجاً ومسلكاً في العقائد، والعبادات، والأخلاق، والمعاملات، وسائر مسائل الدين.

٢- البراءة مما يخالف الجماعة من العقائد والأقوال والأفعال، وكذلك البراءة من أهلها، وبغضهم والتحذير منهم، والاعتقاد بأن خلافهم ابتداع وضلال وانحراف وتنكب عن الصراط المستقيم، ومستحق للوعيد مهما استحسنها أهلها والعامة والكثرة، مع الاعتقاد **بأن الصحابة والابتداع لا يجتمعان أبداً، والحق والابتداع كذلك**. فالواجب البراءة كليّاً من البدع وأهلها ووسائلها ونتائجها التي يزينها أهلها، وأصولهم المتشابهات، ووسائلهم لضرب النصوص ببعضها البعض،

من اتباع المتشابه، ثم المجادلة فيها، والخصومة عليها.

من هنا وجب هجرهم، ومفارقتهم، ومعاداتهم تحقيقاً لأصول السنة والجماعة والاتباع والمثلية.

٣- امتلاء القلب بحب الصحابة وتعظيمهم، والائتمام بهم، والسير على هديهم، والسكوت التام عما وراء ذلك . وهذه هي التي تفتح لك حسن الالتزام والإفادة من الثمرتين السابقتين، بل كما ذكر علماؤنا أنه لن يتمكن العبد من تحقيق ذلك والاستمرار عليه، والاستقامة عليه طيلة حياته إلا بذلك.

٤- الاعتقاد بأن الصحابة لم يختلفوا، وأنهم على عقيدة واحدة وأصل واحد؛ إذ كيف يؤمر الخلق بالمتابعة والمثلية لهم مع اختلافهم وواقع الحال يشهد لذلك؟ فهذا تراثهم، وهذه آثارهم وأقوالهم وقواعدهم وأصولهم التي نُقلت إلينا، كلها تؤكد وحدتهم وعدم اختلافهم في أبواب الاعتقاد.

وكيف لا يكونون كذلك وقد رضي الله تعالى عنهم، وكذلك رسوله ﷺ رضي عن دينهم وتدينهم وتطبيقهم وفهمهم؟

٥- الاعتقاد بأنه لا ينبغي لأحد كائناً من كان أن يتقدم بين يدي الصحابة، أو يضرب أقوال بعضهم ببعض، أو يخالف مذهبهم وأقوالهم وأفعالهم، وحتى سكوتهم في مسائل الدين والاعتقاد، بل الواجب الاعتقاد بأن الناس وأهل الإسلام والإيمان بعدهم إنما يتفاضلون بعد

التمسك بالكتاب والسنة بالإحسان في متابعتهم، والإتقان في تحقيق مثليتهم في الاعتقاد والأقوال والأفعال والديانة.

وهذه النتيجة والثمرة يوجب تقريرها العقل فضلاً عن الفضل والديانة . لذلك يقررها العقلاء، فضلاً عن الفضلاء وأهل الكمال.

وهذه الثمرات ذكرها علماؤنا سلفاً وخلفاً وما زالوا عليها.

والدليل أن الأمر كان متقرراً بين الصحابة فيما بينهم؛ فأقوالهم وأفعالهم وأحوالهم تؤكد هذا المعنى وتقرره.

أقوال عامتهم في الاتباع وعدم الابتداع، والاكتفاء بالأمر العتيق، والاستنان بمن قد مات، وفي موقف ابن مسعود مع أهل الحلق في مسجد الكوفة، وابن عباس مع الخوارج، وخالد بن الوليد مع ابن الخطاب في أمر الفتن عندما قيل له: يا أبا سليمان، اتّق الله؛ فإن الفتن ظهرت . فقال: «أما وابن الخطاب حي فلا»[1]، وغيرها لدليل واضح على هذه المسألة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «سئلت اليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى . وسئلت النصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: حواري عيسى . وسئلت الرافضة: من شر اهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد»[2]**!!**

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٩)، والمروزي في «الفتن» (١/ ٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢١٤).

(٢) مختصر منهاج السنة (١/ ١١).

ويقول أيضاً: «ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطناً وظاهراً، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[(١)]»[(٢)].

ويقول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما لم يكن يومئذٍ ديناً لا يكون اليوم ديناً»[(٣)].

ويقول أبو زيد القيرواني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس لأحد أن يحدث قولاً أو تأويلاً لم يسبقه إليه السلف»[(٤)].

وكذلك الإمام البربهاري عليه رحمة الله، قرر أن جماع أمر الإسلام والإيمان والسنة في الجماعة، أي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

لذلك قرر علماؤنا أن إصابة الحق في الدنيا، والنجاة يوم القيامة، وجميع الأوصاف الدينية المحمودة من الإيمان والتقوى والصدق، يستحقها

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب: الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢) من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٣٧، ٢٧٣٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٣) سيأتي تخريجه (ص٦٨).

(٤) النوادر والزيادات (١/ ٥).

الصحابة أصالةً، ومن بعدهم تبعاً ومتابعةً وامتثالاً.

وكان بعضهم يقول: السنة قاضية على القرآن، والجماعة قاضية على السنة . مع أن الجماعة ليست مصدراً تقريريّاً في باب الاعتقاد، وإنما مصدر لفهم وتفسير نصوص القرآن والسنة، فهي قاضية على السنة بمعنى أنه لا يمكن فهم القرآن والسنة إلا بالجماعة، وذلك من خلال فهمهم وتفسيراتهم وتطبيقاتهم.

الأصل الخامس من أصول الإمام التي قدمها على ذكر مسائل الاعتقاد: الاعتقاد والجزم بأن القرآن والسنة لا يفترقان، وأن كلاهما وحي من الله تعالى، ومصدرهما رب العزة والجلال، والمبلغ والناقل رسول الله عن طريق جبريل عليهما الصلاة والسلام، وكلاهما معصوم محفوظ، واجب التعظيم والتقديم والامتثال والخضوع والتصديق والاستجابة والسمع والطاعة.

كلاهما لا يُعرضان على العقل، ولا القياس، ولا التمثيل، ولا التقويم بالعقول والأهواء والمصالح.

كلاهما أصل في إفادة العلم والاحتجاج، وأصل في وجوب تصديق الأخبار والوعد والوعيد، وطاعة أمرهما، والوقوف عندهما سمعاً وطاعةً.

ولا يجوز عرض بعضهما على بعض، أو ضرب بعضهما ببعض.

ولا يقال: القرآن أوّلاً والسنة ثانياً، بل القرآن والسنة أولاً وثانياً وثالثاً. ونقول: إن القرآن يحتاج إلى السنة في تفسير مبهمه، وتفصيل مجمله، وتقييد

مطلقه، وتخصيص عمومه، ولا يُستغنى بالقرآن عن السنة كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، بل يُستغنى بهما عن كل ما سواهما، حتى التوراة والإنجيل والمصادر السماوية المنسوخة فضلاً عن الوضعية، فلا يستقون إلا منهما، مع الاستغناء التام عن العقول والفلسفات والمنطق والخيال والذوق والوجد والكشف والأحلام والمنامات وغيرها.

قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾ [الحجرات: ١].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١].

وهذا الأصل أصل عظيم من أصول الجماعة، وفرقان عظيم بين أهل الحق وأتباع الجماعة، وبين أهل الضلال والباطل والفِرَق والأهواء والمنطق اليوناني.

الأصل السادس - إجراء النصوص على ظاهرها، وعدم التأويل، مع وجوب الاعتقاد بأن ظاهرها حق وكمال وجلال يليق بالله جل وعلا، ولا يتضمن تشبيهاً ولا تمثيلاً، ولا باطلاً، ولا نقصاً، ولا عيباً.

وقد عبَّر إمامنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الأصل بقوله: «**وَتَرْكُ الـمِرَاءِ وَالـجِدَالِ، وَالـخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ...**».

فالسلف لا يتعرضون للنصوص بالتأويل والتحريف والتعطيل. وجاء عن جماعة من التابعين للسلف بإحسان منهم: مكحول، والزهري، والربيع بن خثيم، وغيرهم: أمرّوها كما جاءت - أي أحاديث الصفات - ولا تناظروا فيها، مع اعتقاد كمال وجلال المعنى الظاهر المراد، وأنه حق، بل ولا يجوز سواه.

يقول الربيع بن خثيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «يا عبدالله، ما علّمك الله في كتابه من علم فاحمد الله، وما استأثر عليك به من علم فكِلْهُ إلى عالمه ولا تتكلف؛ فإن الله جل وعز يقول لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]»[(١)].

وكان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ **يقول**: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه»[(٢)].

ويقول ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن عرف قدر السلف عرف أن سكوتهم عما سكتوا عنه من ضروب الكلام، وكثرة الجدال، والخصام، والزيادة في البيان على مقدار الحاجة لم يكن عيّاً ولا جهلاً ولا قصوراً، وإنما كان ورعاً وخشيةً لله، واشتغالاً عما لا ينفع بما ينفع»[(٣)].

ويقول ابن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات

(١) أخرجه ابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ١٦٣).
(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٠٩)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ٩٥).
(٣) فضل علم السلف على الخلف (١/ ٩).

الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفةً محصورةً»[1].

ويقول: «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز»[2]. ومعلوم أن دون اتفاقهم خرط القتاد.

ويقول أبو يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يجوز رد الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق. ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما رُوي عن شيخنا وإمامنا أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمرّوها كما جاءت، فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين»[3].

ويقول الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها»[4].

(١) التمهيد (٧/ ١٤٧).
(٢) المصدر السابق (٧/ ١٣١).
(٣) إبطال التأويلات (٤٣-٤٤)
(٤) العلو (ص٢٣٦)

الشاهد أن هذه أصول مذهب السلف والجماعة والصحابة، وأصول من تبعهم بإحسان، والتي جماعها على الانتساب والتسمي بالجماعة والصحابة، وما يلزم من الصدق في ذلك من الاقتداء والاتباع، ومجانبة المحدثات والسبل والتجديد والتغيير والابتداع والاختراع، أو الاغترار بالكثرة والعدد أو الزهد في قلة الأتباع . فواجب ضبطها وحفظها والإحسان في فهمها، ثم الجهاد في الدعوة إليها لتبقى؛ تحقيقاً لوعد الله بحفظ دينه، وتشريفاً لمن صدق وجاهد للدخول في أهل الحفظ الذين يحفظ الله بهم دينه، ويكفي شرفاً أنه تعالى نسب الحفظ لنفسه فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩].

وأصول المنهج الذي أشار إليه الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة رسالته والتي ذكرتها في ستة أصول تتلخص في ثلاث:

١- تقديم النقل والوحي تقديماً مطلقاً.

فلا عقل ولا رأي ولا قول ولا قياس ولا أمثال ولا جدال، أي يجب تقديم النقل دون العرض على العقول والآراء وأقوال الرجال، بل العقول والأقوال هي التي تُعرض على النقل، وتُقبل بها وعلى أساسها.

٢- عدم التفريق بين الكتاب والسنة، وبين السنة والسنة من باب أولى.

فالكل محل للاحتجاج وإفادة العلم، وواجب تصديقه والتيقن من أخباره وعلومه، والعمل والامتثال لأمره ونهيه . فالقرآن والسنة والمتواتر

والآحاد كله كذلك، متى صح وثبت عن الله تعالى وعن رسوله صلوات الله وسلامه عليه.

٣- إجراء النصوص على ظاهرها.

مع اعتقاد تعظيم الظاهر، وأنه كمال يليق بالله تعالى، ولا يجوز تحريفه أو تعطيله أو تأويله، ولا الجدال في ذلك، ولا القياس عليه، ولا ضرب الأمثال له بما تعرفه العقول وتراه في الخلق وما يلزم من صفات المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

إن منهجاً هذا شأنه، وهذه أصوله ليدعو بحق وجلاء - لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد - للطمأنينة التامة في القلوب والنفوس والعقول، ويحمل أهلها على السكينة والثبات، وعدم التنقل والتحول من دين لآخر، وعقيدة لأخرى، وطريقة لغيرها، ويبعث أيضاً على تعظيم النصوص، وتعظيم السلف والصحابة، ومعرفة حقهم وقدرهم الذي أوجبه الله تعالى ورسوله ﷺ.

وثمرة ذلك:

١- تحقيق مرضاة الله تعالى، واتباع أمره وهديه، وهدي رسوله ﷺ، والاستجابة التامة، والطاعة والامتثال لأمر الله تعالى ورسوله ﷺ.

٢- توحيد صفوف المسلمين، وجمع كلمتهم على كلمة وعقيدة سواء، وتقويم سلوكهم والاستقامة على دينهم، ومن ثم يضمن لهم السلامة

والإصابة في دين الله تعالى، والنجاة والفوز بكرامة الله؛ لاعتصامهم بحبل الله، الأمر الذي يدخلهم في استحقاق وعد الله بتحقيق الأخوة الإيمانية، والتأليف بين قلوبهم، وجمع كلمتهم تمهيداً لأسباب التمكين والنصر على الأعداء، وقيادة الخلق وهدايتهم، وإخراجهم من الظلمات إلى النور بإذن الله تبارك وتعالى.

وكفاهم بذلك شرفاً في الدخول في وعد الله ووعد رسوله ﷺ بالدخول في الجماعة، ومتابعة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ومن ثم استحقاق الوعود الربانية في الدنيا والآخرة من الكرامة، وعلو المنزلة، والرضا والإرضاء.

وإن أعظم العلامات والدلائل على صحة هذا المنهج، وعظم خصائصه، وأن أهله على الحق والصراط المستقيم:

١ - اتفاقهم في مسائل الاعتقاد على الرغم من اختلاف أعصارهم، وتباعد أمصارهم.

يقول قوام السنة الإمام إسماعيل الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون

عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، وفعلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافاً ولا تفرقاً في شيء ما وإن قلَّ، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدته كأنه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد، **وهل على الحق دليل أبين من هذا**»[1]؟!!

٢- وسطيتهم بين الفرق والطوائف الأخرى.

فليس في باب الاعتقاد والديانة مسألة إلا ويظهر جليّاً توسطهم بين الفرق والطوائف جميعاً، فتراهم بين طرفين متعارضين متقابلين في أقوالهم واستدلالهم، فقول كل طائفة يناقض قول الطائفة الأخرى، وأدلة كل فريق ترد على الفريق الآخر.

** ** **

(١) الانتصار لأصحاب الحديث (ص ٤٥).

القسم الثاني
مقدمة في أصول المنهج

شرح أصول السنة
الانتساب إلى الصحابة رضي الله عنهم والتمسك بما كانوا عليه والاقتداء بهم وترك البدع وما خالفهم

قال الإمام أحمد رحمه الله: «**أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ البِدَعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ، وَتَرْكُ الخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ، وَتَرْكُ الجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، وَتَرْكُ المِرَاءِ وَالجِدَالِ، وَالخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ**».

الشرح:

بدأ الإمام أحمد رحمه الله رسالته العظيمة وبيان العقيدة السلفية - التي نسأل الله عز وجل أن يجعلنا من أهلها، وأن يحشرنا تحت لواء أهلها وأئمتها- بقوله: «**أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا**»، والأصل: هو ما يُبنى عليه غيره.

وقوله: «**عِنْدَنَا**» أي عند أهل السنة والجماعة ممن كان في عصره خاصَّةً وممن سبقهم من أهل السنة عامَّةً، ولم يذكر الإمام أحمد رحمه الله الكتاب والسنة، ولاشك أن أصل الأصول هو التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، ويكون هذا التمسك على فهم أصحاب رسول الله ﷺ وتفسيرهم وتطبيقهم . لكن الإمام أحمد رحمه الله أعرض عن ذكر الكتاب والسنة؛ لأن الفتنة قد عظمت في زمنه، ورفعت البدعة - بدعة التعطيل والاعتزال - رايتها، وعامة أهل البدع يدَّعون اتباع والتزام الكتاب والسنة،

فلو قال الإمام: (أصول السنة عندنا التمسك بالكتاب والسنة)، لم يكن حينئذ فرق بين أهل السنة وبين غيرهم من أهل البدع . فلا بد من التمييز وبيان ما يرد ويدحض به الفتن، وما يتميز به الحق من الباطل والسنة من البدعة، وهذا يدل على فقه وفطنة الإمام أحمد عليه رحمة الله. فاتباع الكتاب والسنة والتمسك بهما لا يكفي ولا يصح إلا إذا انضم إليهما أصل ثالث الذي هو بمثابة الشرط والقيد ألا وهو اتباع الصحابة، والتمسك بما كانوا عليه في مسائل الدين، والتزام فهمهم وتفسيرهم وتطبيقهم للكتاب والسنة.

والأدلة على هذا الأصل من الكتاب والسنة كثيرة جدّاً، منها:

١- قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

فذكر الله عز وجل في هذه الآية العظيمة ثلاث طوائف من الناس، وبين سبحانه أنه قد رَضِيَ عن هذه الطوائف كلها، وأنه أعد لهم الجنات التي تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً . ورضا الله تبارك وتعالى عن تلك الطوائف إنما هو رضا عن دينهم وتدينهم كما ذكر أهل العلم. والدين ثلاثة أبواب: أولها العقائد، ثم العبادات، ثم المعاملات والسلوك والأخلاق.

فالله جل وعلا لا يرضى إلا عن ثلاث طوائف فقط:

الطائفة الأولى - المهاجرون.

والطائفة الثانية - الأنصار.

والطائفة الثالثة - من اتبع المهاجرين والأنصار بإحسان.

فمن أراد أن يرضى الله تبارك وتعالى عن دينه ويلحق بهذا الركب من المهاجرين والأنصار فما عليه إلا أن يتبعهم، لكن ليس أي متابعة، بل لابد من الإحسان والإتقان في المتابعة كما قال جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾.

٢- وقوله جل وعلا: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر:٨-٩].

فذكر الله سبحانه وتعالى المهاجرين ووصفهم بالصدق، ثم ذكر الأنصار ووصفهم بالفلاح، ثم قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

٣- وقوله عز من قائل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ

﴿مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]، فالسبيل واحد وهو سبيل المؤمنين، والمراد بهم في هذه الآية الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنه لم يكن ثمة مؤمنون عند نزول هذه الآية غير المؤمنين من الصحابة، وإن كان يدخل معهم تبعاً من تبعهم بإحسان . فلا نجاة ولا فوز ولا فلاح ولا سبيل إلى الإصابة في الدين ونيل رضا الله إلا باتباع وسلوك طريق وسبيل الصحابة رضي الله عنهم.

٤- ومنها ما ذكره النبي ﷺ في حديث الافتراق المشهور من أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقةً، وكل تلك الفرق في النار إلا فرقة واحدة ستنجو وتدخل الجنة، فسئل عليه الصلاة والسلام عن هذه الفرقة الناجية، فقال: «**مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَومَ وَأَصْحَابِي**»[(١)]. فإذا أردت النجاة يا عبد الله عليك بتحقيق مثلية الصحابة، أي تكون مثل الصحابة، وذلك بأن تكون عقيدتك كعقيدتهم، وعبادتك كعبادتهم قدر الاستطاعة، وهكذا في سائر أبواب الدين، وكلما كنت للصحابة أمثل، كنت أولى بالدخول معهم في النجاة والسلامة.

٥- وقوله عليه الصلاة والسلام: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[(٢)].

فكل ما خالف طريق النبي ﷺ وطريق الصحابة فهو من محدثات

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام الأصبهاني في «الحجة» (ص ١٧).
(٢) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص٤٧).

الأمور، وكل طريق سوى طريق النبي وصحابته فهو طريق ضلال وغواية وهلاك، وحري بالعاقل أن يجتنب طرق الردى والهلاك ويسلك الطريق الواضح.

٦- وقوله صلى الله عليه وسلم: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَت النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ . وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ . وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**»[1].

الله أكبر! الصحابة مصدر أمان لهذه الأمة كما أن النجوم أمان للسماء، وكما أن النبي ﷺ أمان لأصحابه، والمراد أن الصحابة رضوان الله عليهم أمان من الفتن والبدع والاختلاف، وبذهابهم تظهر الفتن وتنتشر البدع ويكثر الاختلاف، ولا يسلم من هذا الشر إلا من تمسك بمنهج الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن الصحابة ذهبوا لكن منهجم وطريقهم باقٍ إلى أن يأتي وعد الله تبارك وتعالى.

والأدلة من أقوال السلف:

١- **قول عمر بن عبد العزيز** رحمه الله: «سنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عز وجل، واستكمال لطاعته، وقوة على دين الله عز وجل، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، رقم (٢٥٣١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

رأي من خالفها . فمن اقتدى بها سنوا اهتدى، ومن استبصر بها أبصر، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً»[(١)].

٢- **قول الأوزاعي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإيَّاك وآراء الرجال وإِنْ زخرفوها لك بالقول؛ فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم»[(٢)].

٣- **قول بقية بن الوليد** رَحِمَهُ اللَّهُ: قال لي الأوزاعي: «يا بقية، العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، وما لم يجئ عن أصحاب محمد ﷺ فليس بعلم»[(٣)].

٤- **قول الشافعي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «هم فوقنا في كل علم وعقل وديـن وفضل، وكل سبب ينال به علم، أو يُدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا»[(٤)].

٨- **يقول الشاطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به؛ فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل»[(٥)].

---

(١) أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في «السنة» (٧٦٦)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٣٤)، والآجري في «الشريعة» (ص٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤).

(٢) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٧)، والآجري في «الشريعة» (ص٥٦).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٢٩).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٥٨).

(٥) الموافقات (٦/ ٤٠٣) تحقيق مشهور حسن.

ومن أقواله أيضاً رحمه الله: «الحذرَ الحذرَ من مخالفة الأولين؛ فلو كان ثَمَّ فضلٌ ما، لكان الأولون أحق به»[(١)].

وقوله: «والآثار في هذا المعنى كثيرة جميعها يدل على الاقتداء بهم، والاتباع لطريقهم على كل حال، وهو طريق النجاة حسبما نبَّه عليه حديث الفرق في قوله: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[(٢)]»[(٣)].

٩- **قول الإمام أبو القاسم الأصبهاني** رحمه الله: «أخبر الله عز وجل أنه رضي عنهم. ورضي أعمالهم، ورضي عمن اتبعهم بإحسان؛ فهم القدوة في الدين بعد رسول الله ﷺ بإصابة الحق، وأقربهم إلى التوفيق لما يقرب إلى رضاه»[(٤)].

١٠- **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله: «وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول الله ﷺ خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين»[(٥)].

لذلك كان لابد من مَلْءِ القلوب من حب الصحابة رضي الله عنهم، وتعظيمهم،

(١) الموافقات (٦/ ٣٩٢) تحقيق مشهور حسن.
(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب: افتراق الأمة، رقم (٢٦٤١)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٣٤٣).
(٣) الاعتصام (٢/ ٣٣٧).
(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٢٧).
(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ١٢٦).

ومعرفة مكانتهم وفضلهم، والتعرف على سيرتهم، وتحقيق مثليتهم، وأن تعتقد يا عبد الله اعتقاداً جازماً أن الناس يتفاوتون بحسب تحقيقهم لتلك المثلية، وأن سبيلهم هو سبيل النجاة والفوز والإصابة في الدين، وما سواه من السبل فهي سبل غواية وهلاك كما جاء في حديث النبي ﷺ، الذي رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: خطَّ رسول الله ﷺ خطّاً بيده ثم قال: «**هَـذَا سَبِيلُ اللهِ مُسْتَقِيماً**» . قال: ثم خط عن يمينه وشماله، ثم قال: « **هَـذِهِ السُّبُلُ، وَلَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾**[الأنعام:١٥٣][(١)] . فهذه من الأولويات التي ينبغي للمسلم أن يحرص عليها ويتعاهدها.

** ** **

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٦٥، ٤٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٤٨)، والدارمي في سننه (١/ ٧٨)، وصححه الألباني في «الظلال» (١٦) وغيره.

ترك البدع وهجر أهلها
واعتقاد أن كل بدعة ضلالة

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَتَرْكُ البِدَعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ**».

الشرح:

أي ومن أصول السنة أيضاً - وهو الأصل الثاني من الأصول التي ذكرها الإمام-: ترك البدع كلها لأنها ضلالة، وقوله: «**وَكُلُّ بِدْعَةٍ**» أي جميع البدع منهيٌ عنها ليس منها شيء مستثنى، وليس فيها ما هو حسن وهذا ما ذكره النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[1]؛ فقال عليه الصلاة والسلام: «**كُلُّ بِدْعَةٍ**»، ولم يقل: (من البدع) حتى نقول: قد يكون منها ما هو حسن؛ فإن لفظة: (كل) من صيغ العموم، فكل البدع شر وضلالة.

ويقول عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[2].

ويقول أيضاً ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»[3].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: الترغيب في النكاح رقم (٤٧٧٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة رقم (١٤٠١) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود رقم (٢٦٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وفي رواية مسلمٍ: «**مَنْ عَمِلَ**»[(١)].

ويقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «عليك بتقوى الله والاستقامة، اتبع ولا تبتدع»[(٢)].

ويقول سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «البدعة أحبُّ إلى إبليس من المعصية، المعصية يُتاب منها، والبدعة لا يُتاب منها»[(٣)].

لأن من يفعل البدعة يفعلها وهو يظن أنها قربة يتقرب إلى الله تعالى بها، فكيف يتوب مِنْ فِعْلٍ يظن أنه يقربه إلى الله عز وجل؟ بخلاف المعصية فإن من يفعلها يعلم أنها معصية لكنه يتهاون، وقد ينوي التوبة لكنه يُسَوِّف، وقد يُوَفق إلى التوبة فيترك تلك المعصية.

ويقول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أنَّ محمداً خان الرسالة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ الآية [المائدة: ٣]، فما لم يكن يومئذٍ ديناً لا يكون اليوم ديناً»[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعلقه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود...

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١٣٩)، وأبو شامة في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (١٥).

(٣) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٦)، وأخرج البيهقي الشطر الأول منه في «شعب الإيمان» (٧/ ٥٩).

(٤) أخرجه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٢٢٥).

ويقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنبٍ ما خلا الشرك خيرٌ له من أن يلقاه بشيءٍ من هذه الأهواء»[1].

** ** **

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١٨٨٠)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٠٠، ١٠١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٠٦) وفي غيرها.

ترك الخصومات والجدال في الدين

قال الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَتَرْكُ الخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ، وَتَرْكُ الجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ، وَتَرْكُ المِرَاءِ وَالجِدَالِ، وَالخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ**».

الشرح:

ومن أصول أهل السنة التي ذكرها الإمام وهو الأصل الثالث: ترك الجدال والخصومات في مسائل الدين؛ فقد جاء في الحديث: «**إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ**»[(١)].

وجاء أيضاً: «**أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الجَنَّةِ**[(٢)] **لِمَنْ تَرَكَ المِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقّاً**»[(٣)].

وعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الجِدَالَ**»، **ثُمَّ قَرَأَ: ﴿مَاضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾** [الزخرف:٥٨][(٤)].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب: إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز، رقم (٢٣٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب في الألد الخصم، رقم (٢٦٦٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أي: «ما حولها خارجاً عنها؛ تشبيهاً بالأبنية التي تكون حول المدن وتحت القلاع». النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (رَبَضَ) (٢/ ١٨٥).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق، رقم ، (٤٨٠٠)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٢٧٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في«المسند» (٥/ ٢٥٦،٢٥٢)، والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الزخرف، رقم (٣٢٥٣)، وابن ماجه في سننه، باب اجتناب البدع والجدل، رقم (٤٨)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٦٣٣).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**المِرَاءُ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ**»[(١)].

وقال ﷺ أيضاً: «**لَا تُجَادِلُوا فِي القُرْآنِ؛ فَإِنَّ جِدَالاً فِيهِ كُفْرٌ**»[(٢)].

وقال مالك بن أنس: «كلما جاءنا رجلٌ أَجْدَلُ من رجل تركنا ما نزل به جبريل على محمد ﷺ لجدله»[(٣)]؟!

وعن أبي قلابة رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم؛ فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون»[(٤)].

وعن مسلم بن يسار رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «إيَّاكم والجدال؛ فإنها ساعة جهل العالم، وفيها يبتغي الشيطان زلته»[(٥)].

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «عليكم بالسنة والحديث وما ينفعكم الله به، وإياكم والخوض والجدال والمراء؛ فإنه لا يفلح مَن أحبَّ الكلامَ، وكل من أحدث كلاماً لم يكن آخر أمره إلا إلى بدعة؛ لأن الكلام لا يدعو إلى

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٠)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: النهي عن الجدال في القرآن، رقم (٤٦٠٣)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٣٦).

(٢) أخرجه الطيالسي في مسنده (٢٢٨٦)، والبيهقي في« شعب الإيمان» (٢/ ٤١٦) من حديث عبدالله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في«الصحيحة» (٥/ ٥٤٥).

(٣) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٥٨٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٩٣) واللفظ له، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤)، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ٦٨)، والبيهقي في«شعب الإيمان» (٦/ ٣٥٤).

(٤) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٩١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٧)، والفريابي في« القدر» (٣٣١)، والآجري في «الشريعة»، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٤٤).

(٥) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٩٤)، والفريابي في« القدر» (٣٤٣)، والآجري في «الشريعة» (ص٥٤)، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ٣٣).

خير، ولا أحب الكلام ولا الخوض ولا الجدال، وعليكم بالسنن والآثار والفقه الذي تنتفعون به، ودعوا الجدال وكلام أهل الزيغ والمراء؛ أدركنا الناس ولا يعرفون هذا، ويجانبون أهل الكلام . وعاقبة الكلام لا تئول إلى خير . أعاذنا الله وإياكم من الفتن، وسلمنا وإياكم من كل هلكة»[(١)].

وعن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ أن رجلاً أتاه فقال: يا أبا سعيد، إني أريد أن أخاصمك . فقال الحسن: «إليك عني؛ فإني قد عرفت ديني، وإنما يخاصمك الشاك في دينه»[(٢)].

وقال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تجادلوا أهل الخصومات؛ فإنهم الذين يخوضون في آيات الله»[(٣)].

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أنك متى تدبرت سيرة الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح وجدتهم ينهون عن جدال أهل البدعة بأبلغ النهي... وإنما كانوا إذا سمعوا بواحد من أهل البدعة أظهروا التبري منه، ونهوا الناس عن مجالسته ومحاورته والكلام معه»[(٤)].

وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ في وصف أهل السنة: «ويتقون الجدال في أصول الدين، والخصومات فيه، ويجانبون أهل البدع

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٦٨١).
(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢١٥).
(٣) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٢٣).
(٤) الانتصار لأصحاب الحديث.

والضلالات، ويعادون أصحاب البدع والأهواء المرديات الفاضحات»[1].

وقال الإمام الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن مذهب أهل السنة» وذكر أشياء ثم قال: «واتقاء الجدال والمنازعة في أصول الدين، ومجانبة أهل الأهواء والضلالة، وهجرهم ومباينتهم»[2].

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن السنة: هجران أهل البدع، ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثة في الدين بدعة»[3].

وقال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينكرون الجدال والمراء في الدين والخصومة في القدر، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل ويتنازعون فيه من دينهم بالتسليم للروايات الصحيحة والآثار التي رواها الثقات عدلاً عن عدل حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ، ولا يقولون: كيف؟ ولا: لِمَ؟ لأن ذلك بدعة»[4].

اللهم إلا أن يكون للجدال منفعة، أو يكون السائل طالباً للحق والعلم فهذا لا يدخل في الجدال المذموم، قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن الجدال قد يكون بحقّ، وقد يكون بباطل، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١١٧).
(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٧١).
(٣) لمعة الاعتقاد (ص١٨٤).
(٤) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٩٤).

﴿ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]. وقال تعالى: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥]. وقال تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر:٤]. فإن كان الجدالُ للوقوفِ على الحقّ وتقريرِه كان محموداً، وإن كان في مدافعة الحقّ أو كان جدالاً بغير علم كان مذموماً، وعلى هذا التفصيل تُنزل النصوص الواردة في إباحته وذمّه»[1].

** ** **

(١) الأذكار (١/ ٤٦٩).

بيان السنة ومنزلتها والاحتجاج بها

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرْآنَ، وَهِيَ دَلَائِلُ القُرْآنِ، وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ**».

الشرح:

يبدأ الآن رحمه الله تعالى في بيان معنى السنة بعد أن بيَّن أصولها وضوابطها، وإن كان الأصل أن يبدأ في بيان معنى السنة ويعرفها ثم بعد ذلك يبين أصولها؛ لكنه رَحِمَهُ اللَّهُ كما أشرت إليه من قبل أراد أن ينبه على مسألة مهمة وهي أن معرفة السنة وفهمها واتباعها مشروط بمعرفة أصولها وضوابطها، لا أن يدَّعي الإنسان أنه يفهم السنة ويتبعها دون الرجوع إلى أصولها والتي من أهمها التزام فهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتطبيقهم لهذه السنة؛ ذلك لأن كل الطوائف والفرق تدَّعي التزام السنة والتمسك بها وترفع ذلك شعاراً لها، لكنها لا تلتزم فهم السلف من الصحابة ومن اتبعهم بإحسان لسنة المصطفى ﷺ، لذلك تحيد عن الطريق المستقيم، وتسلك طرقاً أخرى تهوي بها في المهالك والعياذ بالله . لذلك بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ الآلة والوسيلة لمعرفة السنة وفهمها قبل الشروع في بيان معناها، هذه الوسيلة التي تميز أهل السنة والجماعة بالتمسك بها والتزامها والمحافظة عليها، فقال: «**وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا**»، أي هذه السنة التي عَرَفْتَ كيف تفهمها وتطبقها هي آثار رسول الله ﷺ، أي ما أُثر ونُقل عنه عليه الصلاة والسلام، وهذا

يشمل أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته صلى الله عليه وسلم.

ثم قال: «**وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرْآنَ، وَهِيَ دَلَائِلُ القُرْآنِ**»، أي أن السنة تبين وتوضح وتشرح ما جاء في كتاب الله عز وجل، فتفصل مجمله، وتخصص عمومه، وتقيد مطلقه، وتوضح معانيه، فهي دلائل وبينات للقرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، أنزلنا إليك الذكر أي السنة؛ لأنها وحي من الله تبارك وتعالى، قال عز من قائل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم:٣-٤]. ثم بيَّن سبحانه سبب إنزال الذكر على النبي ﷺ فقال جل وعلا: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، أي أنزلنا إليك السنة لتبين وتوضح للناس ما أنزلناه عليهم وهو القرآن، فبيَّن سبحانه أن سنة النبي ﷺ مبينة وموضحة ومفسرة للقرآن، وفي هذا إشارة إلى أن الله تبارك وتعالى قد تكفل بحفظ السنة كما تكفل بحفظ القرآن؛ لأنه جل وعلا سمى كلّاً من القرآن والسنة ذكراً كما في الآية السابقة من سورة النحل، وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ**»، أي لا تعارض السنة بقياس، ولا نثبتها أو ننفيها بقياس، أو نقيس ما جاءت به السنة على ما نعرفه ونعقله، أو نقيس شيئاً على شيء بمقياس عقلي منطقي، ولا نلحق بها ما ليس منها؛ لأن العقائد والعبادات لا قياس فيها لكونها توقيفية، أما القياس

الذي هو إلحاق أو تسوية فرع بأصل في حكم لعلَّة جامعة بينهما في غير باب العقائد والعبادات فهذا قياس شرعي يجوز العمل به.

يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أبان الله لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن ننتهي إليها، لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلا التسليم لها واتباعها، ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها، وأن كل ما سواها من قول الآدميين تبع لها»(١).

ويقول أيضاً: «فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس؛ فإن الله عز وجل قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم»(٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن ما جاء به الرسول ﷺ لا يجوز أن يُعارَض بضرب الأمثال له، ولا يدركه كل أحد بقياس، ولا يحتاج أن يثبته بقياس، بل هو ثابت بنفسه، وليس كل ما ثبت يكون له نظير، وما لا نظير له لا قياس فيه، فلا يحتاج المنصوص خبراً وأمراً إلى قياس، بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله، ويتلقاه من طريق القياس كالقياس العقلي المنطقي»(٣).

ويقول أيضاً: «وإبليس إمام هؤلاء كلهم؛ فإنه اتبع قياسه الفاسد

(١) اختلاف الحديث (ص٤٨٤).
(٢) الأم (٢/ ٢٢٨).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٣٥).

المخالف للنص، واتبع هواه في استكباره عن طاعة ربه تعالى . فكل من اتبع الظن وما تهوى الأنفس، وترك اتباع الهدى ودين الحق الذي بينه الله تعالى وأمر به في كتبه، وعلى ألسن رسله، وفطر عليه عباده، وضرب له الأمثال المشهودة والمسموعة فهو متبع لإبليس في هذا له نصيب من قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[ص:٨٥]، كما قال محمد بن سيرين: أول من قاس إبليس، وما عُبِدَت الشمس والقمر إلا بالمقاييس»[(١)]؟

ويقول الإمام ابن أبي زمنين رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم رحمك الله أن السنة دليل القرآن، وأنها لا تُدرك بالقياس ولا تُؤخذ بالعقول، وإنما هي في الاتباع للأئمة ولما مشى عليه جمهور هذه الأمة»[(٢)].

ويقول شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله: «أهل السنَّة ومنهم الحنابلة لا يذمُّون الرأي والقياس على الإطلاق، وإنَّما يذمُّون الرأي والقياس المعارِضَيْن للدليل من الكتاب والسنَّة؛ لأنَّه لا اجتهادَ ولا قياس مع وجود النصِّ»[(٣)].

ويقول: «هذه جادة السلف رحمهم الله وطريقهم، وهو نهج مبارك مضوا عليه في جميع الأخبار المغيبة: يُمرون الخبر كما جاء، ولا يتوهمون ولا يُكيِّفون، فلا يحاولون قياس الخبر المغيب من أمور يوم القيامة بمداركهم

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٤٩).
(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص ٣٥).
(٣) الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي (ص١٢٩).

وعقولهم، بل يؤمنون به كما ورد، ويقولون: هو حق كما أخبر به رسول الله ﷺ»[1].

** ** **

(١) تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي (ص٣٣٤)

عدم القياس على السنة ومعارضتها وضرب الأمثال لها

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الأَمْثَالُ، وَلَا تُدْرَكُ بِالعُقُولِ وَلَا الأَهْوَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ الِاتِّبَاعُ، وَتَرْكُ الهَوَى**».

الشرح:

أي ينبغي التسليم لنصوص السنة؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**تَوَضَّئُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ**» . فقال ابن عباس: أتوضأُ من الحميم؟ فقال له: يا ابن أخي، إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له الأمثال»[1].

فالسنة لا تُدرك بالعقول لأنها وحي من الله تعالى وغيب، والغيب لا يمكن إدراكه ومعرفته بالعقل، وإنما نعرفه وندركه عن طريق الخبر والنقل والاتباع، وهذه هي العلة في عدم جواز القياس، وأما ضرب الأمثال لها، وعدم إخضاعها للعقول والأهواء، فهي ثالثة ما نفاه الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ عن السنة.

فالعقيدة مبناها على التوقيف، أي نقف على النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، فلا نثبت إلا ما أثبته الدليل، ولا ننفي إلا ما نفاه الدليل،

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء مما غيرت النار، رقم (٧٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب: الوضوء مما غيرت النار، رقم (٤٨٥)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٤٨٥).

وما لم يرد فيه دليل في نفيه ولا إثباته نتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه.

يقول شيخنا الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتوقيفي: ما توقف إثباته أو نفيه على الكتاب والسنة، بحيث لا يجوز إثباته ولا نفيه إلا بدليل منهما، فليس للعقل في ذلك مجال لأنه شيء وراء ذلك»[(١)].

وقال الحميدي شيخ البخاري رحمهما الله: «هذا من القرآن والحديث، لا نزيد فيه ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة »[(٢)].

و كما قال النبي ﷺ في بني إسرائيل: «**لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ**»[(٣)]. أي فيما لا نعلمه وقد يكون محتملاً للصدق والكذب؛ فقد نكذبهم ويكون ما أخبروا به صدقاً، وقد نصدقهم ويكون ما أخبروا به كذباً، أما ما جاء شرعنا بتصديقه وتأييده فهذا نصدقه، وما جاء مخالفاً ومعارضاً شرعنا فإننا نكذبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسنة لا تُضرب لها الأمثال، ولا تُعارض بآراء الرجال، والدين ليس بالرأي، ويجب أن يُتهم الرأي على الدين، والقياسُ في مثل هذا الباب ممتنع باتفاق أولى الألباب»[(٤)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٤/ ١٧٨).
(٢) أخرجه الذهبي في «العلو» (ص١٦٨)، وابن قدامة في «ذم التأويل» (ص٢٤).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: قول الله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾، رقم (٤٢١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) مجموع الفتاوى (٢١/ ٥٥٨).

لهم بإحسان: أنه لا يُقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجْده؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم... ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل»[1].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كان السلف الطيب يشتد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله ﷺ برأي أوقياس أو استحسان، أوقول أحد من الناس كائناً من كان، ويهجرون فاعل ذلك، وينكرون على من يضرب له الأمثال، ولا يُسوغون غير الانقياد له والتسليم وبالتلقي بالسمع والطاعة، ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قبوله حتى يشهد له عمل أوقياس أويوافق قول فلان وفلان»[2].

وقال الإمام الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول؛ لأن الدين إنما هو الانقياد والتسليم دون الرد إلى ما يوجبه العقل؛ لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة، فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل»[3].

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).
(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٤٦٤ - ٤٦٥).
(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٤٩).

وقال أيضاً: «قال بعض علماء السنة: العقل نوعان: عقل أُعين بالتوفيق، وعقل كِيدَ بالخذلان . فالعقل الذي أُعين بالتوفيق يدعو صاحبه إلى موافقة أمر الأمر المفترض الطاعة والانقياد لحكمه، والتسليم لما جاء عنه، وترك الالتفات إلى ما خالف أمره أو وافق نهيه، غير طالب لذلك علة غير ثبوت الأمر والنهي، فيسعد باتباع الأمر واجتناب النهي . والعقل الذي كِيدَ يطلب بتعمقه الوصول إلى علم ما استأثر الله بعلمه وحجب أسرار الخلق عن فهمه، حكمة منه بالغة ليعرفوا عجزهم عن درك غيبه ويسلموا لأمره طائعين»[1].

وقال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالحاصل من هذه القضية أنه لا ينبغي للعقل أن يتقدم بين يدي الشرع؛ فإنه من التقدم بين يدي الله ورسوله، بل يكون ملبياً من وراء وراء . ثم نقول: إن هذا هو المذهب للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقاً إلى الجنة فوصلوا»[2].

وقال: «الواجب عليه أن يقدم ما حقه التقديم - وهو الشرع - ويؤخر ما حقه التأخير - وهو نظر العقل - لأنه لا يصح تقديم الناقص حاكماً على الكامل لأنه خلاف المعقول والمنقول»[3].

فالله جل وعلا جعل للعقل حدّاً لا يستطيع تجاوزه، ومهما بلغ الإنسان

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣١٥).
(٢) الاعتصام (٢/ ٣٣١).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٢٦).

جهده في إعمال عقله وإفراغ وسعه لمعرفة ما غيبه الله فلن يجد إلى ذلك سبيلاً . وهذا مثل الحواس فالبصر له حدود لا يستطيع رؤية كل شيء، وكذلك السمع لا يستطيع الإنسان أن يسمع إلا الأصوات القريبة منه . ثم إن العقول والأفهام متفاوتة، فبعقل من نأخذ ونتبع؟

يقول الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «المعقول ليس لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه، ولو كان كذلك كان راحةً للناس ولقلنا به ولم نعد، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال :﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم:٣٢] . فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم»[(١)].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلو قيل بتقديم العقل على الشرع - وليست العقول شيئاً واحداً بيِّناً بنفسه، ولا عليه دليل معلوم للناس بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب -؛ لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته ولا اتفاق للناس عليه . وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق، وهذه صفة لازمة له لا تختلف باختلاف أحوال الناس، والعلم بذلك ممكن، ورد الناس إليه ممكن»[(٢)].

ويقول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «قُبض رسول الله وقد تمّ هذا الأمر واستكمل، فإنّما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله ﷺ ولا تتبع الرأي؛ فإنّه من

(١) الرد على الجهمية (ص١٢٧).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٣).

اتبع الرأي جاء رجل آخر أقوى منه في الرأي فاتبعته، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته؟ أرى هذا الأمر لا يتم»[1].

بل إن العقل الواحد يقر اليوم شيئاً وينقضه غداً وهكذا، وهذا أمر معروف ومشاهد، **يقول الإمام أبو حنيفة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويحك يا يعقوب - هو أبو يوسف - لا تكتب كل ما تسمع مني؛ فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد»[2].

ويقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد علمت أيها الناظر أنه ليس كل ما يقضي به العقل يكون حقّاً، ولذلك تراهم يرتضون اليوم مذهباً ويرجعون عنه غداً، ثم يصيرون بعد غد إلى رأي ثالث . ولو كان كل ما يقضي به حقّاً لكفى في إصلاح معاش الخلق ومعادهم، ولم يكن لبعثة الرسل عليهم السلام فائدة، ولكان على هذا الأصل تعد الرسالة عبثاً لا معنى له، وهو كله باطل، فما أدى إليه مثله»[3].

إن النبي ﷺ وهو أكمل الخلق عندما سئل عن الروح لم يجب من عند نفسه ويجتهد ويعمل عقله، بل أطرق عليه الصلاة والسلام إلى أن نزل الوحي من عند الله تبارك وتعالى، يقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فأمسك النبي ﷺ فلم يرد عليهم شيئاً فعلمت أنه يوحى إليه فقمت مقامي، فلما نزل

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٥-٤١٦)، وابن عبد البر في «الجامع»(٢/ ٢٩٢).
(٢) حاشية رد المحتار(٦/ ٢٩٣).
(٣) الاعتصام (١/ ١٤٤).

الوحي قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء:٨٥]»[(١)]. وبوَّب عليه البخاري في صحيحه فقال: «باب ما كان النبي ﷺ يُسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: «**لا أَدْرِي**»، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس لقوله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء:١٠٥]. وقال ابن مسعود: سُئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية».

وكذلك عندما سئل متى الساعة؟ قال ﷺ: «**مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**»[(٢)].

لأن هذا غيب والغيب لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى، لا يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن عقل رسول الله أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق؛ فلو وزن عقله بعقولهم لرجح بها كلها، وقد أخبر سبحانه أنه قبل الوحي لم يكن يدري الإيمان كما لم يكن يدري الكتاب فقال تعالى:

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: سورة بني إسرائيل، رقم (٤٤٤٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب: سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ﴾ رقم (٢٧٩٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، رقم (٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، رقم (٩،١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم أيضاً برقم (٨) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى:٥٢] . وقال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى:٧]... فإذا كان أعقل خلق الله على الإطلاق إنما حصل له الهدى بالوحي كما قال تعالى: ﴿قُلۡ إِن ضَلَلۡتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِيۖ وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٞ قَرِيبٞ﴾ [سبأ:٥٠]، فكيف يحصل لسفهاء العقول وأخفاء الأحلام وفراش الألباب الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم دون نصوص الأنبياء»[(١)]؟!

والنبي ﷺ كان يتعبد قبل البعثة في غار حراء، وكانت عبادته باجتهاد منه، لكنه لم يرجع إلى تلك العبادة بعد ما جاءه الوحي من عند الله تبارك وتعالى؛ لأن يعلم أنه ليس له أن يتعبد الله بما يستحسنه عقله، أو فيما وصل إليه اجتهاده، ولذلك وصف الله عز وجل حال النبي ﷺ قبل النبوة والرسالة فقال سبحانه: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ﴾.

ولما سأل النبي ﷺ معاذاً رضي الله عنه فقال له: «**يَا مُعَاذُ، تَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلى العِبَادِ، وَمَا حَقُّ العِبَادِ عَلى اللهِ**»؟ قال معاذ رضي الله عنه: الله ورسوله أعلم[(٢)].

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٣٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب: إرداف الرجل خلف الرجل، رقم (٥٦٢٢)، ومسلم في صحيحه واللفظ له، كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، رقم (٣٠) من حديث معاذ رضي الله عنه.

وهذا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **يقول**: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه»[(١)].

وكذلك السنة لا تُدرك بالأهواء، بل يجب فيها الاتباع، وإذا لم يتبع الإنسان السنة فإنه مبتدع صاحب هوى؛ فليس بعد السنة والهدى إلا البدعة والهوى، وكل من خرج عن اتباع النبي ﷺ والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كان من الفرق الهالكة، كما قال النبي ﷺ: «**وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً** - يَعْنِي الأَهْوَاءَ - **كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الجَمَاعَةُ، وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الكَلَبُ**[(٢)] **بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ**»[(٣)].

فعليك التسليم والاستسلام والخضوع والانقياد، وقل: سمعنا

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: كيف المسح؟ رقم (١٦٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٦٢).

(٢) الكَلَب: «داء يعرض للإنسان من عض الكَلْب الكَلِب، فيصيبه شبه الجنون، فلا يعض أحداً إلَّا كَلِب، وتعرض له أعراض رديئة، ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً». النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: (كَلَبَ) (٤/ ١٩٥).
وفي اللسان، مادة: (كَلَبَ) (١٢/ ١٣٥): «الكَلَب: جنون الكلاب . وفي الصحاح: الكَلَب: شبيهٌ بالجنون ولم يخص الكلاب . والكَلْب الكَلِب: الذي يكْلَبُ في أكل لحوم الناس فيأخذه شبه جنون، فإذا عقر إنساناً كَلِب المعقور وأصابه داء الكَلَب، يعوى عُواء الكَلْب، ويمزق ثيابه عن نفسه، ويعقر من أصاب، ثم يصير أمره إلى أن يأخذه العُطاش فيموت من شدة العطش ولا يشرب».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٠٢)، وأبو داود بنحوه في سننه، كتاب السنة، باب: شرح السنة، رقم (٤٥٩٧) من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الظلال» (٢).

وأطعنا، سواء أدركت الحكمة أم لم تدركها . وإياك أن تُخضِع مسائل العقيدة والعبادات لعقلك . واعلم أن الله جل وعلا له في كل شيء حكمة لا إله إلا هو، أدركنا ذلك أم لم ندركه.

يقول عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتبعوا، ولا تبتدعوا فقد كُفيتم»[(١)].

ويقول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما لم يكن يومئذٍ ديناً لا يكون اليوم ديناً»[(٢)].

ويقول الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: «إياكم والقولَ في دين الله تعالى بالرأي، وعليكم باتباع السنة، فمن خرج عنها ضَلَّ»[(٣)].

ويقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنبٍ ما خلا الشرك، خيرٌ له من أن يلقاه بشيءٍ من هذه الأهواء»[(٤)].

ويقول أيضاً: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يَحِلَّ له أن يَدَعَهَا لقول أحد»[(٥)].

ويقول الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل، وحادوا عن الطريق، فتركوا الآثار، وقالوا في الدّين برأيهم

(١) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤)، والإمام أحمد في «الزهد» (٦٢)، والدارمي في سننه (٢٠٥).
(٢) تقدم تخريجه (ص٦٨).
(٣) انظر: «قواعد التحديث» (ص ٢٣).
(٤) تقدم تخريجه (ص٦٩).
(٥) انظر: «إيقاظ الهمم» (ص ٦٨)، و«إعلام الموقعين» (٢١/ ٣٢٥).

فضلوا وأضلّوا»[1].

ويقول الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصبر نفسك على السُّنَّة، وقفْ حيث وَقَفَ القوم، وقل بما قالوا، وكُفَّ عمّا كفوا، واسلك سبيل سلفك الصالح؛ فإنه يسعك ما وسعهم»[2].

ويقول ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك السنة تأتي مبينةً أو مقررةً لما دل عليه القرآن، لم يحوجنا ربنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان ولا إلى ذوق فلان ووجده في أصول ديننا، ولهذا نجد من خالفوا الكتاب والسنة مختلفين مضطربين، بل قد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ﴾ [المائدة:٣]، فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة . وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي فيما يأتي من كلامه من قوله: لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا؛ فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ»[3].

وانظروا كيف حاجَّ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ابن أبي دؤاد عندما ناظره، فقد ذكر الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ تلك المناظرة في كتاب الشريعة (ص٦١)، وفيها قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ لابن أبي دؤاد: «خبِّرني عن هذا الأمر الذي تدعو الناس إليه، أشيء دعا إليه رسول الله ﷺ؟ قال: لا . قال: فشيء دعا إليه أبو بكر

(١) انظر «الجامع» لابن عبد البر (٢/ ١٣٧).
(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ١٤٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١٢١٠)، واللالكائي في«شرح أصول الاعتقاد» (٣٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٤٣)، (٨/ ٢٥٤).
(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٤٩).

الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعده؟ قال: لا . قال: فشيء دعا إليه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعدهما؟ قال: لا . قال: فشيء دعا إليه عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعدهم؟ قال: لا . قال: فشيء دعا إليه علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بعدهم؟ قال: لا . قال الشيخ: فشيء لم يدعو إليه رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي رضي الله تعالى عنهم، تدعو أنت إليه الناس؟! ليس يخلو أن تقول: عَلِمُوه، أو جَهِلُوه . فإن قلت: علموه وسكتوا عنه، وسعنا وإياك من السكوت ما وسع القوم . فإن قلت: جهلوه، وعلمته أنت، فيا لكع بن لكع؛ يجهل النبي ﷺ والخلفاء الراشدون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ شيئاً وتعلمه أنت وأصحابك؟! قال المهتدي: فرأيت أبي وثب قائماً ودخل الحيرى، وجعل ثوبه في فيه، فضحك، ثم جعل يقول: صدق . ثم قال لابن أبي دؤاد: أعط هذا الشيخ نفقته وأخرجه عن بلدنا».

فعلى الإنسان ألّا يفعل شيئاً لمجرد استحسانه؛ فإن كل بدعة ضلالة، وليس في الدين بدعة حسنة، كما قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ وإنْ رآها الناس حسنةً»[1].

بل يعمل بمقتضى نصوص الوحي من كتاب الله تعالى وحديث رسوله ﷺ، فإما صراط الله وإما سبيل الغواية، إما السنة والهدى وإما البدعة والهوى، وكما قال النبي ﷺ في حديث العرباض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**كُلّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ**،

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢٠٥)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢٦)، والبيهقي في«المدخل» (١٣٩).

وَكُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[1].

فانظر أيها العبد إلى أي عمل تريد القيام به واعرضه على السنة، فإن كان هذا العمل عمله الرسول ﷺ أو عمله أصحابه رضي الله عنهم فامضِ فيه، وإن لم يعمله رسول الله ﷺ أو صحابته رضي الله عنهم فاتركه واجتبه . فمثلاً: النبي عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا زار المقبرة: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ**»[2]. ولم يكن يقرأ القرآن أو سورة الفاتحة على الأموات، ولم يفعل هذا أحد من أصحابه، لذلك كانت قراءة القرآن على الأموات بدعةً محدثةً.

وقد جاء عن كثير من أئمة السلف أنهم كانوا ينهون عن اتباعهم في قول قد يتبيَّن أنهم خالفوا فيه آيةً أو حديثاً - دون قصد -، فمن ذلك:

قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله: «إذا قلتُ قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي»[3].

وقول الإمام مالك رحمه الله: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[4].

(١) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص٤٧).
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٢٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) انظر: «إيقاظ الهمم» (ص٦٢).
(٤) أخرجه ابن عبد البر في«الجامع» (٢/ ٣٢).

وقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي»[(١)].

وقوله: «إذَا صَحَّ الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عرض الحائط»[(٢)].

وقوله: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ، فقولوا بسنة رسول الله ﷺ وَدَعُوا ما قلت»[(٣)].

وقوله: «إذا رأيتموني أقول قولاً وقد صحَّ عن النبي ﷺ خلافُه، فاعلموا أن عقلي قد ذهب »[(٤)].

** ** **

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٧) . وانظر: «إيقاظ الهمم» (ص١٠٤).
(٢) انظر: «تحفة المحتاج» (١٣/ ٢٠٧)، و«إيقاظ الهمم» (ص٩٨).
(٣) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢٤٩)، وابن عساكر في تاريخه (٥١/ ٣٨٦).
(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٦)، والبيهقي في«المدخل» (٢٥٠)، وابن عساكر في تاريخه (٥١/ ٣٨٧).

القسم الثالث

الشرح والتعليق على متن أصول السنة في مسائل الاعتقاد

الإيمان بالقدر

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «**وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً - وَلَمْ يَقْبَلْهَا وَيُؤْمِنْ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الإِيمَانُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالإِيمَانُ بِهَا، لَا يُقَالُ: لِمَ؟ وَلَا كَيْفَ؟ إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ، وَالإِيمَانُ بِهَا.**

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الحَدِيثِ - وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ، وَأُحْكِمَ لَهُ؛ فَعَلَيْهِ الإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّسْلِيمُ لَهُ - مِثْلَ: حَدِيثِ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ، وَمِثْلَ مَا كَانَ مِثْلُهُ فِي القَضَاءِ وَالقَدَرِ، وَمِثْلَ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَةِ كُلِّهَا، وَإِنْ نَبَتْ عَنِ الأَسْمَاعِ، وَاسْتَوْحَشَ مِنْهَا المُسْتَمِعُ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الإِيمَانُ بِهَا، وَأَن لَّا يَرُدَّ مِنْهَا حَرْفاً وَاحِداً، وَغَيْرِهَا مِنَ الأَحَادِيثِ المَأْثُورَاتِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَأَن لَّا يُخَاصِمَ أَحَداً، وَلَا يُنَاظِرَهُ، وَلَا يَتَعَلَّمَ الجِدَالَ؛ فَإِنَّ الكَلَامَ فِي القَدَرِ، وَالرُّؤْيَةِ، وَالقُرْآنِ، وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ مَكْرُوهٌ، وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهُ - وَ إِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ - مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الجِدَالَ، وَيُسَلِّمَ وَيُؤْمِنَ بِالآثَارِ».

الشرح:

يبين الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ هنا منزلة الإيمان بالقدر وأنه من أصول الإيمان والاعتقاد، فقال: «**وَمِن السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ**» أي السنة الواجب اعتقادها والإيمان بها . ثم وصف ما سيقرره ويبينه من السنة اللازمة ومسائل الاعتقاد بأن

من ترك خصلةً أي شعبةً أو مسألةً فلم يقبلها إما لأنها لا توافق عقله، أو لا توافق أصوله، فلا انقاد لها ولا قبلها واعتقدها، وهذا يعني أنه لم يؤمن بها. ثم ذكر النتيجة المترتبة على عدم الإيمان بهذه السنة، وهي أنه لن يكون من أهل السنة كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا**»، وكيف يكون من أهلها وهو لم يقبلها ولم يعتقدها؟ وإذا لم يكن من أهل السنة فهو من أهل البدعة. ثم بعد ذلك ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ هذه السنة فقال: «**الإِيمَانُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالإِيمَانُ بِهَا**».

والقدر في اللغة: «القضاء والحُكْم وهو ما يُقَدِّره الله عز وجل من القضاء، ويحكم به من الأُمور»[1]. و«القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكُنهه ونهايته»[2].

والقدر في الشرع عرَّفه الحافظ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «معناه أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء فى القِدَم - أي الأزل -، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى»[3].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث

(١) اللسان، مادة: (قَدَرَ) (٥/ ٧٤).
(٢) معجم مقاييس اللغة، باب القاف والدال وما يثلثهما، مادة: (قَدَرَ) (٥/ ٦٢).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٤).

صادر عن علمه وقدرته وإرادته . هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة»[1].

وقال الإمام الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء منه معنى الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره... وليس الأمر في ذلك على ما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم، وصدورها عن تقديرٍ منه، وخلق لها خيرها وشرها»[2].

ومراد الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بيان هذا الأصل العظيم من أصول الإيمان الذي يجب الإيمان به واعتقاده اعتقاداً جازماً، ولا يتم إيمان عبد إلا به. ويجب تصديق كل الأحاديث التي وردت في باب القضاء والقدر والإيمان بها.

ونلحظ أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر وجوب التصديق بالأحاديث الواردة في باب القدر، ولم يذكر الإيمان بالآيات الواردة فيه؛ وذلك:

١- لأن الإشكالات التي استشكلها كثير من الناس هي في الأحاديث؛ لأن التفصيل في هذا الباب إنما كان في الأحاديث، أما الآيات كما هو معلوم الكلام فيها مجمل غير مفصل.

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١١٨).
(٢) معالم السنن (٣/ ١٥٨).

٢- كذلك الأحاديث قد يُرَدُّ جملة منها بحجة كونها آحاداً، كما هو الأصل في منهج عامة المتكلمين وأهل الأهواء من أهل الإسلام.

٣- وأيضاً لأن الأمر بالإمساك وعدم الخوض في باب القدر وعدم التنازع فيه إنما جاء في أحاديث النبي ﷺ، قال عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»[1]. أمرٌ منه صلى الله عليه وسلم بأن نمسك عن الكلام في القدر، وهذا محمول على الكلام الذي ينتج عنه التنازع، والخوض فيه بغير علم، والسؤال عما لا ينبغي السؤال عنه، وتعليل الخبر بتعليلات ولوازم عقلية ونتائج قياسية، أما الكلام بعلم لفهم نصوص الكتاب والسنة، وتحقيق الإيمان بالقضاء والقدر فهذا من العلم النافع.

وللإيمان بالقضاء والقدر أربع مراتب، من آمن بها وحققها كان من أهل السنة، ومن أَخَلَّ بها أو بواحدة منها فإنه ليس من أهل السنة . وهذه المراتب هي:

- **المرتبة الأولى - العلم، علم الله تبارك وتعالى:**

فنؤمن بعلم الله الأزلي، وأن علمه واسع محيط بكل شيء، وأنه سبحانه لا تخفى عليه خافية، يعلم جل وعلا خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويعلم أعمال الخلق من خير وشر، وطاعة ومعصية، ويعلم أحوالهم،

(١) حديث صحيح، سيأتي تخريجه (ص١٢٤).

وأرزاقهم، وحركاتهم وسكناتهم، وآجالهم، وشقيهم وسعيدهم، وما لهم في البرزخ، وبعد البعث والنشور، وأن علمه كامل لم يُسبق بجهل ولا يلحقه نسيان، ويعلم دقائق الأشياء إجمالاً وتفصيلاً، **ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون**، سبحانه لا إله إلا هو . وكما حكى عن أهل النار فقال عز من قائل: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام:٢٧-٢٨]، فعلم سبحانه أنهم لو رجعوا إلى الدنيا - كما تمنَّوْا - فإنهم سيعودون للكفر والتكذيب، ورجوعهم إلى الدنيا من المحال؛ لأن الله قضى بهذا، ولكن لو رجعوا فإن الله سبحانه يعلم ما سيكون من حالهم . وسُئل النبي ﷺ عمن يموت من أطفال المشركين فقال عليه الصلاة والسلام: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»[1]، أي أن الله تبارك وتعالى يعلم ما سيعملون لو أنهم عاشوا ولم يموتوا صغاراً.

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[لقمان: ٣٤].

ويقول سبحانه: ﴿**وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى**

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما قيل في أولاد المشركين، رقم (١٣١٧، ١٣١٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، رقم (٢٦٥٨، ٢٦٦٠) من حديث ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم.

﴿ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

ويقول عز من قائل: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

يقول الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلموا أن الله عز وجل لم يزل عالماً بالخلق وأعمالهم قبل أن يخلقهم، ولا يزال بهم عالماً، لم يزدد في علمه بكينونة الخلق خردلة واحدة، ولا أقل منها، ولا أكثر»[(١)].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوف به أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال»[(٢)].

● **المرتبة الثانية – الكتابة:**

فنؤمن بأن الله جل وعلا كتب مقادير الخلق والأشياء على الحقيقة في اللوح المحفوظ عنده، وعلى التفصيل كما سبق به علمه، بلا فوت لشيء منه، وكان ذلك قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، حين أمر القلم – بعد خلقه – أن يكتب مقادير كل شيء إلى قيام الساعة، فجاءت الكتابة موافقةً لما سبق به علمه لكل ما سيكون من الأشياء والخلائق وما

(١) الرد على الجهمية (ص ١٣٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٨).

هم عاملون، ودليل ذلك قول الله جل وعلا: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[الحديد: ٢٢].

وقوله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[الحج: ٧٠].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**» . قَالَ: «**وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»(١).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»(٢).

● **المرتبة الثالثة – المشيئة:**

مشيئته سبحانه للأشياء قبل كونها على وفق ما سبق به علمه مما كتبه جل وعلا في اللوح المحفوظ، **فلا يقع شيء في الكون وفي ملك الله عز وجل إلا بمشيئته سبحانه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن**، ولا يقع في ملكه تبارك وتعالى من حركة ولا سكون إلا بمشيئته، وعلى مقتضى حكمته، كيف شاء، ومتى شاء سبحانه، فلا يقع في هذا الكون كله إلا ما يشاؤه الله تبارك وتعالى.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (٢٦٥٣) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي بنحوه في سننه، كتاب القدر، باب (١٧)، رقم (٢١٥٥) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه،وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠١٧،٢٠١٨).

ونؤمن كذلك بأن للعبد مشيئةً وإرادةً، ويفعل باختيار ومشيئة، لكن مشيئته تابعة لمشيئة الله عز وجل لا تخرج عنها أبداً، قال جل وعلا: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠]، فأثبت الله تعالى للعبد مشيئةً، وبيَّن أن مشيئة العبد تابعة لمشيئته سبحانه . وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وغيرها من الأدلة الكثيرة جدّاً التي تقرر ذلك.

وهذه المرتبة – أي المشيئة – تكون بعد مرتبتي العلم والكتابة، فيشاء الله جل وعلا ما قد عَلِمَه وكتبه في اللوح المحفوظ.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقول والعيان . وليس في الوجود موجب ومقتضى إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به . والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»[1].

● **المرتبة الرابعة – الخلق والإيجاد:**

أي خَلْقُ الله تعالى الأعمال وتكوينها وإيجادها على وفق مشيئته مما سبق به علمه وكتابته، فتكون وتوجد كما شاء لها في أعيانها وهيئاتها وأزمانها

(١) شفاء العليل (ص ٤٣).

وأوصافها، لا تخرج في ذلك كله عما شاءه الله عز وجل وأراده.

وهذه المرتبة هي أعظم وأكثر ما وقع فيه النزاع والخلاف بين أهل الحق، وبين مخالفيهم من أهل البدع والأهواء.

فالله تبارك وتعالى يخلق ويوجد ما علمه وكتبه وشاءه سبحانه، ما من شيء موجود إلا وهو مخلوق مربوب لله عز وجل، قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر:٦٢]. والله جل وعلا خالق العباد وخالق أفعالهم، قال جل وعلا: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ﴾[النحل: ٨١].

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر أنه هو الذي جعل السرابيل وهي الدروع والثياب المصنوعة، ومادتها لا تسمى سرابيل إلا بعد أن تحيلها صنعة الأدميين وعملهم. فإذا كانت مجعولةً لله فهي مخلوقة له بجملتها: صورتها، ومادتها، وهيآتها»[(١)].

وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ**»[(٢)].

(١) شفاء العليل (ص ٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٤٦) من حديث حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٦٣٧).

قال البخاري - وهو راوي الحديث - معقباً: «فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة».

وقد وقع خلل عظيم في هذه المراتب، وتفرق فيها الناس إلى فرق شتى، وسلَّم الله تبارك وتعالى أهل السنة والجماعة فالتزموا الوسط والحق.

وخلاصة مذهب أهل السنة في الإيمان بالقدر:

أن الله تعالى **عَلِمَ** الأشياء كلها، وعلم ما تكون عليه، ثم **كتبها** في اللوح المحفوظ، ثم **شاءها** وأرادها، ثم **خلقها** وأوجدها كما علمها وكتبها وشاءها أن تقع.

والمقدورات الواقعة إنما وقعت بكسب العباد وإرادتهم التابعة لإرادة الله تبارك وتعالى . والإرادة المتعلقة بالقدرة هي الإرادة الكونية القدرية التي لا يتخلف ما أريد بها.

ولا يعني هذا أن الإنسان مجبور، بل هو أمام غيب لا يعلم ما قدَّره الله وقضاه فيه، فهو يفعل باختياره ولا علم له بأن هذا يتخلَّف عنه، أو لا يتخلَّف . ثم إنه لا يعلم أيضاً إِنْ بذل الأسباب كان كذا وكذا؛ فإن الموانع والأسباب يقدِّرها الله تعالى ويقضيها.

فتراه يحقق إرادته واختياره، ثم يعزم ويقصد باذلاً الأسباب سعياً منه في تحصيل المراد . فإن وقع وكان ما أراده حمد الله، وإن وقع غير ذلك فإن ما أخطأه لم يكن ليصيبه مهما كان عزمه واجتهاده وبذله للأسباب، وهو مع هذا كله لا يرى في نفسه إكراهاً أو جبراً، بل تراه مطمئناً غاية الاطمئنان

لأنه قد بذل وسعه وسعى جهده، حتى تراه - إن أخطأه - يتمنى أنه لو فعل كذا، وبذل من الأسباب كذا . وهذا إن دلَّ على شيء فإنه غاية في الدلالة على أن لا إكراه ولا جبر ولا قهر، تعالى الله ربنا عما يصفه به الظالمون علوّاً كبيراً.

وأفعال العباد تُنسب إليهم، وليس معنى هذا أنهم خلقوها في أنفسهم، بل الله تعالى مكَّنهم منها، وشاءها لهم، وأقدرهم عليها، وخلق فيهم الإرادة والقدرة على تلك الأفعال . فالأفعال تُنسب إليهم فعلاً وكسباً وعزيمةً وقصداً، ومن ثم يُمدحون عليها أو يُذمون، مع اعتقادهم أن الله عز وجل خلقها وأوجدها، وأنه لو لم يشأها لم تكن، فهو سبحانه الذي أعانهم وأقدرهم عليها، فهي تضاف إلى الله تعالى خلقاً وإيجاداً، وتضاف إلى العباد كسباً وفعلاً.

وهذه العقيدة تتفق مع النصوص الشرعية من أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يقع في ملكه سبحانه إلا ما يريد، وأن للعباد مع ذلك كله مشيئةً وإرادةً واختياراً، عليها يُمدحون أو يُذمون.

وتقوم هذه العقيدة على الجمع بين النصوص، وعدم إهمال أيٍّ منها. فيضاف إلى الله جل وعلا ما يناسب كماله، ويضاف إلى العبد ما يناسب حاله على حدِّ قول الله عز وجل: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩].

فهذه آية جامعة تثبت مشيئة العباد بما يناسبهم، وتثبت لله تعالى كمال

مشيئته، كما تثبت أن مشيئة العباد تابعة لمشيئة الله تبارك وتعالى؛ لأنه سبحانه خالق كل شيء.

كما أن إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وإثبات الحدود الشرعية، كلها تثبت مشيئة العباد.

وقد وقع الخلاف في مسألة القدر في صدر هذه الأمة، ثم كثر الخوض فيها، وحدث في الإسلام أمر عظيم، خالفت فيه طوائف ممن خولف بهم عن صراط الله المستقيم، واتبعوا السبل فتفرق بهم عن سبيل الله ومنهجه القويم، وانتصروا لأهوائهم فأردتهم في مهاوي الهلاك والردى.

وإن أول تنازع واختلاف وقع في هذه الأمة كان في باب القدر . ولقد كانت البداية الحقيقية لنشأة الاختلاف وتفرق الأمة في هذا الأصل العظيم في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، حين نبغ معبد الجهني وأظهر القول بنفي القدر، كما روى الإمام مسلم رحمه الله عن يحي بن يعمر قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن الحميري حاجيْنِ أو معتمريْنِ فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر . فوفق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي فقلت: أبا عبدالرحمن، إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفَّرون العلم[1]، وذكر من شأنهم وأنهم

(١) أي: «يطلبونه ويتتبَّعونه، وقيل: معناه يجمعونه». شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٥).

يزعمون أن لا قَدَرَ وأن الأمر أُنُف[1]. قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»[2].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد رُوي أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له: سَنْسَوِيْه من أبناء المجوس، وتلقاه عنه مَعْبَد الجُهَنِيّ»[3].

فرقة نفاة القدر (غلاة النفاة):

وهؤلاء غلوا في نفي قَدَرِ الله ومشيئته وإرادته، وغلوا كذلك في إثبات قدرة العبد ومشيئته وإرادته واختياره، **فنفوا علم الله بأفعال العباد قبل وقوعها**، وزعموا أن مشيئة العبد ليست تابعةً لمشيئة الله عز وجل . ويمثل هذا المذهب الغلو والتطرف في نفي القدر، ويمثل رجاله غلاة نفاة القدر؛ لأنهم يقولون: لا قدر، وأن الأمر أُنُف، فمن شاء هدى نفسه، ومن شاء أضلها . فالأمر كله مرجعه إلى العبد واختياره وإرادته الخير أو الشر، أو الهدى أو الضلال . فأثبتوا في ملك الله تبارك وتعالى ما لا يريد ولا يشاء، واعتقدوا أن في مشيئته سبحانه ما لا يكون ولا يقع . فمثلاً: الله جل وعلا

(١) أي: «مستأنف لم يسبق به قدر ولا عِلْم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه». شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، رقم (٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٤).

لا يريد الكفر والشرك، ويقع هذا من بعض العباد، فقالوا: إن العبد فعل هذا بإرادته ومشيئته وحده، وليس لله في ذلك مشيئة ولا إرادة ولا اختيار. ومعنى هذا ولازمه أن إرادة العبد غلبت إرادة الله عز وجل، تعالى الله عن هذا علوّاً كبيراً . لذلك عندهم أن العبد خالق لأفعاله وليس الله هو الذي خلقها!! بل ونفوا علم الله جل وعلا بما سيفعله الخلق والعباد قبل مباشرتهم لأفعالهم!! زعموا هذا والله تبارك وتعالى يقول: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦] . فالله تعالى خالق العباد وخالق أفعالهم.

وقد انقرض مذهب القدرية النفاة - نفاة العِلْم - وانقرض أهله - وهم أشد الناس غلوّاً في نفي القدر -، ولكن بقيت خلوفهم وذيولهم الذين اتخذوا من أولئك الغلاة سلفاً وسادةً، فجاءوا من بعدهم يقررون ما أسسه أسلافهم بطريقة أخرى فقالوا: إنه سبحانه يعلم بالأشياء قبل وقوعها، إلا أنهم ينفون تقدير الله وخلقه لأفعال العباد، فهم نفاة بهذا المعنى وإن سمَّوا باطلهم ونفيهم عدلاً.

يقول الحافظ القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد انقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين . قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول»[1].

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١١٩).

وهذا المذهب القائم على نفي خلق الله تعالى وتقديره لأفعال العباد، هو الذي تبنته المعتزلة، وجعلته أصلاً من أصولها التي يقوم عليها كيان الاعتزال ومذهبهم في الاعتقاد، فهم متفقون مع أسيادهم القدرية في نفي خلق الله وتقديره لأفعال العباد، وإن كانوا يخالفونهم في إثبات علم الله تعالى السابق قبل مباشرة العباد لأفعالهم.

فرقة الغلاة في الإثبات (الجبرية):

ولقد نبغت فرقة أخرى خولف بها عن صراط الله المستقيم، فأظهروا مذهباً يمثل طرفاً مضادّاً للقول بنفي القدر، وهو القول بالجَبْرِ، ومداره ومضمونه أن العبد مجبور على أفعاله، فلا قدرة له ولا اختيار ولا إرادة، فهو كالريشة في مهب الريح، وأن الأفعال إنما تُنسب إليه كنسبة الحركة إلى الأشجار، والجريان للماء، والدوران للأفلاك، والزوال للشمس، وأما في حقيقة الأمر فإنه مجبور على فعل الطاعات، وعلى فعل المعاصي، لا قدرة له البتة، وأن الله تعالى هو الفاعل القادر.

وقالوا: عندما نقول: فلان دخل، وفلان خرج، وأكل، وجلس، هذه الأفعال فاعلها هو الله سبحانه وتعالى، وإنما أضفناها إلى العبد من باب المجاز، مثل ما نقول: هبت الريح، ومالت الشجرة، وطلعت الشمس.

وهؤلاء هم أتباع الجهم بن صفوان، وكان ذلك في أواخر دولة بني أميّة بعد ظهور القدرية والمعتزلة وغيرهم.

ويمثل هذا المذهب الغلو والتطرف في إثبات القدر لله تبارك وتعالى، ويقوم على نفي قدرة العبد وإرادته واختياره.

وهؤلاء شرٌّ من القدرية النفاة من وجه، وأضر على الإسلام وأهله منهم؛ حيث إن مذهبهم يستلزم تعطيل الأمر والنهي، ونفي الحكمة والرحمة عن الله تعالى فيما شرع وأمر ونهى.

والنفاة شرٌّ منهم من وجه آخر، وهو أن قولهم فيه نقص في حق الله تعالى فيلزم منه تعطيل القدر.

ما تقدم هو خلاصة أقوال الناس وتفرق المذاهب في القدر، ومخالفتهم للحق بسبب الخوض في مسائل القضاء والقدر، وما آل بهم الأمر إلى الكفر والضلال والإلحاد في دين الله تعالى.

كل ذلك بسبب خوضهم فيه بلا علم ولا هدى من الله تعالى، وبسبب إطلاق عنان العقل والرأي والاستحسان فيما غيَّب الله تعالى عن مدارك العقول . ومرجع ذلك هو عدم الوقوف عند النصوص الشرعية، وعدم تقديم النقل، وعدم الكف عما كفَّ عنه السلف، والوقوف حيث وقفوا. كل ذلك وهم يعلمون حق العلم ما جاء من الأمر بالإمساك والوقوف عند ذكر القدر، وهو أصل عظيم من أصول وقواعد الإيمان بالقدر عند سلف الأمة؛ امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ في قوله: «**إِذَا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»[1]، ثم لأنه سر عظيم من سر الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي الخوض فيه، ولا الغلو

(١) حديث صحيح، سيأتي تخريجه (ص١٢٤).

في مباحثه وتفريعاته؛ تحقيقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[الأنبياء:٢٣] . ولأنه هو الحكيم سبحانه، العليم الذي لا يخلو شيء من فعله من الحكمة والعدل والرحمة، سواء أدركت العقول ذلك أم جهلته وغاب عنها، فالخير كله بيده سبحانه، والشر ليس إليه.

ولا ريب أن الحق هو ما ذهب إليه سلف الأمة أهل السنة والجماعة. **وقولهم حق صواب بين باطلين، وهدى ورشاد بين ضلالتين، وبهذا تتبين وسطيتهم بين فرق الأمة . وهكذا دين الله تعالى وسط بين الغالي والجافي، وهكذا يتميز الحق والرشاد بين الإفراط والتفريط الذي عليه أهل الباطل.**

فالقدرية النفاة يمثلون الإفراط والغلو في إثبات قدرة العبد، ويمثلون التفريط والتقصير والجفاء بما سلبوا من قدرة الله، وما نفَوه عنه سبحانه وتعالى.

بينما يمثل القدرية الغلاة – الجبرية – الإفراط والغلو في إثبات القدر لله عز وجل، ويمثلون التفريط والتقصير العظيم بما سلبوا من مشيئة الإنسان وقدرته واختياره.

ولا شك أن كلا الفريقين من الإفراط والتفريط على شفا جرف هار، وكما قيل: كلا طرفي قصد الأمور ذميم.

ولا يمنعنا الحكم بخطئهم وضلالهم – عند تحقيق مذاهبهم وأقوالهم– أن نقرر أن كل فريق منهم معه بعض الحق والصواب.

فالقدرية النفاة والمعتزلة أحسنوا في إثبات قدرة العبد واختياره وإرادته، وأساءوا إساءةً بليغةً في نفي تقدير الله تعالى، وخلقه لأفعال العباد.

والقدرية الغلاة من الجهمية أحسنوا في إثبات قدر الله تعالى، وأساءوا في نفي قدرة العبد واختياره لأفعاله.

فكل فريق منهم أحسن في جانب، وأساء في جانب، وليس المذهب الحق والرشاد المحض في قول أيٍّ منهما.

مذهب أهل الحق:

أما أهل السنة والجماعة فإنهم جمعوا بين الحسنتين وزادوا عليهما، واجتنبوا إساءة كل فريق منهما، والتزموا الوسط كما هو شأنهم في جميع الأحوال؛ حيث نظروا إلى نصوص الكتاب والسنة وجمعوا بينها، **بخلاف أولئك الذين نظروا إليها بعين عوراء، فأعملوا جانباً من النصوص وأهملوا الجانب الآخر، يأخذون ما لهم، ويدعون ما عليهم** . والأصل والحق إنما هو في جمع نصوص الباب وإعمال الثابت منها، والانقياد لها، والتسليم لما جاء عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ، وهكذا فعل أهل السنة والجماعة، فإنهم أعملوا النصوص العامة المثبتة لمشيئة الله وفعله وخلقه، كما أعملوا النصوص المثبتة لقدرة العبد ومشيئته وفعله، ولكنهم قيدوها بخلق الله، وجعلوا مشيئة العبد تناسب ضعفه وحاله، فقالوا: إن مشيئته مخلوقة لله، تابعة لمشيئته تبارك وتعالى . وقالوا: إن الله خالق أفعال العباد؛ فكما هم مخلوقون لله عز وجل، فكذلك أفعالهم مخلوقة لله تبارك وتعالى.

وبهذا جاء مذهبهم جامعاً لكل إحسان، بريئاً من كل إساءة، فتوسطوا بين الضلالتين، أعني: النفي، والجبر . فأثبتوا قدر الله تعالى على ما قررته النصوص، وأثبتوا اختيار العبد وكسبه الذي به يُحمد أو يُذم، ويثاب أو يُعاقب، مع اعتقاد أن إرادة العبد لا تخرج عن إرادة الله تعالى؛ جمعاً منهم بين النصوص، وعدم ضرب بعضها ببعض، أو رد شيء منها، ووقوفاً عند النصوص وتقديمها على العقل والرأي، ثم وقوفاً على فهم سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان لتلك النصوص، رضي الله عنهم ورحمهم.

وإن مما قرره علماء السلف وأجمعوا عليه: تحريم الخوض في القدر ووجوب الإمساك عنه، وتحقيقاً لهذا الأصل قرروا وجوب ترك الكلام فيه مع أهل القدر، وترك الاستماع إلى شبههم وضلالاتهم لما تُسببه من الزيغ والضلال والانحراف، كل ذلك على مقتضى النصوص الشرعية والوقوف عندها، والاقتداء بسلف الأمة من الصحابة ومن تبعهم بإحسان من علماء أهل السنة والجماعة، على ما جاء عنهم وثبت قولاً، وفعلاً، واعتقاداً.

ومن مسائل الإيمان بالقدر: أن نؤمن بأن القدر كله من الله عز وجل: خيره، وشره، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1]. وإن مما يجب أن يُعلم أيضاً في هذا الباب أن ليس هناك شر

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، رقم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

محض، وأن الشر ليس في قضاء الله وإنما هو في المقضي؛ فقضاء الله تعالى كله خير . وهذا يحمل العبد على إحسان الظن بالله جل وعلا، فيوقن أن كل ما قدَّره له ربه وقضاه فهو خير له، فيطمئن إلى جنب الله تعالى، ويرتقي ويسمو في إيمانه بحسن ظنه واطمئنانه من منزلة الصبر على قضاء الله وقدره - وهي من الواجبات في هذا الباب - حتى يصل إلى الرضا بالقضاء والقدر، وهو حال الكُمّل من النبيين والصديقين وأولياء الله عز وجل؛ فإن الإيمان بالقدر والقضاء والصبر عليه شيء، والرضا بالقضاء والقدر شيء آخر ومنزلة أعلى، فيرضى بكل ما يقدره الله عليه من البلايا والمصائب؛ لأنه قد أيقن أن هذا خير له، فيستبشر بالمآل والعاقبة وإن كان الحال مرّاً وصعباً، ويحمد الله على كل أحواله: على السراء والضراء، والبلاء والعافية، والخير والشر، فلا يجزع بالبلاء، ولا يفرح فرحاً زائداً على النعمة، فيكون ثابتاً في جميع الأحوال راضياً، وإنما يتحقق ذلك إذا حقق العبد مراتب القضاء والقدر، وأتقن وأحسن في إيمانه بها، ولم يُخضع مسائل القدر إلى عقله؛ فلا يسأل: لِمَ؟ وكيف ؟

يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إن أحدكم لن يخلص الإيمان إلى قلبه حتى يستقر يقيناً غير ظن أنه ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، ويقر بالقدر كله»[1].

وعنه أيضاً رضي الله عنه أن رجلاً جاءه فقال:أخبرني عن القدر؟ قال: «طريق

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢١٤).

مظلم فلا تسلكه» . قال: أخبرني عن القدر؟ قال: «بحر عميق فلا تلجْـه». قال: أخبرني عن القدر؟ قال: «سر الله فلا تَكَلّفْه»[١].

ويقول عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لا والله لا يطعم رجل طعـم الإيـمان حتى يؤمن بالقدر»[٢].

ويقول ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «العَجْز والكَيْس من القدر»[٣].

وعنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ **أنه قال:** «ما غلا أحد في القدر إلا خرج من الإسلام»[٤].

وعنه أيضاً أنه قال: «القدر نظـام التوحيـد، فمـن وحَّـد الله ولم يـؤمن بالقدر كان كفره بالقضاء نقضاً للتوحيد، ومن وحَّد الله وآمن بالقـدر كـان العروة الوثقي لا انفصام لها»[٥].

ولما احتضر عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال له ابنه عبـدالرحمن: أوصـني. قال: أجلسوني . فلما أجلسوه قال: يابني، اتق الله، ولن تتقي الله تعالى حتى تؤمن بالله تعالى، ولن تؤمن بالله حتى تؤمن بالقدر خيره وشره، وتعلـم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، سـمعت رسـول الله ﷺ يقـول: «**القَـدَرُ عَـلَى هَذَا، مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا أَدْخَلَهُ اللهُ تَعَالَى النَّارَ**»[٦].

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٢٣)، والآجري في «الشريعة» (ص ١٩٣).
(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢١٨).
(٣) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٠٣)، والآجري في «الشريعة» (ص ٢٠٣).
(٤) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٣١).
(٥) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢٢٤)، والآجري في «الشريعة» (ص٢٠٥).
(٦) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٥١)، وصححه الألباني في «الظلال» (١١١).

وعن ابن أبزى رَحِمَهُ اللَّهُ **قال**: أتى عمر فقيل له: إن ناساً يتكلمون في القدر. فقام خطيباً فقال: «يا أيها الناس، إنما هلك من كان قبلكم في القدر. والذي نفس عمر بيده، لا أسمع برجلين تكلما فيه إلا ضربت أعناقهما»[(١)]. قال: فأحجم الناس، فما تكلم فيه أحد حتى ظهرت نابغة الشام.

وعن الحسين بن محمد بن الحنفية رَحِمَهُ اللَّهُ **أنه قال**: «لا تجالسوا أهل القدر»[(٢)].

وعنه أيضاً أنه كان ينهى عن مجالسة معبد الجهني ويقول: «لا تجالسوه؛ فإنه ضال مضل»[(٣)].

وعن زيد بن أسلم رَحِمَهُ اللَّهُ **أنه قال**: «القدر قدرة الله عز وجل، فمن كذب بالقدر فقد جحد قدرة الله عز وجل»[(٤)].

ويقول الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «من كذب بالقدر فقد كفر»[(٥)].

ويقول الليث بن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ **في المكذب بالقدر**: «ما هو بأهل أن يعاد في مرضه، ولا يرغب في شهود جنازته، ولا تجاب دعوته»[(٦)].

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢٠٨).
(٢) أخرجه عبدالله في «السنة» (٢/ ٣٩١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢٧٨).
(٣) أخرجه عبدالله في «السنة» (٢/ ٣٩١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٤٢).
(٤) أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٢١٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨١).
(٦) أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٢١٥).

وعن سهل بن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ **قال**: « كنت أسير مع عمر بن عبدالعزيز فقال: ما ترى في هؤلاء القدرية؟ قلت: أرى أن تستتيبهم، فإن تابوا وإلا عرضتهم على السيف . فقال عمر بن عبدالعزيز: ذلك رأيي . قال مالك: وذلك رأيي»[(١)].

ويقول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن، يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً، وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله، وهو متعالٍ عن الأضداد والأنداد، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره، آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلّاً من عنده»[(٢)].

وقال أيضاً: «وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملةً واحدةً، فلا يزداد في ذلك العدد، ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه.

وكل ميسر لما خلق له . والأعمال بالخواتيم . والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله.

وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٠٠)، والخلال في «السنة» (٣/ ٥٣٣).
(٢) متن الطحاوية بتعليق الألباني (ص٣٦).

نبي مرسل . والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسةً؛ فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[الأنبياء:٢٣] . فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين... وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه . وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض، ولا معقب، ولا مزيل، ولا مغير، ولا ناقص، ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان، وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته»[(١)].

وقد نبَّه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على أمر مهم فقال: «**وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الحَدِيثِ - وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ، فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ، وَأُحْكِمَ لَهُ؛ فَعَلَيْهِ الإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّسْلِيمُ لَهُ**» . فقد يقرأ أحدنا حديثاً ولا يفهم معناه، فالواجب حينئذ الإيمان به وتصديقه إلى أن يهيئ الله عز وجل من يبين ويفسر لنا معناه.

كما أنبه على أمر آخر وهو أن ليس في النقل ما تحيله العقول، وإنما فيه ما تحار فيه العقول، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن الرسول لا يجوز عليه أن يخالف شيئاً من الحق، ولا يخبر بما تحيله العقول وتنفيه، لكن يخبر بما تعجز العقول عن معرفته، فيخبر بمحارات العقول لا بمحالات

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني (ص٤٨-٥٣،٥٠).

العقول»[1].

ثم ضرب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مثالاً على ذلك وهو الحديث الذي رواه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ المَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ. فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا**»[2]. وكذلك أحاديث رؤية الله تبارك وتعالى، وأحاديث القدر وغيرها من الأحاديث الصحيحة الثابتة التي رواها الثقات؛ فقد يحار فيها العبد ويعجز عن فهمها، فما عليه إلا الإيمان والتصديق، وعدم رد تلك الأحاديث بسبب عجز العقل عن فهمها.

كذلك علينا ألَّا نخاصم في تلك الأحاديث، والإمام رَحِمَهُ اللَّهُ نبه على هذا بقوله: «**وَأَن لَّا يُخَاصِمَ أَحَداً، وَلَا يُنَاظِرَهُ، وَلَا يَتَعَلَّمَ الجِدَالَ؛ فَإِنَّ الكَلَامَ**

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٩٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، رقم (٣٠٣٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٣).

فِي القَدَرِ، وَالرُّؤْيَةِ، وَالقُرْآنِ، وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ مَكْرُوهٌ، وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهُ - وَإِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ - مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الجِدَالَ، وَيُسَلِّمَ، وَيُؤْمِنَ بِالآثَارِ».

وهذه مسألة مهمة سبق أن تكلمنا عنها، وفيها النهي عن الجدال والمراء في مسائل الدين، خاصّةً في باب القدر، ورؤية الله عز وجل، ومسألة القرآن؛ لأن غالب من يجادل ويخاصم في هذه المسائل هم أهل الأهواء الذين لا يريدون الحق في هذا الجدال، وإنما يريدون إظهار النفس وإظهار الغلبة على الخصم سواء كان قولهم حقّاً أو باطلاً، والنبي ﷺ قال: «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الجِدَالَ**». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿**مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا**﴾ [الزخرف:٥٨][(١)].

وبدأ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بمسائل القدر والرؤية والقرآن ومنع المناظرة والتخاصم والجدال فيها لكثرة ما وقع فيها من الاختلاف والتنازع والفتن بين أهل الإسلام، ولكونها وقعت مبكرةً في الأمة قبل غيرها؛ لذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»[(٢)]. وقال: «**المِرَاءُ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ**»[(٣)]. أما من يجادل لمعرفة السنة والحق فهذا يُجادل ويُناظر كما

(١) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص٧١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨)، وفي «الإمامة» (ص٣٧٥)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (١/ ٤٠١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٢٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٤).

(٣) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص٧٢).

قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]. وقال سبحانه: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل:١٢٥].

وذكر رحمه الله تعالى أن من وافق الحق من أولئك المجادلين - الذين لم يجادلوا من أجل الوصول إلى الحق - لو وافقوا وأصابوا الحق فإنهم ليسوا من أهل السنة؛ لأن السني إنما يجادل لمعرفة الحق أو لبيان الحق والدعوة إليه، فتراه في جميع شأنه وأمره على أصول أهل السنة، كما تراه حتى في الجدال والمناظرة ملتزماً بأصولهم ومنهجهم وطريقتهم. أما أولئك فمذاهبهم قائمة على أصول أخرى وضعوها لأنفسهم، فليسوا من أهل السنة وإن وافقوهم بمسألة أو مسألتين.

** ** **

الإيمان بأن القرآن كلام الله وليس بمخلوق

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ، وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَلَا يَضْعُفُ أَنْ يَقُولَ: القُرْآنُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ قَالَ: فَإِنَّ كَلَامَ اللهِ لَيْسَ بِبَائِنٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ، وَإِيَّاكَ وَمُنَاظَرَةَ مَنْ أَحْدَثَ فِيهِ، وَمَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ وَقَفَ فِيهِ فَقَالَ: لَا أَدْرِي! أَمَخْلُوقٌ أَوْ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللهِ؛ فَهُوَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، مِثْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ مَخْلُوقٌ. وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللهِ، وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ**».

الشرح:

إن من عقيدة أهل السنة والجماعة، الإيمان والاعتقاد بأن القرآن ليس بمخلوق بل هو كلام الله تعالى، منه نزل وإليه يعود.

وهذه المسألة هي التي امْتُحِن فيها الإمام أحمد عليه رحمة الله تعالى، وكانت محنةً عظيمةً، كما امْتُحن غيره في تلك المحنة، لكن محنة الإمام أحمد كانت أشد وأعظم، وبدأوا بامتحانه رَحِمَهُ اللَّهُ قبل غيره؛ لأنه كان إمام أهل السنة في ذلك الوقت، وكان العلماء يرجعون إليه في مسائل الدين والنوازل؛ لذلك نراه هنا في تقريرهذه المسألة يبين ويؤكد أموراً يرى أهميتها في مواجهة المحنة والبدعة، وتميز أهل السنة والحق في تقريرها؛ حفظاً للدين والسنة، وصيانةً لأهلها من الزلل والضلالات في الدين والاعتقاد، كيف وقد عايشها وشاهدها وذاق مرارتها؟رحمه الله رحمةً واسعةً.

إن أهل السنة جميعاً يعتقدون أن الله عز وجل (يتكلم، ويتحدث، ويناجي، ويقول)، أربعة أوصاف جاءت في النصوص الشرعية الصحيحة الثابتة؛ فيثبتون هذه الألفاظ، ويثبتون معانيها ودلالاتها ولوازمها، ولا يردون شيئاً منها ولا يتأولونها على خلاف ظاهرها، بل كل ذلك عندهم على الحقيقة أي بحرف وصوت مسموع؛ لأن الحقيقة لا تكون إلا بحرف وصوت، والصوت لا بد وأن يكون مسموعاً وإلا كيف يكون صوتاً؟ لكنه سبحانه يُسمع من شاء كيف شاء متى شاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة أنه سبحانه ينادي بصوت، نادى موسى، ينادي عباده يوم القيامة بصوت، ويتكلم بالوحي بصوت، ولم يُنقل عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف، كما لم يقل أحد منهم: إن الصوت الذي سمعه موسى قديم، ولا أن ذلك النداء قديم، ولا قال أحد منهم: إن هذه الأصوات المسموعة من القراء هي الصوت الذي تكلم الله به، بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذي يتكلم الله به وبين أصوات العباد . وكان أئمة السنة يعدون من أنكر تكلمه بصوت من الجهمية، كما قال الإمام أحمد لما سئل عمن قال: إن الله لا يتكلم بصوت، فقال: هؤلاء جهمية، إنما يدورون على التعطيل»[1].

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٤-٣٠٥).

وصفة الكلام صفة ثابتة لله جل وعلا، يتكلم متى شاء بما شاء سبحانه لا إله إلا هو . وهي صفة ذاتية باعتبار نوعها، أي أنه سبحانه قادر على الكلام في كل وقت وأن هذه الصفة لا تنفك عن ذاته بل هي أزلية، لكنها فعلية باعتبار آحادها وأفرادها، بمعنى أنه سبحانه يتكلم متى شاء فهي بهذا الاعتبار تتعلق بالمشيئة، مشيئته سبحانه وتعالى . فكلم سبحانه الملائكة لما شاء ذلك، وكلم إبليس، وكلم آدم، وكلم موسى عليهما السلام، وكلم نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، وكلم الصحابي عبدالله بن حرام والد الصحابي الجليل جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كلمهم لما شاء ذلك سبحانه لا إله إلا هو، وهذا الكلام الذي تكلمه الله عز وجل مع من شاء أن يكلمهم على ما نعرفه من النصوص هو معنى قولنا: آحاد الكلام، وهذه الآحاد صفات فعلٍ لله تبارك وتعالى، فنقول:

من حيث القدرة على الكلام، فصفة الكلام ذاتية أزلية، أي متعلقة بذات الله تعالى.

ومن حيث حصول ووقوع آحاد الكلام وأفراده، فصفة الكلام فعلية، أي متعلقة بمشيئة الله عز وجل.

والصفة الذاتية هي الصفة الأزلية التي لا تنفك عن ذات الله تعالى أبداً، أي يتصف الله تبارك وتعالى بها على الدوام، ولا يمكن أن يكون في وقت غير متصف بها، كصفة العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام.

والصفة الفعلية هي ما يفعلها الله جل وعلا متى شاء، أي هي من فعل الله تعالى، ومتعلقة بالمشيئة؛ إذا شاء فعلها، وإذا لم يشأ لم يفعلها، كصفة النزول، والمجيء، والاستواء.

ويقال أيضاً: إن انفكاك الصفات الذاتية وانفصالها يُعد نقصاً وعيباً، بخلاف صفات الفعل؛ فإن انفكاكها وانفصالها يُعد كمالاً وجلالاً، بل إن استمرارها وعدم انفكاكها على الدوام يُعد نقصاً وعيباً.

ويقال في التفريق أيضاً: إن صفات الذات لا يجوز وصف الباري جل وعلا بأضدادها مثل العلم فلا يوصف سبحانه بالجهل، بخلاف صفات الفعل؛ فإنه يجوز وصفه تعالى بأضدادها، كالاستواء والعلو يقابله النزول، والكلام يقابله السكوت، والرضا يقابله الغضب، والحب يقابله الكره.

وهناك صفات تكون ذاتية وفعلية، ذاتية باعتبار قدرته سبحانه على فعلها في أي وقت، وفعلية لأنه لا يفعلها إلا إذا شاء وليس في كل الأوقات مثل صفة الكلام.

وصفات الله تبارك وتعالى كلها صفات كمال وجمال وجلال، ليس منها شيئاً مخلوقاً؛ لأن الصفة تتبع الموصوف، والعبد مخلوق فصفاته مخلوقة، والله جل وعلا هو الخالق فلا يكون شيء من صفاته مخلوقاً.

والقرآن كلام الله تعالى تكلم به أزلاً، ليس مخلوقاً؛ لأن الكلام صفة لله تعالى وصفاته غير مخلوقة، ولا أحد ينازع في كون القرآن كلام الله عز وجل.

قال بعض أهل البدع: أنتم تقولون أن ألفاظكم ووسائلكم في أبواب الاعتقاد توقيفية، أي مأخوذة من نصوص الكتاب والسنة، فمِنْ أين أتيتم بلفظ: (مخلوق)؟

نقول: نعم، ألفاظنا مأخوذة من الكتاب والسنة، لكن إذا جاء أهل البدع ببدعة جديدة، وأحدثوا مصطلحات جديدة تتعلق بمسائل الاعتقاد ردَّ أهل السنة عليهم ببيان يفضح هذه البدعة، وينفي ما أثبته أولئك المبتدعة، إذ كيف ينفي أهل السنة تلك البدع المحدثة وذلك المثبت كذباً وزوراً إلا باستخدام هذه الألفاظ؟ وهذا أمر مطلوب لقمع وفضح البدعة، ولا بأس في استخدامها، ولا يُعد هذا من الإحداث والابتداع بل هو لرد الإحداث والابتداع، وصيانة السنة والاعتقاد . وأولئك المبتدعة كانوا يقولون: إن القرآن كلام الله لكنه مخلوق، خلقه الله كما خلق الأشجار والبحار والدواب، وأنه يضاف إلى الله إضافة المخلوق إلى خالقه، ولا زال هذا الكلام في كتب أولئك إلى يومنا هذا، فاحتاج أهل السنة أن يردوا على هذا الكلام المبتدع، وينصوا على ذلك في كتبهم، ويبينوا للناس أن القرآن كلام الله حقيقةً: لفظاً، ومعنىً، وليس مخلوقاً، وأنه فرع صفات الله تبارك وتعالى وآثارها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه، ونادى موسى بصوت نفسه كما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف . وصوت العبد ليس هو صوت الرب ولا مثل

صوته؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

وقد نص أئمة الإسلام - أحمد ومن قبله من الأئمة - على ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله ينادي بصوت، وأن القرآن كلامه تكلم به بحرف وصوت ليس منه شيء كلاماً لغيره، لا جبريل ولا غيره، وأن العباد يقرؤونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم، فالصوت المسموع من العبد صوت القارئ والكلام كلام البارئ»[1].

والنداء لا يكون إلا بصوت مسموع، وهذا يعجز المبتدعة عن تأويله؛ لأن كل عربي يعرف أن النداء لا يكون إلا بصوت مسموع.

ثم قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَمَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ وَقَفَ فِيهِ؛ فَقَالَ: لَا أَدْرِي! أَمَخْلُوقٌ أَوْ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللهِ؛ فَهُوَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، مِثْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ مَخْلُوقٌ . وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللهِ، وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ**».

وهذا يدل على أهمية المفارقة التامة عن أهل البدع، وعدم الدخول معهم حتى ولو في جزئية صغيرة، أو حتى موافقتهم في الألفاظ التي يقررون بها محدثاتهم، أو حتى في التوقف فضلاً عن القبول لألفاظهم المجملة التي تحمل معنىً حقّاً وآخر باطلاً . فالتمييز والمفاصلة وهجر أهل البدع ومقالاتهم وألفاظهم هو أصل من أصول أهل السنة، ومن أصول

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٨٤-٥٨٥).

حفظ وصيانة الدين والإيمان . لذلك نص رحمه الله في أول تقرير هذه المسألة فقال مخاطباً السني مبيناً ما ينبغي أن يكون عليه في تقرير وإظهار مذهبه: «**وَلَا يَضْعُفُ أَنْ يَقُولَ: القُرْآنُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ قَالَ: فَإِنَّ كَلَامَ اللهِ لَيْسَ بِبَائِنٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ**»، أي لا يضعف ولا يستحي ولا يداري ولا يداهن في إعلان مذهبه وعقيدته، بل يجب أن يكون قويّاً في دينه ليصدع بالحق، ولا يرهب من كثرة أهل الباطل ودولته، ولا يزدري قلة أهل الحق وناصريه، بل يصدع بما أُمر وثَبَتَ بالوحي ويعرض عن الجاهلين؛ شأن الأنبياء والأولياء والورثة العلماء.

والقول باللفظ نشأ بعد زمن من ظهور المحنة ووقوعها؛ ولعل السبب في ذلك رغبة بعض الناس في التقريب بين قول أهل السنة بأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، وبين كلام المبتدعة الذين قالوا بخلق القرآن؛ فجاءوا بقول ثالث لعله يخفف حدة الخلاف، وأرادوا كما قيل: مسك العصا من وسطها، أو كما يعبر عنه أهل زماننا: الوحدة وجمع كلمة المسلمين، واحترام الرأي الآخر، ومذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب، والتوفيق بين المتنازعين، والتقريب بين المذاهب، إلى غير ذلك من الشعارات التي يرفعونها ترويجاً لباطلهم أو باطل غيرهم، فقالوا: من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق)، فهذا لا نحكم عليه أنه كافر أو مبتدع؛ لأنه قد يقصد أن صوته وقراءته هي المخلوقة، ولم يقصد الملفوظ الذي هو كلام الله. وقالوا بالتوقف عن قول هذه الجملة؛ لأن بعضهم قد يقول: (لفظي

بالقرآن مخلوق)، وهو يقصد بذلك الملفوظ، أي كلام الله تعالى.

والإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قطع هذا التقريب المزعوم، وشدَّد في هذه المسألة كما هو حال باقي أئمة أهل السنة فيما هو أصل مذهبهم ومقتضى النصوص وأقوال السلف . ولقد تجرع الإمام أحمد كأس الفتنة ومرارة التعذيب والحرمان والحبس أيام دولة المأمون والمعتصم والواثق - دولة المعتزلة - صيانةً لهذا الأصل، وفرقاناً بين أهل الحق وأهل الباطل، ونصحاً لله ولكتابه ورسوله، وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وإعلاءً لكلمة الله تعالى؛ لأن البدعة والفتنة كانت قائمةً ظاهرةً رافعةً ألويتها.

وأما من قال باللفظ من أهل السنة - وخاصّةً بعد انتهاء المحنة وانكشاف الحق وفضح الباطل واندحار أهله بعد موقف الإمام أحمد وغيره من الأئمة - فإنه لا يشمله وصف الإمام أحمد بالتبديع، ولا ينبغي أن يُحمل كلام الإمام أحمد عليه، وأعني هنا موقف الإمام الجليل محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنه ممن قال باللفظ وفصَّل فيه، وبيَّن وفرَّق بين لفظ العبد وبين ما يتلفظ به عند قراءة القرآن؛ فإن لفظه وهو قراءته وصوته مخلوق، وأما ما يتلفظ به وهو كلام الله تعالى فغير مخلوق . فالواجب والحق فيما قاله الإمام البخاري وغيره من أهل السنة في مثل هذا أن يُقبل ويُحسن به الظن، وأن يُحمل قوله هذا على المحكم من مذهبه وأقواله؛ فرب قول أو لفظ لا يُقبل من مبتدع مخالف للسنة وأهلها، يقوله سني سلفي في دينه وعقيدته فيُقبل منه . وأما ما حصل للإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ من محنة بسبب

هذه الكلمة، فقد تولى كبرها عوام الحنابلة لمّا بلغهم أن البخاري يخالف ما عليه الإمام أحمد، وربما قُرئ عليهم قول الإمام أحمد فظنوا أنه حُكمٌ منه على البخاري، رحم الله الجميع، وربما كانت بأسباب أخرى كالحسد وغيره، عفا الله عن الجميع، وأجزل الأجر والثواب للإمام البخاري.

ومما يجب أن يُعلم هنا أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تكلم وفصَّل بعد انتهاء المحنة وانقطاع أهل البدعة وظهور السنة والحق حتى شاع بين الخاصة والعامة أن القرآن كلام الله وليس بمخلوق.

ثم إن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما قالها بين طلاب العلم وفصَّل القول فيها، أي في موطن التقرير والتفصيل زمن السنة، لا موطن الشبهة والالتباس، وبَيْنَ طلاب العلم وأهل التمييز، لا بين العامة من أهل الإسلام.

وأخيراً فالبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ معروف مذهبه وقوله، بل أصوله كلها على السنة والجماعة، وهو عَلَمٌ بين أهل العلم على السنة والسلفية والشدة على أهل البدع والأهواء، فالمحكمات من أقواله معلومة مشهورة، وقوله هذا قد فصَّله بلا إجمال ولا احتمال، فالمحتمل والمتشابه يجب حمله على المحكم من كلامه، فكيف وقد فصَّله وبيَّنه غاية البيان وذلك في كتابه (خلق أفعال العباد) حيث بسط فيه القول والكلام والاستدلال بما لا مزيد عليه؟ فلله دره، ورحمه الله رحمةً واسعةً، وغفر لمن أساء إليه لجهل وسوء فهم أو حسد أو غيرها من الأسباب، وغفر الله لمن أساء فَهْمَ حُكْمِ الإمام أحمد فأنزله على

البخاري، وإن كان البخاري قال ما قاله بعد موت الإمام أحمد بسنين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد ذكر البخاري في كتاب (خلق الأفعال) مما يبين به الفرق بين الصوتين آثاراً متعددة . وكانت محنة البخاري مع أصحابه محمد بن يحيى الذهلي وغيره بعد موت أحمد بسنين، ولم يتكلم أحمد في البخاري إلا بالثناء عليه، ومن نقل عن أحمد أنه تكلم في البخاري بسوء فقد افترى عليه»[1].

أقول: بل والله قد افترى عليهما - أعني الإمام أحمد والبخاري - وعلى أئمة الإسلام وأعلام الهدى وهداة الأنام.

وهنا مسألة مهمة وهي أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بيَّن أن من قال: «**لَا أَدْرِي! أَمَخْلُوقٌ أَوْ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ**»، أي من يقول في زمنه بأن القرآن كلام الله ويسكت فلا يقول: (غير مخلوق)؛ فإنه من أهل البدع، أي صار هو ومن يقول بخلق القرآن سواء؛ لأن بعضهم قد يقول: (القرآن كلام الله)، ويسكت، لكنه يعتقد أنه كلام الله وأنه مخلوق؛ ولأن الفتنة والمحنة بالقول بخلق القرآن قد ظهرت ووقعت، صار لزاماً عليهم أن يبينوا العقيدة الصحيحة في القرآن بأنه ليس مخلوقاً؛ تأكيداً لهذا الأمر، وتثبيتاً له في قلوب الناس، ونصحاً لدين الله وأهل الإسلام . ومثال ذلك في زماننا: جلوس السني مع بعض أهل البدع، ومخالطتهم في مرافق الحياة وضروراتها، وقد يزاملهم في الوظيفة أو غيرها، كمن يجالس معتزليّاً أو غيره ثم يذكر القرآن

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٥).

فيقرر السني أنه كلام الله ويسكت ولا يزيد، وهذا مع أنه حق ويُقبل منه ولكن في مثل هذا الموضع فلا . فنقول له: لا يصلح سكوتك بعد قولك: إنه كلام الله؛ والأصل هو الصدع بعقيدتك في القرآن وإظهار السنة والحق، وإياك والضعف والحياء والمداراة؛ وذلك لأن المعتزلي والأشعري والرافضي يتفقون في تعريف القرآن على ما ذكرتَ، أي بأنه كلام الله، ولكن الفرقان والتمييز يكون بما بعده من تفصيل وبيان وتعريف، فمنهم من يزيد بقوله: (مخلوق)، ومنهم من يزيد فيقول: (لفظي) و(نفسي)، واللفظي مخلوق، والنفسي قديم ليس بمخلوق، لذا صار لزاماً على السني أن يفصل ويزيد بأنه غير مخلوق.

ثم نبه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألة مناظرة من أحدث القول بخلق القرآن ومن تلبس بهذه البدعة، وشدد في ذلك، فقال: «**وَإِيَّاكَ وَمُنَاظَرَةَ مَنْ أَحْدَثَ فِيهِ**».

أما المستعلم الذي يريد معرفة الحق فهذا يُناظر ويُجادل بالتي هي أحسن، كما تقدم بيانه وتفصيله.

أما الأدلة التي تدل على أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق فإنها كثيرة جدّاً، منها:

- قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤].

- وقوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف:١٤٣].

- وقوله جل وعلا: ﴿ وَٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴾ [الكهف:٢٧].

- وقول النبي ﷺ: «**إِذَا نَزَلَ أَحَدُكُمْ مَنْزِلاً فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْهُ**»(١). فكان عليه الصلاة والسلام يستعيذ بكلمات الله جل وعلا، فلو كانت كلماته مخلوقةً كيف كان النبي ﷺ يستعيذ بها؟! وكلنا يعلم أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز بل هي شرك.

- **وعن عائشة** رضي الله عنها **أنها قالت**: «ما كنت أظن أن الله منزل في شأني وحياً يُتلى؛ لشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر، ولكني كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يبرئني الله بها»(٢).

- وقرأ أبو بكر رضي الله عنه على مشركي قريش سورة الروم، فقالوا له: هذا ما أتى به صاحبك . قال: «لا، ولكنه كلام الله عز وجل وقوله» . وفي رواية أخرى: «ليس بكلامي، ولا كلام صاحبي، ولكنه كلام الله عز وجل»(٣).

قال الإمام الأصبهاني رحمه الله بعد ما ذكر قول أبي بكر رضي الله عنه: «لم ينكر عليه أحد من الصحابة . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر: «إن هذا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، رقم (٢٧٠٨) من حديث خولة بنت حكيم رضي الله عنها.
(٢) متفق عليه:أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: حديث الإفك، رقم (٣٩١٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم (٢٧٧٠).
(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ١٨٨).

القرآن كلام الله» . فهو إجماع الصحابة وإجماع التابعين بعدهم، مثل: سعيد ابن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن، والشعبي وغيرهم ممن يطول ذكرهم أشاروا إلى أن كلام الله هو المتلو في المحاريب والمصاحف . وذكر صالح بن أحمد بن حنبل، وحنبل أن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «جبريل سمعه من الله تعالى، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعته من النبي ﷺ». وفي قول أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ليس بكلامي، ولا كلام صاحبي، إنما هو كلام الله تعالى» إثبات الحرف والصوت؛ لأنه إنما تلا عليهم القرآن بالحرف والصوت»[1].

وأول من خالف في هذه المسألة هم المعتزلة، ويتلخص قولهم في أن القرآن كلام الله خلقه في غيره، أي كما خلق الأشجار والبحار وغيرها، ويستدلون على ما ذهبوا إليه بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزمر:٦٢] . وهذا شأن أهل البدع في كل زمان، يأتون بنصوص من الكتاب والسنة ثم يتأولونها ويحملونها على غير معناها وتفسيرها.

ونقول لهم: الله خالق كل شيء مما هو من باب الخلق، أما ذات الله عز وجل وصفاته جل وعلا فلا يدخلها الخلق، والقرآن هو كلام الله عز وجل، وكلامه صفة من صفاته لا يمكن أن تكون مخلوقة؛ لأن الصفات تتبع الذات؛ فكما أن صفات العبد مخلوقة لأنه مخلوق وذاته مخلوقة، والله تبارك وتعالى هو الخالق وصفاته تابعة لذاته فهي غير مخلوقة.

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٦٠-٣٦١).

ونقول أيضاً: إن لفظ (كل) من صيغ العموم، لكنها تعم كل ما هو قابل للدخول في ذلك العموم، ومن ذلك قوله جل ذكره: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥]، أي تدمر كل ما كان قابلاً للتدمير.

وفرقة أخرى وهم أهل التأويل قسموا كلام الله تعالى إلى قسمين:

١- كلام لفظي.

٢- وكلام نفسي.

ومدار كلامهم هذا على اللوازم العقلية، وحاولوا تدعيم كلامهم بأدلة من الكتاب والسنة، فقالوا: لو قلنا: إن كلام الله تعالى على الحقيقة بحرف وصوت للزم من هذا تشبيه الخالق بالمخلوقين؛ لأن المخلوق يتكلم حقيقةً بحرف وصوت، فكيف يكون الله عز وجل متكلم حقيقةً بحرف وصوت؟ لأن الحرف والصوت لا يكون إلا بفم وجوف ولهاة ولسان وشفتين، فقالوا: هذا تجسيم وتشبيه.

وهذا الكلام باطل؛ لأنه لا يلزم مِنْ تَكَلُّم الله جل وعلا حقيقةً بحرف وصوت أن يشبه المخلوقين، وهذه اللوازم التي ذكروها هي في المخلوق، أما الخالق جل وعلا فإنه سبحانه ليس كمثله شيء، فكما أن له سبحانه ذاتاً ليست كذوات المخلوقين، فكذلك يتكلم الله ويسمع ويبصر لكن ليس كسمع وبصر وكلام المخلوقين؛ فالله عز وجل يتكلم لكن لا نعلم كيف يتكلم سبحانه لا إله إلا هو.

بل إن المخلوقين يتفاوتون في كلامهم، والله تبارك وتعالى أمر الجبال بالتسبيح فقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ:١٠]، وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١]، وقال عز من قائل: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [يس:٦٥].

وكذلك الحصى سبَّح في يد النبي ﷺ، والحجر سلَّم عليه، فالحصى والجبال تسبح الله تعالى، والسماوات والأرض تكلمت، والحجر يسلم، ومخلوقات أخرى تكلمت وأخبر عنها النبي ﷺ، فهل كلام الحصى والجبال والسماوات والأرض ككلام البشر؟! وهل لها أفواه وألسنة؟! وهذا دليل على تفاوت المخلوقات في صفاتهم، وإذا كانت المخلوقات تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً؛ فكيف ينزلون صفات الخالق على صفات المخلوقين؟! وما وقعوا في هذا إلا بسبب تقديم عقولهم، وعرض النصوص والأخبار وحتى الغيبية من تلك الأخبار عليها، فلا يقبلون من الدين والغيب والأخبار والأوصاف إلا ما وافقها وقبلها، نسأل الله السلامة والعافية.

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرآن كلام الله، وكلام الله من الله، وليس من الله شيء مخلوق»[1].

(١) الموطأ (١/ ١٥) وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥).

وقال أيضاً: «من قال: القرآن مخلوق، يستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه»[(١)].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «القرآن كلام الله غير مخلوق»[(٢)].

وقال أبو يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ: «ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر، فاتفق رأينا على أن من قال: القرآن مخلوق؛ فهو كافر»[(٣)].

وقال الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، من قال غير هذا فهو كافر»[(٤)].

وقال سفيان بن عيينة يروي عن عمرو بن دينار التابعي الجليل قوله: «أدركت الناس منذ سبعين سنة أصحاب رسول الله فمن دونهم يقولون: الله خالق وما سواه مخلوق إلا القرآن؛ فإنه كلام الله، منه خرج وإليه يعود». وقد تواتر هذا عن ابن عيينة [(٥)].

وقال وكيع بن الجراح رَحِمَهُ اللَّهُ: «من شك أن القرآن كلام الله يعني غير منزل فهو كافر، ومن لم يشهد أنه منزل غير مخلوق فهو كافر بالإجماع»[(٦)].

وقال محمد بن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله لا أصلي خلف من يقول: القرآن

(١) أخرجه اللالكائي في«شرح أصول الاعتقاد» (٤٩٥).
(٢) أخرجه اللالكائي في«شرح أصول الاعتقاد» (٤٢٥).
(٣) العلو (٤٠٩).
(٤) أخرجه اللالكائي في«شرح أصول الاعتقاد» (٣١٤).
(٥) العلو (٤٢١).
(٦) المصدر السابق (٤٣٢).

مخلوق، ولا أستفتى في ذلك إلا أمرت بالإعادة»[1].

وقال المزني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقرآن كلام الله ومن الله ليس بمخلوق»[2].

وقال محمد بن يحيى الذهلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من زعم أن القرآن محدث فهو عندنا جهمي»[3].

ولقد أُخذ الإمام نعيم بن حماد رَحِمَهُ اللَّهُ أيام محنة القول بخلق القرآن لمّا عارضهم وأعلن المذهب الحق وأن القرآن ليس بمخلوق، فسُجن وعُذب حتى مات في القيد والتعذيب سنة ٢٢٩هـ، وعمره ثمانون عاماً، عليه رحمة الله. وكذلك تم أخذ طائفة من أهل السنة والحق وسُجنوا وعُذبوا، ومات خلق منهم تحت التعذيب. فلله درهم، وهل صبروا وتحملوا وجاهدوا إلا في سبيل إعلان العقيدة الصحيحة، وإثبات السنة والسلفية؟ فرحمهم الله تعالى، وأجزل لهم الأجر والثواب، وجزاهم عنا خير الجزاء.

فتدبر أيها السني هذه المواقف لتعلم الحق في دعوات التقريب، وأنها هي التخريب والفساد والضلال، فاللهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون.

** ** **

(١) أخرجه اللالكائي في«شرح أصول الاعتقاد» (٥١٩).
(٢) العلو (٤٩٥).
(٣) المصدر السابق (٤٩٨).

الإيمان برؤية الله عز وجل في الآخرة

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ كَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَأَى رَبَّهُ؛ فَإِنَّهُ مَأْثُورٌ - عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَحِيحٌ، قَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ الحَكَمُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَالحَدِيثُ عِنْدَنَا عَلَى ظَاهِرِهِ؛ كَمَا جَاءَ عَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالكَلَامُ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَلِكِنْ نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا يُنَاظِرُ فِيهِ أَحداً».

الشرح:

ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مسألة الإيمان برؤية الله عز وجل في الدار الآخرة، كما ذكر مسألةً أخرى وهي رؤية النبي ﷺ لربه تبارك وتعالى . فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أصول هاتين المسألتين بياناً مجملاً، وهي: إثبات رؤية الله يوم القيامة في الموقف وفي الجنة، ورؤية النبي ﷺ لربه تبارك وتعالى في الدنيا. والواجب على العبد أن يؤمن بما ثبت في باب الاعتقاد وقوفاً على نصوص الكتاب والسنة، وهذا كما قدمنا من قواعد أهل السنة في باب الاعتقاد، أن يقف المسلم وقوفاً كليّاً في إثبات وتقرير مسائل الاعتقاد، وبيان معانيها وألفاظها ولوازمها ومقتضياتها على نصوص الكتاب والسنة؛ لأن الأصل في الاعتقاد أنه غيب، والغيب لا يؤخذ إلا عن الله تبارك وتعالى، أو عن رسوله عليه الصلاة والسلام.

وكلام الإمام أحمد فيه عدة مسائل:

المسألة الأولى - إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة في الموقف وفي الجنة:

وهي مسألة في غاية الأهمية، وأهل السنة والجماعة يؤمنون ويقرون ويجزمون بأن الله عز وجل يُرى، أي يراه المؤمنون عياناً في الموقف يوم القيامة، وعندما نقول: عياناً، أي يرونه الرؤية الحقيقية البصرية العينية. كما يثبتون أيضاً أن أهل الجنة يرون الله عز وجل عياناً بعد دخولها بفضل ومِنَّةٍ منه جل وعلا، وتشريفاً وتكريماً وزيادة نعيم لهم، وكل هذا ثابت في نصوص الكتاب والسنة. وهذه مسألة عظيمة نبيلة شريفة من أشرف وأعظم مسائل أصول الدين والإيمان والاعتقاد، ومما اعتنى بها السابقون الأولون وغفل عنها كثير من المتأخرين . وهذه من أعظم الغايات التي شمَّر واجتهد لها أهل السنة؛ ليكونوا ممن يرون الله تبارك وتعالى يوم القيامة، وبعد دخول الجنة.

والأدلة على رؤية أهل الإيمان لله تبارك وتعالى يوم القيامة وبعد دخول الجنة كثيرة، منها:

١- قول الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[القيامة: ٢٢-٢٣].

٢- وقوله جل وعلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس: ٢٦] . الحسنى: الجنة، والزيادة فسرها أهل العلم برؤية الله عز وجل بعد دخول الجنة.

٣- وقوله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «لمّا حجب أعداءه فلم يروه تجلى لأوليائه حتى رأوه، ولو لم يرَ المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يُعير الكفار بالحجاب»[(١)].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لما حجب الله قوماً بالسخط دل على أن قوماً يرونه بالرضا»[(٢)]. أي أن غضب الله عز وجل كان سبباً في حجب رؤية الكفار له سبحانه، وهذا يدل على أن أهل الرضا وهم من رضي الله عز وجل عنهم لا يُحجبون عن رؤيته جل وعلا.

٤- قول الرسول ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا**»[(٣)]. وفي رواية قال: «**لَا تُضَاهُونَ**»[(٤)]. وفي رواية أخرى: «**لَا تُضَارُّونَ**»[(٥)].

---

(١) إعانة الطالبين (١/ ٢٨).

(٢) المصدر السابق، والجزء والصفحة.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، رقم (٥٢٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، رقم (٥٢٩)، من حديث جرير بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه الشيخان: البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، رقم (٧٠٠١) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب (١)، رقم (٢٩٦٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- وقوله صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَاناً**»[١].

٦- و قوله عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ** - قَالَ: - **يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «تُرِيدُونَ شَيْئاً أَزِيدُكُمْ»؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ ؟- قَالَ :- فَيَكْشِفُ الحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ**». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[٢].

وقد بلغت الأحاديث في إثبات رؤية المؤمنين لله تعالى في الجنة حد التواتر. وأهل السنة مجمعون على أن الرؤية على الحقيقة؛ لأن هناك من تجرأ على الله تبارك وتعالى فنفى تلك الرؤية أو أوَّلها؛ لذلك فإن أهل السنة عند الكلام عن صفة الرؤية يثبتون الرؤية أولاً، ثم يثبتون وقوعها على الحقيقة.

يقول الإمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى أهل الثغر - وهي رسالة لطيفة جدّاً كتبها في أواخر أيامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ نصيحةً لأشياخه وأقرانه وإخوانه وتلاميذه، ينصحهم بالرجوع إلي مذهب أهل السنة والجماعة، وتقرير مسائل الإيمان بنص كلام الله أو كلام رسوله ﷺ، والابتعاد عن مناهج أهل التأويل والتحريف -: «وأجمعوا على أن المؤمنين

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، رقم (٦٩٩٨) من حديث جرير بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، رقم (١٨١) من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم، على ما أخبر به تعالى في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾. وقد بين معنى ذلك النبي ﷺ، ودفع كل إشكال فيه بقوله للمؤمنين: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا**»، وقوله: «**سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**». فبيَّن أن رؤيته تعالى بأعين الوجوه. ولم يرد النبي ﷺ أن الله عز وجل مثل القمر من قبل أن النبي شبَّه الرؤية بالرؤية، ولم يشبِّه الله تعالى بالقمر. وليس يجب إذا رأيناه تعالى أن يكون شبيهاً لشيء مما نراه. كما لا يجب إذا علمناه أنه يشبه شيئاً نعلمه، ولو كان يجب إذا رأيناه عز وجل أن يكون مثل المرئيين هنا، لوجب إذا كان الله رائياً لنا وعالماً بنا أن يكون مثل الرائين العالمين منا»[1].

انظر إلى الألفاظ التي اختارها، لم يقل: (بأعينهم) ويسكت، وإنما قال: (بأعين وجوههم)، وهل في الناس أعين في غير الوجوه؟! الجواب: لا، لكنه رَحِمَهُ اللَّهُ أتى بهذا الأسلوب حتى لا يدع مجالاً للتأويل أو الشك في رؤية الله تعالى بالأعين؛ لأن هناك من أثبت رؤية الله عز وجل ويريد بها الرؤية القلبية وليست العينية، وفسروا كل نصوص الرؤية بالرؤية القلبية أي العلمية. ونبه رَحِمَهُ اللَّهُ على أن التشبيه في الحديث إنما هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي. فلا بد من التنبه إلى أن المراد ليس هو تشبيه الله جل وعلا بالقمر؛ فهذا محال، وإنما المراد أنكم كما ترون القمر بجلاء ووضوح بلا تدافع ولا تزاحم ولا تضرر بسبب ذلك، فكذلك سترون

(١) (ص٢٣٧).

ربكم تبارك وتعالى فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١].

وقد بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن النبي ﷺ دفع الإشكال بقوله: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانـاً**»، وهذا الإشكال قطعاً عند أهل الكلام؛ فإن أهل السنة - ولله الحمد - لا إشكال عندهم أصلاً؛ فكلمة عياناً تنفي المجاز.

وكذلك قول النبي ﷺ: «**كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ**»، أيضاً ينفي إرادة المجاز ويدفع الإشكال الذي في أذهانهم.

وأيضاً قوله: «**لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِه**»، أي لا تضامون رؤيته في أعين الوجوه؛ لأن هذه النصوص الثلاثة لاشك أنها تؤكد أن الحقيقة هي المراد، وأن المجاز مندفع ومرفوض ومنفي في هذا الباب؛ فالأصل عند أهل السنة إجراء النصوص على ظاهرها وحملها على حقيقتها، ولا يصرفون شيئاً عن ظاهره وحقيقته إلى المجاز إلا لدليل أو قرينة نقلية.

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تعالى يُرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية»[(١)].

ونصَّ الإمام الدارمي رحمة الله عليه في كتاب الرد على الجهمية على أن الصحابة أجمعوا على أن الله عز وجل يُرى يوم القيامة. كما نص على ذلك الإمام الآجري في كتاب الشريعة، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم رحمهم الله جميعاً، وأثبتوا وقوع الرؤية على الحقيقة لا على المجاز،

(١) الفقه الأكبر (ص٥٣).

وألَّف الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ كتاباً سماه (الرؤية). ومع هذه الأدلة الكثيرة ما زال أهل البدع ينفون رؤية الله تبارك وتعالى، والذي أثبتها منهم ما زال يقرر ويزعم أن الله تعالى لا يُرى الرؤية العينية، وإنما هي رؤية قلبية. وذكر الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذه العقيدة الخبيثة لعلها تكون سبباً في حجبهم عن رؤية الله تبارك وتعالى والتنعم برؤيته يوم القيامة وفي الجنة.

وأمّا ما يقرره بعضهم من المجاز ونحوه فإن الأدلة إذا كثرت وتضافرت واجتمعت على تقرير الحقيقة فإنها تمنع المجاز، فالآيات كثيرة، والأحاديث بلغت حد التواتر في إثبات الرؤية الحقيقية، وأجمع سلف الأمة على إثباتها، وكذلك وصف النبي ﷺ للرؤية عندما قال: «**عِيَاناً**»، كل هذه أسباب تمنع المجاز وتوجب حمل المعنى على الحقيقة.

ومما يمنع المجاز أيضاً قول النبي ﷺ: «**رُؤْيَةِ القَمَرِ**»، فشبَّه الرؤية بالرؤية . وأيضاً قوله ﷺ عندما قال له أناس: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ**»؟ قالوا: لا يا رسول الله . قال: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ**»؟ قالوا: لا يا رسول الله . قال: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ**»[1].

فقوله عليه الصلاة والسلام: «**لَيْلَةَ البَدْرِ**»، وقوله: «**لَيْسَ دُونَهَا**

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: الصراط جسر جهنم، رقم (٦٢٠٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سَحَابٌ» يدل على أن الرؤية واضحة. وكذلك قوله ﷺ: «**لَا تُضَامُّونَ**».

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تجتمعون لرؤيته في جهة، ولا يُضَمّ بعضكم إلى بعض. ومعناه بفتح التاء كذلك، والأصل لا تَتَضَامُّونَ في رؤيته باجتماع في جهة، وبالتخفيف من الضَّيْم، ومعناه: لا تُظْلَمُونَ فيه برؤية بعضكم دون بعض؛ فإنكم ترونه في جهاتكم كلها، وهو متعالٍ عن الجهة، والتشبيه برؤية القمر للرؤية دون تشبيه المَرْئِيّ، تعالى الله عن ذلك»[1].

وقال في موضع آخر: «والمراد نفي الازدحام»[2].

وقال في معنى «تُضَارونَ»: «وقيل: المعنى: لا تَضَايَقُونَ، أي لا تَزَاحَمُونَ كما جاء في الرواية الأخرى: «**لَا تُضَامُّونَ**» بتشديد الميم مع فتح أوله. وقيل: المعنى: لا يحجب بعضكم بعضاً عن الرؤية فيضر به»[3].

فنفي المضارّة والمضامّة أيضاً مانع من المجاز لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

لكن أهل البدع تعلقوا وتمسكوا كعادتهم ببعض النصوص التي حاولوا إخضاعها لما قد استقر في عقولهم وأذهانهم، فتعلقوا بقول الله عز وجل لنبيه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿**لَن تَرَىٰنِي**﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فقالوا: إن (لن) تفيد التأبيد بناءً على كلام الزمخشري وهو عالم من

(١) الفتح (١٣/ ٤٢٧).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٣).
(٣) المصدر السابق (١١/ ٤٤٦).

علماء اللغة . ويُرد عليهم بأن أهل اللغة لم يقولوا بأن (لن) تفيد التأبيد، ولكن الزمخشري قال ذلك انتصاراً لمذهبه؛ لأنه يقول بعدم رؤية الله تبارك وتعالى، حتى أنهم سموها (لن) الزمخشرية.

والزمخشري لم يجد نصّاً من الكتاب أو السنة أو حتى قول صحابي يُدلل به على مذهبه في نفي الرؤية الحقيقية، فلجأ إلى اللغة، ولَوَى أعناق الأدلة اللغوية، فأتى بالأقوال البعيدة والأشعار وأوَّلها ليدلل بها على ما ذهب إليه.

وجواباً على الزمخشري ومن وافقه، فإنه يلزم من قولهم ومذهبهم أن موسى عليه السلام - وهو أعلم أهل زمانه بالله تعالى وبما يجوز في حقه وما لا يجوز في باب الوصف وغيره - قد سأل الله تعالى أمراً غير جائز في حقه، فكيف يسأله الرؤية وهو جل وعلا أصلاً لا يُرى؟!

ولازم آخر ولعله أبلغ في الرد عليهم وبيان فساد قولهم، وهو أن الله تبارك وتعالى سكت عن هذا الخطأ ولم يرده على موسى، ومعلوم عند أهل الحق أن الله تبارك وتعالى لا يُقر رسله على الأخطاء - إن وقعت - وإنما يبينها ويبين وجه الصواب صيانةً لعصمتهم وتصديق الناس ومتابعتهم لهم. فهذا آدم قد عاتبه ربه جل وعلا عندما أخطأ وأكل من الشجرة . وهذا نوح عليه السلام لما أخذته عاطفة الأبوة وهو يرى ابنه يصارع الأمواج فقال لربه: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥]، يريد أن ينجي الله سبحانه ابنه من الغرق ويهديه إلى الحق، فقال الله عز وجل: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ

بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾[هود: ٤٦]، لم يسكت عنه تبارك وتعالى بل بين له خطأه ووعظه أن يكون من الجاهلين؛ وهذا لأنه سأل ربه أن ينجي ابنه الذي ما زال على الكفر، فكيف يسأل موسى عليه السلام ربه أمراً مستحيلاً غير جائز، ثم يسكت عنه جل وعلا؟!

وهذا مما يجب اعتقاده وإحسان الظن فيه من وجوه: أن حسن الظن بالله تعالى يقتضي ألَّا يدع سبحانه لأنبيائه ورسله أي خطأ أو زلل أو خلاف للأولى دون بيان وتوجيه صيانةً لعصمتهم واصطفائهم وقدوتهم للعباد.

وكذلك من حسن الظن الواجب في حق الأنبياء والرسل أنهم معصومون عصمةً تامّةً فيما يتعلق بتلقي الوحي وتبليغه للخلق وبيان الاعتقاد الواجب في حق الله تعالى وما أوجبه جل وعلا، وكذلك عصمتهم من الكبائر والفواحش والموبقات، وأما الصغائر واللَّمم وخلاف الأولى فإنه يكون ويقع منهم عليهم الصلاة والسلام، ولكنه ليس على إطلاقه أيضاً؛ فإنها إنما تقع مرّةً أو مرتين ونحوها، ولا تُترك دون تصحيح وبيان ورجوع وتوبة أيضاً، مع الاعتقاد بأن وقوعها منهم إنما هو لإثبات بشريتهم وعدم الغلو في حقهم، ولبيان وجوب التوبة منها قريباً بلا تأخير.

فالشاهد أن حسن الظن بالأنبياء وما يجب اعتقاده فيهم يمنع من هذا التأويل، ويبين بطلان ما ذهبوا إليه وقرروه.

ثم لو أكملوا الآية وقرأوا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ

﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فإنه سبحانه علَّق رؤيته على ممكن وهو استقرار الجبل، وهذا دليل على أن نفي رؤية الله في الآخرة ليس هو المقصود من قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، بل إن هذا التأويل سوء ظن بالله تبارك وتعالى وبموسى عليه السلام.

ثم ليس لمن أنكر الرؤية متعلق حتى في اللغة؛ لأن أرباب اللغة أنفسهم لم يقولوا بأن (لن) تفيد التأبيد، قال ابن مالك رحمه الله في الكافية:

ومَـنَ رَأى النَّفْـيَ بِلَـنْ مُؤبَّـدا فَقَولَـهُ اردُدْ وَسِـوَاهُ فَاعْـضُدا

وقال ابن هشام رحمه الله في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) (ص٣٧٤): «ولا تفيد (لن) توكيدَ النفي خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأبيدَه خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في :﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصلُ عدمهُ».

وفي القرآن ما يدل على أن (لن) لا تفيد التأبيد، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ أي لن يتمنوا الموت في الدنيا، لكنهم سيتمنونه في الآخرة كما قال الله جل وعلا: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقال عز من قائل: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، وكذلك قول مريم عليها السلام لقومها: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ فامتنعت عن كلامهم في ذلك اليوم ثم كلمتهم فيما بعد.

ثم لو كانت (لن) تفيد التأبيد، فمن ذا الذي قال أننا نقدم اللغة على الشرع إذا وقع ثَمَّ تعارض بينهما؟!

ونحن هنا لسنا بصدد شرح مسألة لغوية وإنما بين أيدينا مسألة شرعية في أصول الاعتقاد، فنرجع في ضبطها وتحريرها إلى الشرع لا إلى اللغة، ومعلوم أنه إذا كان هناك ارتباط كلي بين الشرع واللغة فلا يعني هذا ألَّا يكون هناك اختلاف بينهما.

فمثلاً: كلمة الصلاة معناها في اللغة: الدعاء، لكن معناها العام في الشرع يختلف وإن كانت تأتي أحياناً بمعنى الدعاء لكنها مقيدة، والمقدم عند الاختلاف لو وقع هو الشرع.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن موسى عليه الصلاة والسلام لم يطلب من الله الرؤية في الآخرة، وإنما طلب رؤيةً حاضرةً لقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾، أي: الآن، فقال الله تعالى له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، يعني: لن تستطيع أن تراني الآن . ثم ضرب الله تعالى له مثلاً بالجبل حيث تجلى الله تعالى له فجعله دكّاً، فقال: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾، فلما رأى موسى ما حصل للجبل، علم أنه هو لا طاقة له برؤية الله، وخرَّ صعقاً لهول ما رأى.

ونحن نقول: إن رؤية الله في الدنيا مستحيلة؛ لأن الحال البشرية لا تستطيع تحمل رؤية الله عز وجل، كيف وقد قال النبي ﷺ عن ربه عز

وجل: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[(١)].

أما رؤية الله في الآخرة فممكنة؛ لأن الناس في ذلك اليوم يكونون في عالم آخر تختلف فيه أحوالهم عن حالهم في الدنيا، كما يُعلم ذلك من نصوص الكتاب والسنة فيما يجري للناس في عرصات القيامة، وفي مقرهم في دار النعيم أو الجحيم»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «استحالة رؤية الله في الآخرة عند المنكرين لها مبنية على أن إثباتها يتضمن نقصاً في حق الله تعالى! كما يعللون نفيهم بذلك، وحينئذ يكون سؤال موسى لربه الرؤية دائراً بين الجهل بما يجب لله ويستحيل في حقه، أو الاعتداء في دعائه حين طلب من الله ما لا يليق به إنْ كان عالماً بأنَّ ذلك مستحيل في حق الله، وحينئذ يكون هؤلاء النافون أعلم من موسى فيما يجب لله تعالى ويستحيل في حقه!! وهذا غاية الضلال . وبهذا الوجه يتبين أن في الآية دليلاً عليهم لا دليلاً لهم. وهكذا كل دليل من الكتاب والسنة الصحيحة يُستدل به على باطل أو نفي حق، فسيكون دليلاً على من أورده، لا دليلاً لهم»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ**»، وفي قوله: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»، رقم (١٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٤٥٦).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٥٦-٤٥٧).

ويتعلق النفاة والمؤولون أيضاً في نفي حقيقة الرؤية بقول الله عز وجل: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فجعلوا نفي الإدراك والإحاطة نفياً للرؤية!! فقالوا: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ أي لا تراه الأبصار!! ولم يعلموا أن مجرد الرؤية شيء، وإدراك المرئي شيء آخر؛ لأن الإدراك معناه الإحاطة التامة الكاملة ظاهراً وباطناً، وهذا منتفٍ في حق الله عز وجل، كما أننا نعلم أسماءه وصفاته وأفعاله لكننا لا ندرك حقيقتها ولا نحيط بها كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فالعلم شيء، والإحاطة شيء آخر، الإحاطة أمر زائد على العلم، وكذلك الإدراك أمر زائد على الرؤية . فالأبصار ترى لكنها لا تدرك، وفرق بين ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ وبين لا تراه الأبصار . والله جل وعلا أعظم من أن تدركه الأبصار، لكنهم لما اعتمدوا على عقولهم وأفهامهم وصلوا إلى مثل هذه النتائج واللوازم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبين لفظ الرؤية ولفظ الإدراك عموم وخصوص؛ فقد تقع رؤية بلا إدراك وقد يقع إدراك بلا رؤية، أو اشتراك لفظي؛ فإن الإدراك يستعمل في إدراك العلم وإدراك القدرة؛ فقد يدرك الشيء بالقدرة وإن لم يشاهده، كالأعمى الذي طلب رجلاً هارباً فأدركه ولم يره، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦١]، فنفى موسى الإدراك مع إثبات الترائي، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك . والإدراك

هنا هو إدراك القدرة، أي ملحوقون محاط بنا، وإذا انتفى هذا الإدراك فقد تنتفي إحاطة البصر أيضاً . ومما يبين ذلك أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه سبحانه وتعالى، ومعلوم أن كون الشيء لا يُرى ليس صفة مدح؛ لأن النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتيّاً؛ لأن المعدوم أيضاً لا يُرى، والمعدوم لا يُمدح، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه. وإن كان المنفي هو الإدراك؛ فهو سبحانه لا يحاط به رؤيةً كما لا يحاط به علماً، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي الرؤية، بل يكون ذلك دليلاً على أنه يُرى ولا يحاط به؛ فإن تخصيص الإحاطة يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي . وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم»[1].

ويقول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الدليل الثاني لنفاة رؤية الله تعالى: قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

والرد عليهم: أن الآية فيها نفي الإدراك، والرؤية لا تستلزم الإدراك، ألا ترى أن الرجل يرى الشمس ولا يحيط بها إدراكاً؟! فإذا أثبتنا أن الله تعالى يُرى، لم يلزم أن يكون يُدرك بهذه الرؤية؛ لأن الإدراك أخص من مطلق الرؤية . ولهذا نقول: إن نفي الإدراك يدل على وجود أصل الرؤية؛ لأن نفي الأخص يدل على وجود الأعم، ولو كان الأعم منتفياً لوجب

(١) دقائق التفسير (٢/ ١٢٦).

نفيه. وقيل: لا تراه الأبصار لأن نفيه يقتضي نفي الأخص لا عكس . ولأنه لو كان الأعم منتفياً، لكان نفي الأخص إيهاماً وتلبيساً ينزه عنه كلام الله عز وجل، وعلى هذا يكون في الآية دليل عليهم لا دليلاً لهم»[1].

وقال: «والعجب أن المنكرين لرؤية الله في الآخرة استدلوا بهذه الآية على أنه لا يُرى، وهو استدلال غريب؛ فإن الآية تدل على أنه يُرى أكثر مما تدل على أنه لا يُرى، بل إنه ليس فيها دلالة إطلاقاً على أنه لا يُرى؛ لأن الله تعالى إنما نفى الإدراك، والإدراك أخص من الرؤية، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، بل إنما يقتضي وجود الأعم، فنفي الإدراك دليل على وجود أصل الرؤية، ولهذا جعل السلف هذه الآية من الأدلة على ثبوت رؤية الله عز وجل في الآخرة، وهو استدلال صحيح واضح»[2].

وقالوا أيضاً: لو كان الله تبارك وتعالى يُرى فهذا يعني أنه جسم وأنه في جهة، وهذا منتفٍ عن الله عز وجل؛ لأننا إذا قلنا أن الله جل وعلا في جهة فهذا يعني أن الجهة المخلوقة تحيط بالخالق.

نقول: إن الجهة لفظة مطلقة لا تُنفى عن الله عز وجل، وهذا الكلام إنما هو من اللوازم العقلية التي لا ينبغي أن تُقدم على شرع الله تبارك وتعالى.

يقول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما أدلة نفاة الرؤية العقلية فقالوا:

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٤٥٧-٤٥٨).
(١) فتاوى نور على الدرب (٤/ ١٣).

لو كان الله يُرى لزم أن يكون جسماً، والجسم ممتنع على الله تعالى؛ لأنه يستلزم التشبه والتمثيل.

والرد عليهم: أنه إن كان يلزم من رؤية الله تعالى أن يكون جسماً فليكن ذلك، لكننا نعلم علم اليقين أنه لا يماثل أجسام المخلوقين؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، على أن القول بالجسم نفياً أو إثباتاً مما أحدثه المتكلمون، وليس في الكتاب أو السنة إثباته ولا نفيه»[1].

المسألة الثانية - رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَأَى رَبَّهُ**».

جاء عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قرر رؤية النبي ﷺ لله تبارك وتعالى، كما رُوي عنه أنه قيَّد الرؤية بالرؤية القلبية، فالمأثور عنه قولان: قول مطلق، وقول مقيَّد بالرؤية القلبية . وأما ما ذكره مستدلّاً به لما رواه عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وأشار إلى صحتها أيضاً فكلها روايات موقوفة عليه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ليس فيها شيء مرفوع، كما أن طرق الرواية الثلاث التي ذكرها الإمام أحمد كلها ضعيفة، وقد بيَّن شيخنا ووالدنا الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله ضعف هذه الروايات، ولم يثبت عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا إلا ما رواه الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه، وفيه أنه قال: «رآه بفؤاده مرتين»، ولم يثبت عنه شيء غيرها.

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٤٥٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال: رآه بعينه، بل الثابت عنه إما الإطلاق، وإما التقييد بالفؤاد»[(١)].

وقال الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبالجملة فتفسير الآية من ابن عباس برؤية الله تبارك وتعالى ثابت عنه، لكن الأخذ بالتفسير الذي ذكره عنه صلى الله عليه وسلم مرفوعاً أولى منه، والأخذ واجب دون الموقوف لا سيما وقد اضطرب الرواة عنه في هذه الرؤية؛ فمنهم من أطلقها كما في حديث الترجمة وغيره، ومنهم من قيَّدها بالفؤاد كما في رواية مسلم المذكورة وهي أصح الروايات عنه، والله أعلم»[(٢)].

فماذا نقدم؟ الصحيح المرفوع أم الضعيف الموقوف؟!! الأمر في غاية الوضوح، فالصحيح يُقدم على الضعيف، والمرفوع - الصحيح - يُقدم على الموقوف . وإن ما رُوي عن ابن عباس والإمام أحمد مطلق ضعيف، والتعبير بالفؤاد صحيح الإسناد؛ لأنه من رواية مسلم، والموقوف الضعيف عن ابن عباس يعارضه المرفوع بل المرفوعات والصحاح عن عائشة وأبي ذر وأبي موسى وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والتي فيها نفي الرؤية العينية عن النبي ﷺ كما سيأتي . ثم إنَّ النبي ﷺ فسَّر هاتين الآيتين برؤيته لجبريل وليس رؤية الله تبارك وتعالى، ولا ينبغي أن يُقدم تفسير الصحابي على تفسير النبي

(١) منهاج السنة (٥/ ٣٨٦).
(٢) ظلال الجنة (١/ ٢١٤).

ﷺ. وعلى فرض صحة أسانيد رواية ابن عباس، من قال أنه رضي الله عنه أراد الرؤية العينية؟ وعلى فرض أنه أرادها، فقد رُوي عن أكثر من صحابي ما يخالف ما رُوي عن ابن عباس، كأبي ذر، وأبي موسى، وابن مسعود، وعائشة، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، كلهم يؤكد أن النبي ﷺ لم يرَ ربه تبارك وتعالى الرؤية العينية، فعن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**»(١).

وعن مسروق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أُمَّتاه، هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقالت: «لقد قفَّ شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث من حَدَّثَكَهُنَّ فقد كذب: من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿**لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ**﴾، ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ**﴾[الشورى: ٥١]»(٢).

وفي رواية مسلم أن عائشة رضي الله عنها قالت لمسروق: يا أبا عائشة، ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية . قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية. قال: وكنت متكئاً فجلست فقلت: يا أم المؤمنين، أَنْظِرِينِي وَلَا تَعْجَلِينِي؛ ألم يقل الله عز وجل: ﴿**وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ**﴾[التكوير: ٢٣]، ﴿**وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ**﴾ [النجم:١٣]؟ فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**» وفي قوله: «**رَأَيْتُ نُوراً**»، رقم (١٧٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: تفسير سورة ﴿**وَٱلنَّجْمِ**﴾، رقم (٤٥٧٤).

«**إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ المَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطاً مِنَ السَّمَاءِ سَادّاً عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ**». فقالت: أولم تسمع أن الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾؟ أولم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]؟...» الحديث.

وقال النبي ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**». ومعلوم أن بصره سبحانه لا نهاية له.

فهذه كلها نصوص صحيحة مرفوعة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام تنفي رؤية النبي ﷺ لله تبارك وتعالى، ولا ينبغي أن يُقدم عليها أثر موقوف أسانيده ضعيفة، هذا على فرض إرادة ابن عباس رضي الله عنهما للرؤية العينية؛ لأنه لم يثبت أنه أراد أو صرَّح بأن رؤية النبي ﷺ بعينه. وكذلك الإمام أحمد رحمه الله لم يثبت عنه ذلك، بل رُوي عنهما الرؤية مطلقاً دون تقييد، ورُوي عنهما التقييد بالفؤاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما تقييد الرؤية بالعين فلم يثبت لا عن ابن عباس، ولا عن أحمد»[1].

وقال رحمه الله: «وأما (الرؤية) فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه

(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٢).

قال: «رأى محمد ربه بفؤاده مرتين»، وعائشة أنكرت الرؤية . فمن الناس من جمع بينهما فقال: عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد . والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة، أو مقيدة بالفؤاد، تارةً يقول: رأى محمد ربه، وتارةً يقول: رآه محمد . ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه.

وكذلك الإمام أحمد، تارةً يطلق الرؤية، وتارةً يقول: رآه بفؤاده . ولم يقل أحد بأنه سمع أحمد يقول: رآه بعينه . لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رؤية العين، كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس ففهم منه رؤية العين.

وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل، كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**».

وقد قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ﴾[الإسراء: ١]، ولو كان قد أراه نفسه بعينه لكان ذِكْرُ ذلك أولى.

وكذلك قوله: ﴿أَفَتُمَـٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾[النجم: ١٢]، ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ﴾[النجم:١٨]، ولو كان رآه بعينه لكان ذكر ذلك أولى.

وفي الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ

﴿أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال: هي رؤيا عين أُريها رسول الله ﷺ ليلة أسرى به . وهذه رؤيا الآيات؛ لأنه أخبر الناس بما رآه بعينه ليلة المعراج فكان ذلك فتنةً لهم؛ حيث صدقه قوم وكذبه قوم . ولم يخبرهم بأنه رأى ربه بعينه، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك، ولو كان قد وقع ذلك لذكره كما ذكر ما دونه.

وقد ثبت بالنصوص الصحيحة واتفاق سلف الأمة أنه لا يرى اللهَ أحدٌ في الدنيا بعينه، إلا ما نازع فيه بعضهم من رؤية نبينا محمد ﷺ خاصّةً. واتفقوا على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة عياناً كما يرون الشمس والقمر»[1].

وينبغي أن يُحمل كلام ابن عباس رضي الله عنهما وكلام الإمام أحمد رحمه الله المطلق على المقيد لا العكس.

وقد تنبَّه الإمام الدارمي رحمه الله إلى هذه المسألة، فنقل اتفاق السلف على أن النبي ﷺ لم يرَ ربه بعينه . وكذلك الخلّال رحمه الله ذكر في عدة مواضع من كتابه (السنة) أنه كان يسأل الإمام أحمد، ونقل عنه أنه لم ينقل عن أحد من السلف أن النبي ﷺ رأى ربه بعينه، بل أجمعوا على أنه لم يرَ اللهَ أحدٌ في الدنيا.

قال الإمام الدارمي رحمه الله: «وأما ما احتججتَ به من قول خالد بن

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٠).

الوليد فمعقول بأن الله لما قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وروى أبو ذر عن النبي أنه قال: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**»، وقال النبي: «**إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا**»(١)، آمنا بما قال الله ورسوله وعلمنا أنه لا يُرى في الدنيا، فلما قال: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل:١] علمنا أن النبي لم يدركه ولم يره لما أنه وُلد عام الفيل، فاستيقنّا علماً يقيناً أن هذه رؤية علم لا رؤية بصر. وكذلك قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان:٤٥]، فاستيقنّا بقوله: إنه لم يرَ ربه، أن هذا ليس برؤية الله عياناً، وأنه رؤية الفعل مدود الظل الذي يراه بكرةً وعشيّاً.

وكذلك قول خالد بن الوليد: «إني رأيت الله قد أهانك» لاجتماع الكلمة من الله ورسوله ومن جميع المؤمنين أن أبصار أهل الدنيا لا تدركه في الدنيا، فحين حد الله لرؤيته حدّاً في الآخرة بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، علمنا أنها رؤية عيان.

وكذلك النبي حين سأله أبو ذر: هل رأيت ربك؟ فقال: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**». فلما سأله أصحابه: أنراه في الآخرة؟ قال: «**نعم، كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر**»...

وأما تفسيرك أن رؤيته يوم القيامة رؤية آياته ودلائله، فإذا رأوا آياته وذهبت الشكوك عنهم فهذه أفحش كلمة ادعيتها على المؤمنين من

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٣٢٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٤٥٩).

أصحاب النبي أنهم ماتوا شكاكاً لم يعرفوا ربهم حتى يروا آياته يوم القيامة، فبها تذهب الشكوك عنهم يومئذ...» [1].

مسألة - هل عامة أهل الموقف يرون الله تبارك وتعالى يوم القيامة؟

الصحيح أن الذي يرى الله عز وجل رؤية نعيم هم أهل الإيمان فقط دون غيرهم، وأما الكفار فإنهم محجوبون . وأما المنافقون فوقع خلاف بين أهل العلم، ولكن القول الراجح أنهم لا يرونه، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يلزم من كونه يتجلى للمؤمنين ومن معهم ممن أدخل نفسه فيهم أن تعمهم الرؤية؛ لأنه أعلم بهم، فينعم على المؤمنين برؤيته دون المنافقين كما يمنعهم من السجود، والعلم عند الله تعالى» [2].

وينبغي لطالب العلم أن يعلم أن من أعظم أصول أهل السنة والجماعة أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يختلفوا في مسألة من مسائل الاعتقاد، وهذا ما ينبغي أن يُظن بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأن الله عز وجل أمرنا بمتابعة الصحابة، أي أن نكون من أتباعهم، وأن نقتفي آثارهم، وأن نقف حيث وقفوا، ونقول كما قالوا، ونعتقد ما اعتقدوا، ونسكت عما سكتوا عنه، ونكف عما كفوا عنه، لا أن نضرب أقوالهم بعضها ببعض، ونبحث عن خلافات وقعت بينهم، ثم إذا وجدنا شيئاً من ذلك نفرح والعياذ بالله! لا أحد يفرح بالخلاف،

(١) نقض الدارمي (٢/ ٨٢٠-٨٢٢).
(٢) الفتح (١٣/ ٤٢٥).

فكيف بالخلاف بين الأصحاب؟!! رضي الله تعالى عنهم جميعاً . فعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نفت رؤية البصر، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أثبت رؤية القلب، فلا خلاف بينهما كما يروج ويزعم أهل البدع والأهواء.

إذن المسائل التي ذكرها الإمام أحمد فيما يتعلق برؤية الله عز وجل هي:

الأولى - إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة:

ومنها قوله عز من قائل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»(١).

وقد أجمل الإمام هذه المسألة في أصوله في سطر ونصف؛ لاتفاق أهل السنة عليها، فأثبت هذه العقيدة ورد على المنكرين في سطر ونصف.

الثانية - إثبات رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج:

وهنا فصَّل رَحِمَهُ اللَّهُ وأعاد في نحو سبعة أسطر؛ وذلك بسبب الاختلاف الذي أشاعه ونشره أصحاب الأغراض، حتى ظنها الكثير خلافاً حقيقيّاً بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وليس الأمر كذلك.

وأمَّا مَا تعلق به أهل البدع ممن نفى الرؤية والرد عليهم فيمكن تلخيصه كالآتي:

١- احتجوا بقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(١) متفق عليه من حديث جرير بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم تخريجه (ص١٤٧).

والجواب عنه: أنه يلزم من ذلك أن يكون موسى قد سأل ما لا يجوز وهو الكليم، وهذا سوء ظن بموسى عليه السلام.

كما يلزم منه سكوت الرب جل وعلا عن هذا الخطأ، والأصل تصويب أخطاء الأنبياء كما هو الشأن مع نوح عليه السلام وغيره.

٢- واحتجوا بقوله عز وجل: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والجواب: أن هذا خارج عن محل النزاع؛ فالكل متفق على أنه تعالى لا تدركه الأبصار لعظمته سواء في الدنيا أو في الآخرة؛ فهو أكبر من كل شيء وأعظم.

والإدراك هو الإحاطة الشاملة بالشيء، وهو قدر زائد على مجرد الرؤية؛ فالله تعالى يُرى ولا يُدرك، ويُعلم ولا يحاط به، فالإدراك أخص من الرؤية، واتفق العقلاء على أن نفي الأخص لا يلزم منه نفي الأعم.

٣- واحتجوا باللوازم العقلية القائمة على مرض التشبيه، كقولهم: يلزم أنه في جهة، والجهة تحيط به وهي مخلوقة، فهي أعظم من الخالق!! أو أن يكون جسماً وعيناً لأن الأجسام والأعيان هي التي تُرى!!

والجواب: معلوم أن الجهة من الألفاظ المجملة، ولا منافاة بين علوه وفوقيته سبحانه، وبين رؤيته؛ فإنه تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

٤- ومن احتجاج المتأخرين - الأقل حياءً - قولهم: اختلف الصحابة في ذلك!! تعلّقاً بما ورد عن ابن عباس مطلقاً موقوفاً وبأسانيد ضعيفة.

والجواب: أنهم سكتوا عما ثبت عنه مقيّداً في صحيح مسلم وهو أنه رآه بقلبه، والأصل حمل المطلق على المقيد.

والثابت عن جمع من الصحابة الروايةُ والقولُ بإنكار رؤية النبي لربه، وجاء عن بعضهم إثباتها مطلقاً، ثم حصل التردد، فجاء القيد: هل بقلبه، أو بعينه؟

ثم إن الأصل السكوت عن مثل هذا، وعدم الفرح باختلاف الصحابة فضلاً عن الاحتجاج به وجعله أصلاً والدعوة إليه، وتسويغ تفرق الأمة؛ إذ إن الأصل هو الاجتماع وعدم التفريق، وجمع أقوال الصحابة وعدم ضرب بعضها ببعض امتثالاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا**»[1]، بل تحقيقاً لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ في حبهم وتعظيم شأنهم وديانتهم؛ تمهيداً للإحسان والإتقان في متابعتهم التي أوجبها الله ورسوله ﷺ؛ إذ كيف تصح المتابعة، وكيف تتفق الأمة وتجتمع كلمتها وهم مأمورون بمتابعة من اختلفت أقوالهم ومذاهبهم في أصول الدين والاعتقاد؟!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الروايات الثابتة عن ابن عباس

(١) حديث صحيح، تقدم تخريجه (ص١٢٤).

في رؤية محمد ربه إما مقيدة بالفؤاد وبالقلب كما روى ذلك مسلم في صحيحه[1] وذهب إليه أحمد في رواية الأثرم، وإما مطلقة، ولم أجد في أحاديث عن ابن عباس أنه كان يقول: رآه بعينه، إلَّا من طريق شاذة من روايةِ ضعيفٍ لا يحتج به منفرداً، يناقضها من ذلك الوجه ما هو أثبت منها، فكيف إذا خالفت الروايات المشهورة »[2]؟

مسألة - إثبات صفة الرؤية لله تبارك وتعالى:

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون إيماناً جازماً بأن الله تبارك وتعالى يَرى كل شيء فلا تخفى عليه خافية، فهو سبحانه يَرى ويُرى، وكلا الرؤيتين ثابتة، وأن رؤيته جل وعلا صفة من صفاته لا إله إلا هو، فالصفة الأولى: أنه يَرى، والصفة الثانية: أنه يُرى.

ورؤية الله تبارك وتعالى على معنين:

الأول - الرؤية الحقيقية لجميع المبصرات، أي كل ما يُرى وكل ما هو جسم وعين فإنه عز وجل يراه رؤيةً حقيقيّةً، لا يحجبه سبحانه وتعالى عن رؤية الأشياء شيء ولا حجاب ولا سماء، وهذا مصداق قول الله عز وجل: ﴿ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ ﴾ [الشعراء:٢١٨-٢١٩].

الثاني - العلم، أي يحيط علمه بجميع المخلوقات، فأحياناً يعبر عن

(١) في كتاب الإيمان، باب: **معنى قول الله عز و جل**: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾، رقم (١٧٦، ١٧٧).
(٢) بيان تلبيس الجهمية (٧/ ٢٥٠).

العلم بالرؤية كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج: ٦-٧]، ومنها أيضاً قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل:١]، والخطاب للنبي ﷺ، والنبي لم يرَ ما فعل الله تعالى بأصحاب الفيل، فمعناه العلم اليقيني.

وكلا المعنيين جاء النص به في كتاب الله جل وعلا كما تقدم، وفي سنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وكل ذلك يُفسر على الحقيقة، ولا يجوز أبداً أن تُفسر الرؤية الأولى البصرية الحقيقة بالثانية التي معناها العلم كما ذهب إلى هذا أهل البدع والأهواء.

** ** **

الإيمان بالميزان يوم القيامة وأنه على الحقيقة

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالإِيمَانُ بِالمِيزَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ، كَمَا جَاءَ: «يُوزَنُ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَلَا يَزِنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ». وَيُوزَنُ العَبْدُ وَأَعْمَالُ العِبَادِ، كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ، وَالإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِهِ، وَالإِعْرَاضُ عَمَّنْ رَدَّ ذَلِكَ، وَتَرْكُ مُجَادَلَتِهِ**».

الشرح:

الميزان في اللغة: هو الآلة التي توزن بها الأشياء لمعرفة قدرها وتعادلها أو تخالفها، أو ثقلها أو خفتها.

وفي الشرع: هو ميزان حسي حقيقي ينصبه الله تعالى يوم القيامة لوزن ما يشاء من الأعمال، والعمَّال، وصحائف وسجلات الأعمال كيف يشاء؛ إظهاراً لكمال عدله.

فالوزن يكون للعامل المكلف، وللأعمال والطاعات والحسنات والسيئات، وللصحائف والكتب والسجلات.

وإن أهل السنة والجماعة - بل وكثير من أهل البدع - يثبتون الوزن والميزان، وأنه ميزان حسي حقيقي.

والظاهر أن لكل أمة ميزاناً، ولا مانع من كونه واحداً.

ويرى جمهور السلف أن الموزون على مقتضى النصوص ثلاث:

١- العامل.

٢- العمل.

٣- الصحائف.

وما كان عرضاً كالأعمال فإن الله يقلب الأعراض أجساماً ومن ثَمَّ توزن، كالموت الذي يتمثل في صورة كبش ويذبح بين الجنة والنار[١].

والاعتبار في الوزن للعمل من حيث معناه وحقيقته والصدق فيه والإخلاص والمتابعة، وكذلك في العامل، فلا عبرة ولا اعتبار للسمين والثقيل والكبير والكثير والعظيم.

وكذلك في الصحف، العبرة بالأعمال وحقيقتها لا بكثرة الصحف والسجلات، كما في حديث البطاقة[٢].

وقد جاء في القرآن والسنة الصحيحة ذكر الميزان وما يوزن فيه، وبلغت أحاديث النبي ﷺ في هذا حد التواتر، قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾[الأعراف:٨-٩].

وذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث النبي ﷺ: «**إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ**

(١) سيأتي (ص١٨٠).

(٢) سيأتي (ص١٧٨).

السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، اقْرَأوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾[الكهف:١٠٥]»[(١)].

وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يجتني سواكاً من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ «**مِمَّ تَضْحَكُونَ**»؟ قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه . فقال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**»[(٢)].

ففي هذين الحديثين دليل على أن العباد يوزنون.

كما أنه يوزن في هذا الميزان أيضاً أعمال العباد؛ فقد جاء في الحديث الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ**»[(٣)].

وقال أيضاً: «**وَالحَمْدُ للهِ تَمْلأُ المِيزَانَ**»[(٤)].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الكهف، رقم (٤٤٥٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، رقم (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٢٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٧٥٠).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب: إذا قال: والله لا أتكلم اليوم، فصلى أو قرأ أو سبَّح أو كبَّر أو حمَّد أو هلَّل فهو على نيته، رقم (٦٣٠٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: فضل الوضوء، رقم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام: «**مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الخُلُقِ**»(١).

كما توزن أيضاً الصحف والسجلات، كما في حديث البطاقة؛ فإنه عليه الصلاة والسلام قال: «**إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلاً مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلّاً، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئاً؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ»؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ. فَيَقُولُ: «أَفَلَكَ عُذْرٌ»؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبّ . فَيَقُولُ: «بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً؛ فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ» . فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . فَيَقُولُ: «احْضُرْ وَزْنَكَ» . فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ. قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَت السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَت البِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ**»(٢).

فالميزان وما يوزن فيه ثابت في الكتاب والسنة وبإجماع سلف الأمة،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٤٤٦)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق، رقم (٤٧٩٩)، والترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب: حسن الخلق، رقم (٢٠٠٣) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وصححه الألباني في«صحيح الجامع» (٥٧٢١،٥٧٢٦)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٨٧٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٢١٣)، والترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب: فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه بنحوه في سننه، كتاب الزهد، باب:ما يُرجى من رحمة الله يوم القيامة، رقم (٤٣٠٠) من حديث ابن عمرو رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٥).

وخالفهم في هذا الجهمية المعتزلة ومن نحا نحوهم في تقديم العقل على النصوص الشرعية.

فعليك أيها العبد أن تؤمن وتعتقد اعتقاداً جازماً أن ثَمَّ ميزاناً يوم القيامة يوزن به العباد وأعمالهم وصحائفهم، وأن هذا الميزان عدل، وأن له كِفتان كما في حديث البطاقة وغيره، والحكمة والعلة في ذلك: إظهار عدل الرب وكماله تبارك وتعالى.

كما عليك أن تعرض عن كل من ردَّ تلك النصوص الثابتة، وتترك مجادلتهم إذا كان جدالهم لأجل رد النصوص، أو ضرب بعضها ببعض، أو تأويلها. وأما من يجادل طلباً للعلم والاستفهام فلا مانع من جداله، بل لعله يكون مستحبّاً أو واجباً.

وقد تأوَّل بعض من أوَّل الميزان بأن المراد بالميزان العدل، ولا يراد به الميزان الحسي ذو الكِفتين، وزعموا أنه لا يحتاج إلى هذا الميزان إلا البقّال والفوّال!!

وأنكر بعضهم وزن الأعمال، فقالوا: الأعمال ليست أجساماً حتى توزن، بل هي أعراض، والعرض هو ما لا يشغل حيزاً من الفراغ، ويقوم في غيره . فهم يقسمون الموجودات إلى جواهر وأعراض، كقول القائل مثلاً: الزجاج شفاف، فالزجاج عبارة عن جسم نشاهده ونلمسه فهو جوهر، أما شفاف فإنه عرض . فالأعيان والأجسام جواهر، وأما الصفات فإنها أعراض، أي لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بغيرها ولا تشغل حيزاً من

الفراغ . فقالوا: الأعراض لا توزن، والأعمال أعراض، إذن الأعمال لا توزن!! فلا يمكن أن توزن الصلاة والصيام وبر الوالدين.

وجواباً على قولهم وشبهتهم نقول: قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**يُؤْتَى بِالمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ . فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ . وَكُلّهُمْ قَدْ رَآهُ . ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ . فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ . وَكُلّهُمْ قَدْ رَآهُ . فَيُذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ**»[1] . فَقَلَبَ اللهُ الموتَ الذي هو عرض إلى كبش أملح وهو جسم، وليس هذا فحسب بل إنه ذُبح أيضاً، فالله جل وعلا قادر على كل شيء . فلا تقل: كيف توزن الأعمال؟ وكيف يُقلب الموت كبشاً؟ لا تقل: (كيف) في شيء من الغيبيات، بل سلِّم وصدِّق وإن لم يقبل عقلك ذلك.

وهذا هو سبب ضلال من ضل من الفرق، وهو قياسهم الغيبيات على ما يعرفونه في عالم الشهادة، وعرض النصوص الشرعية على عقولهم، فإن قبلتها عقولهم وصدقتها صدقوه، وإذا لم تستطع عقولهم تصديق هذه الأخبار وقبولها فإنهم إما أن يردوا النصوص، وإما أن يتأولوها . فنقول

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: تفسير سورة مريم، رقم (٤٤٥٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

لهم: إذا أتى يوم القيامة سترون كيف ستوزن الصلاة والصيام والصدق والتصديق وبر الوالدين، ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾[الأنعام:١٥٨]. ولا أراهم إلا أنهم سيعلنون في ذلك اليوم العصيب بأن ما يوضع في الميزان إنما هي الأعمال، ويسمونها، ويقرون بذلك كله كما هو إعلانهم المقطوع به في حديث نبينا ﷺ في الموت، فإنهم عرفوه بمجرد رؤيتهم له دون إجبار وإقناع ومجادلة من أحد أبداً، ولا تردد ولا توقف أيضاً.

يقول ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلا يلتفت إلى ملحد معاند يقول: الأعمال أعراض لا تقبل الوزن وإنما يقبل الوزن الأجسام؛ فإن الله يقلب الأعراض أجساماً... فعلينا الإيمان بالغيب كما أخبرنا الصادق ﷺ من غير زيادة ولا نقصان. ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقّال والفوّال!! وما أحراه بأن يكون من الذين لا يقيم الله لهم يوم القيامة وزناً. ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده؛ فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله[1]، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، فكيف ووراء ذلك من الحِكَم ما لا اطلاع لنا عليه»[2]؟

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب: قول النبي ﷺ: «**لا شَخْصَ أَغْيَرُ مِن اللهِ**»، رقم (٦٩٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللعان، رقم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦١٢-٦١٣).

والميزان له كفتان ولسان، والكفتان ثابتتان لغةً، ونصّاً في الأحاديث مثل حديث البطاقة؛ فإن بطاقة (لا إله إلا الله) توضع في كفة، وتوضع السجلات التسعة والتسعون في الكفة الأخرى، فترجح كفة بطاقة (لا إله إلا الله) على الأخرى، أي تثقل وتهبط وتنزل كفة بطاقة (لا إله إلا الله)، وتخف وتطيش وترتفع الأخرى.

وأما لسان الميزان فلم يثبت في شيء من الأحاديث المرفوعة، ولكنه ثبت عن الحسن البصري وغيره من السلف. وقال بعض مشايخنا: ليس المراد لساناً عضويّاً حسيّاً، وإنما المراد النطق أو الإفادة والإعلام والتعبير والإفصاح عن الحقائق.

ومعلوم أن هذا اللفظ وهذا المعنى مما يسوغ لغةً، وهو من مجازات لغة العرب، فيقال مثلاً: فلان لَسِن، وذو لسان، وألسن من فلان، ومعلوم أنه لا يراد به اللسان العضو والجرم الحسي، وإنما يراد به قدرته على التعبير وأنه بليغ وفصيح، وأفصح وأبلغ وأقدر على البيان من غيره، والله تعالى أعلم.

وذكر بعض مشايخنا أن المراد باللسان هو ما يكون من مثل لسان من حديد يُجعل في الموازين بين الكفتين، وهي حديدة تتدلى وتشير وتبين الخفة والثقل، والله تعالى أعلى وأعلم . وهذا هو الظن بالتابعي الجليل الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، أي أنه يريد هذه المعاني المجازية، وليس مراده اللسان الجرم الناطق.

والمعطلة من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من دعاة العقل وتقديمه أنكروا الميزان والوزن، وتأوَّلوا جميع النصوص فيه بالعدل؛ بحجة أن الميزان لا يحتاجه الرحمن جل وعلا، وإنما يحتاجه البقّال والفوّال!! وكذلك امتناع وزن الأعراض التي لا تقوم بنفسها بزعمهم؛ فالوزن عندهم إنما يكون للجواهر والأعيان، لا للأعراض والأوصاف.

** ** **

تكليم الله لعباده يوم القيامة

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُكَلِّمُ العِبَادَ يَوْمَ القِيَامَةِ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانُ، وَالإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِهِ**».

الشرح:

بعد ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ للقرآن وتعريفه وأنه كلام الله، ثم التفصيل في بيان الأصل في ذلك عند أهل السنة مع التحذير من أهل الأهواء والبدع وكشف مواقفهم وشبهاتهم مما قد اشتهر في أيامه، ثم الحكم عليهم كما تقدم[1] من قوله رَحِمَهُ اللَّهُ في المتن مع ما وافق ذلك من الشرح والتعليق المتقدم، عاد هنا رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مسألة الكلام مرَّةً أخرى، وخصها بما يكون من كلامه جل وعلا يوم القيامة بعد ذكره لبعض مقامات ومسائل القيامة والإيمان الواجب فيها.

ولعل معترضاً يتردد فهمه فيزعم أو يرى ذلك تكراراً وإعادةً أو غير ذلك فيما يتعلق بالتصنيف والترتيب، فأقول وبالله التوفيق: تريث، رويدك، ولا تعجلن؛ فوالله ما هذا إلا من حسن تصنيفه وترتيبه رَحِمَهُ اللَّهُ، وإيراد المسائل حسب مواقعها ومناسباتها وأهميتها؛ فالإمام رحمه الله رحمةً واسعةً بعد ذكره لأصول منهج أهل السنة في باب الاعتقاد، وذكر مصادرهم والواجب نحوها كما تقدم، بدأ بمسألة الإيمان بالقدر؛ وذلك لأنه أول ما

(١) (ص١١٩-١٣٥).

تكلم فيه الناس من البدع على خلاف الأصل المتقدم، وأول ما أُحدث في هذه الأمة في أواخر أيام الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

ثم أكد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يجب على العبد - تحقيقاً للمثلية - من التسليم والإيمان والتوقيف والقبول والتصديق للنصوص وإن نَأَتْ عنها الأسماع وتحيرت فيها العقول، ممثِّلاً ببعض النصوص في ذلك، مثل حديث الصادق المصدوق[1]، ونصوص وأحاديث القدر والرؤية؛ تأكيداً لما تقدم من أصول المنهج والمصادر والذي هو الإيمان وعدم الرد وعدم التأويل وعدم الخصومة والجدال.

ثم شرع بعد ذلك كله بذكر المسائل تفصيلاً، فبدأ بالإيمان بالقرآن وأنه كلام الله تعالى، وثنّى بالإيمان برؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

والسبب في ذلك - على ما أراه والله تعالى أعلم - يعود إلى أمرين:

الأول - أن مسألة القول بخلق القرآن قد أخذت حيزاً عظيماً في تاريخ الأمة أيام محنة الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأشغلت الناس شغلاً كثيراً؛ حيث أراد أهل البدع والأهواء والضلال تغيير عقيدة الأمة وأصولها، فتصدى لها ولهم الأئمة الأعلام وهداة الأنام، فقامت على إثرها محنة عظيمة وفتنة شنيعة وداهية دهياء، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فكانت تاريخاً ومنعطفاً مهمّاً في حياة الأمة، ولأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ غدا فيها علماً ورايةً لأهل الحق، وكانت المحنة

(١) متفق عليه من حديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، تقدم تخريجه (ص١٢٣).

فرقاناً بين الحق وأهله في مقابل الباطل وحزبه . لذلك كله استحق البدء به لأنه الميزان والفيصل بين السنة والبدعة في تاريخ الأمة.

وأما ذكره لرؤية الله تعالى فلارتباطها بمسألة القول بخلق القرآن أيام المحنة والفتنة.

وأما السبب الثاني، فإن أساطين الباطل والضلال والبدعة إنما أرادوا بهذه المسألة - أعني زعمهم بخلق القرآن - هدم أصول المنهج ومصادر أهل الحق ليتسنى لهم الهدم والتغيير في دين الله تعالى، أرادوا هدم الأصول التي قررها رسول الله ﷺ والصحابة الكرام والتي قضى عليها التابعون لهم بإحسان بما زعموه من أن القرآن مخلوق، وإذا كان القرآن مخلوق وهو أمر ونهي وإخبار ووعد ووعيد يراد فهمها، ومناط الفهم هو العقل ولا شك، ولما كان القرآن وكذا العقل مخلوقَيْنِ - بزعمهم - فإن الأصل بناءً على ما قرروه أن يُعرض القرآن على العقل، فما قبله العقل فهو المحكم والمقدم، وما جاء من النقل واستحالَتْه عقولهم القاصرة فإما أن يردوه وإما أن يتشاغلوا بتأويله على ما يوافق تلك العقول والأفهام السقيمة، فالمسألة في ظاهرها (القول بخلق القرآن)، وفي حقيقتها (تقديم العقل على النقل) وجوباً؛ لتساويهما في الخلق بزعمهم، ولأن النقل إنما يراد فهمه وتفسيره ومن ثم تطبيقه، ولا يكون ذلك ولا يتحقق إلا بعرضه على العقل والخروج بنتائج الفهم والتفسير تمهيداً للإحسان في تطبيقه على ما زعموا.

أقول: لذلك قدم الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ القول في هذه المسألة على مطلق ذكر الصفة لله تعالى؛ فهي من صلب أصول المنهج، والله تعالى أعلى وأعلم.

فالأصل أن كلام الله تعالى صفة من صفات ذاته جل وعلا، فهو موصوف بهذه الصفة وبهذا الكمال أزلاً وأبداً، وهذه الصفة لها أحاد وأفراد تحدث وتتجدد حسب مشيئة الله تعالى وحكمته، يكلم سبحانه من شاء بما شاء متى شاء سبحانه وتعالى.

والقرآن كلامه فرع هذه الصفة العظيمة من صفات الكمال، وكلامه كما جاء هنا يوم القيامة عند الحساب كذلك فرع هذه الصفة، كما أن كلامه للملائكة ولإبليس عند خلق آدم، وكذا كلامه لآدم وحواء، وكلامه لموسى عليه الصلاة والسلام، وكذا كلامه لنبينا ، وكلامه لجبريل عليه الصلاة والسلام، وكلامه لعبدالله بن حرام، وكلامه لأهل الجنة بعد دخولها، كل هذا من آحاد وأفراد صفة الكلام لربنا تبارك وتعالى.

واعتقاد أهل السنة جرى على أن صفة الكلام من صفات الله تعالى اللازمة لذاته، فهو سبحانه وتعالى متكلم على الحقيقة بما يليق بكماله وجلاله، ويعتقدون أن كلامه سبحانه وتعالى قديم النوع، حادث الآحاد، متجدد الأفراد، وأن ذلك متعلق بمشيئته وحكمته، وأنها من صفات فعله، أي يتكلم بما شاء من كلامه مع من شاء من خلقه متى شاء حسب حكمته، فيقولون: إنه عز وجل لم يزل متكلماً بما شاء مع من شاء متى شاء كيف

شاء، بحرف وصوت، سبحانه وتعالى لا إله إلا هو.

والمراد أن إمامنا وإمام أهل السنة قدم القول في فرع من فروع الصفة لما تقدم ذكره من الأسباب . والله تعالى أعلى وأعلم.

فإياك ثم إياك يا عبدالله أن تنظر بعين ناقدة؛ فإنه قول وترتيب الإمام الهمام، ومصباح الظلام، وراية أهل الحق والفرقان بين الناس في الفتنة والمحنة، وإنه الإمام المبجل أحمد بن حنبل رحمه الله رحمةً واسعةً . وفقني الله وإياك لصدق محبته، وأداء حقه علينا، والسير على أصوله، وحشرني وإياك تحت راية محمد وصحبه وحزبه.

** ** **

الإيمان بالحوض

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالإِيمَانُ بِالحَوْضِ، وَأَنَّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حَوْضاً يَوْمَ القِيَامَةِ، يَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتُهُ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، مَسِيرَةُ شَهْرٍ، آنِيَتُهُ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ، عَلَى مَا صَحَّتْ بِهِ الأَخْبَارُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ**».

الشرح:

من عقائد وأصول أهل السنة: الإيمان بالحوض، وأنه حوض لنبينا عليه الصلاة والسلام، وقد بلغت أحاديث الحوض حد التواتر كما يذكر أهل العلم. فقد جاءت الروايات في إثبات حوض رسول الله ﷺ، وفي وصفه وبيان طوله وعرضه، ووصف مائه وأوصاف أخرى عن أكثر من ثلاثين صحابيّاً كما ذكر ابن كثير وابن القيم وغيرهما، فعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**قَدْرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ اليَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ**»[1].

وأيلة مدينة عامرة مشهورة في تلك الأيام على أطراف الشام، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأيلة: مدينة كانت عامرة، وهي بطرف بحر القلزم من طرف الشام، وهي الآن خراب يمر بها الحاج من مصر فتكون شماليهم،

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٢٠٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم (٢٣٠٣).

ويمر بها الحاج من غزة وغيرها فتكون أمامهم»[1].

وجاء في الروايات أن طوله مسيرة شهر، وأن عرضه كطوله، وأن ماءه أحلى من العسل، وأبرد من الثلج، وأشد بياضاً من اللبن، وأن فيه مزرابان من ذهب وفضة يسيلان ويجريان من الجنة، وأن من شرب منه لا يظمأ أبداً، وأن آنيته كعدد نجوم السماء، فعن أبي بَرْزة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، عَرْضُهُ كَطُولِهِ، فِيهَا مِزْرَابَانِ يَنْثَعِبَانِ مِنَ الجَنَّةِ مِنْ وَرِقٍ[2] وَذَهَبٍ، أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ، وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ، فِيهِ أَبَارِيقُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ**»[3]. وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضاً، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً**»[4].

يتباهى الأنبياء عليهم السلام يوم القيامة بكثرة أتباعهم الواردين لأحواضهم، كل نبي يرد حوضه أتباعه من أمته، ويذاد عنه من صد عن دين الله تبارك وتعالى ولم يتبعه، وكل نبي يكون فرَطاً لأمته على حوضه، أي سابقهم إليه.

---

(١) الفتح (١١/ ٤٧٠).

(٢) هو الفضة.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٤/ ٣٧١)، وصححه الألباني في«صحيح الترهيب»(٣٦٢١).

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ» (١ / ٤٤)، والترمذي في سننه (٢٤٤٣)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٥٨٩).

وإن من تكريم الله عز وجل لنبينا ﷺ أن حوضه أعظم هذه الأحواض وأكبرها، وأعذبها ماءً، وأكثرها آنيةً وأباريق، وأكثرها وارداً.

وقد شذَّ من استثنى نبي الله صالحاً عليه الصلاة والسلام فزعم أن ليس له حوض، وأن حوضه هو ضرع ناقته؛ لأن قول النبي ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضاً**» يشمل كل نبي، ولم يثبت ما يخصص هذا العموم، فهو كإخوانه من الأنبياء له حوض يوم القيامة، وما روي من أحاديث في استثناء صالح عليه السلام فهي موضوعة، منها ما رواه العقيلي في الضعفاء (٣/ ٦٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٢٤٤-٢٤٥): «حوضي أشرب منه يوم القيامة ومن اتبعني من الأنبياء، ويبعث الله ناقة ثمود لصالح فيحلبها فيشربها والذين آمنوا معه، حتى توافي بها الموقف معه ولها رغاء». وقال الإمام الذهبي في كتاب ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٥)، وابن حجر في لسان الميزان (٤/ ٥٢) :«هو موضوع»[(١)].

مسألة - هل الحوض هو الكوثر؟ وهل وقوف النبي ﷺ على الحوض هو وقوفه على الكوثر؟

قال النبي ﷺ عن الكوثر: «**إِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**»[(٢)]. والقاعدة أن المطلق يحمل

(١) انظر: «السلسلة الضعيفة» (٦٥٣٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، رقم (٤٠٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

على المقيد، وأكثر الروايات بينت أن الحوض يكون يوم القيامة قبل دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار. وأما الكوثر فهو نهر في الجنة لكنه يصب في الحوض، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، عَرْضُهُ كَطُولِهِ، فِيهَا مِزْرَابَانِ يَنْثَعِبَانِ مِنَ الجَنَّةِ مِنْ وَرِقٍ وَذَهَبٍ**»[1].

وهذا أوفق الأقوال في الجمع بين تلك الروايات، والله تعالى أعلى وأعلم.

مسألة:

استشكل بعض الناس ما جاء في بعض الروايات التي جاءت في بيان من يُطرد ويُذاد عن حوض النبي ﷺ، فجاء في إحدى الروايات أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَلأُنَازِعَنَّ أَقْوَاماً، ثُمَّ لأُغْلَبَنَّ عَلَيْهِمْ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي أَصْحَابِي. فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**»[2]. فقالوا: كيف نجمع بين كونهم من أصحابه، وبين كونهم يُمنعون من الورود والشرب من حوضه عليه الصلاة والسلام؟ والحق أنه لا إشكال؛ لأن بعض الروايات قال فيها النبي ﷺ: «**أَصْحَابِي أَصْحَابِي**»، وقال في غيرها: «**يَا رَبِّ، أُمَّتِي . فَيَقُولُ أَوْ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا**

(١) تقدم تخريجه (ص١٩٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٢٠٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم (٢٢٩٧).

أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»[1]. وقال في رواية :«**أَقْوَامٌ**»، فعن سهل رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ وَرَدَ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَداً، وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ**»[2].

فالنبي عليه الصلاة والسلام ذكر أكثر من وصف للذين يذادون عن حوضه، فمرَّةً قال: «**أَصْحَابِي**»، ومرَّةً قال: «**أُمَّتِي**»، ومرَّةً قال: «**أَقْوَامٌ**»، ومرَّةً قال: «**طَائِفَةٌ**».

ثم إن كلمة الأصحاب من حيث اللغة تطلق على الأتباع، فلا تكون إذن منصرفةً إلى الصحابة، والنصوص الشرعية يغلب عليها أحياناً الاصطلاح اللغوي، وأحياناً الاصطلاح الشرعي، فيكون معنى أصحابه: أتباعه، فيشمل كل من تبعه وآمن به من أمته، وأتباع كل نبي أصحابه.

ثم إن في حديث سهلٍ رضي الله عنه تمييزاً وتفريقاً منه صلى الله عليه وسلم بين أصحابه وبين أمته، فتدبر قوله: «**أَنَا فَرَطُكُمْ**» فإنه خاطبهم بكاف المُخاطَب، وهذه تخص من كان حاضراً ويسمعه أي من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، فأخبرهم بأنه فرطهم، وأن مَنْ ورد منهم سيشرب، ومَنْ شرب لن يظمأ أبداً . ثم أخبر عليه الصلاة والسلام عن أقوام يَرِدُون

(١) أخرجه البزار في مسنده (٢٠٤) وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٨٦٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[الأنفال: ٢٥] وما كان النبي ﷺ يحذر من الفتن، رقم (٦٦٤٣) ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم (٢٢٩٠).

عليه ثم يحال بينه وبينهم، أي يُذادون ويُمنعون، وأنه إنما يعرفهم ويعرفونه فقط . فالفرق واضح بين الفريقين، فالمخاطَبون يَرِدُون ويشربون، والأقوام يُمنعون ويُذادون . وأما كونه يعرفهم فتوضحها أدلة أخرى، ولا يلزم منها أبداً أنهم من الصحابة أو ممن شملهم الخطاب مباشرةً في ذلك الزمان كما سيأتي بيانه.

ثم إن كثيراً ممن كان يقال عنهم أصحاب في زمن النبي ﷺ لم يكن لهم من الصحبة إلا الاسم فقط، أي إنهم ليسوا أصحاباً بالمعنى الاصطلاحي للصحبة؛ فهم لقوا النبي ﷺ وآمنوا به ظاهراً ولم يستقر الإيمان في قلوبهم، فهؤلاء ارتدوا بعد موت النبي ﷺ، فلم يعودوا حينئذ من الأصحاب؛ لأن من لوازم الصحبة وشروط تحققها أن يموت من صاحب النبي ﷺ على إيمانه وإسلامه الذي أعلنه أمام نبي الله ﷺ، واستحق به أن يكون من أصحابه، فإذا ارتد سُلب منه الإيمان والإسلام والصحبة . وهذا من أعظم الأدلة التي استدل بها أهل السنة على أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب؛ فإنه إذا رآهم عرفهم ولا يعرف ما أحدثوه بعده، لأنه عليه الصلاة والسلام يقول إذا رآهم: «**إِنَّهُمْ مِنِّي . فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ . فَأَقُولُ: سُحْقاً سُحْقاً لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي**»(١) . كذلك يشمل من بدَّل عقيدته فاعتقد غير ما

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[الأنفال: ٢٥] وما كان النبي ﷺ يحذر من الفتن، رقم (٦٦٤٣) ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم (٢٢٩١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

اعتقده محمد عليه الصلاة والسلام من العقائد المنحرفة.

يقول ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلق بهم أن يحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر»[1]. ومراده رَحِمَهُ اللَّهُ أنه حريٌ بهم أن يُذادوا عن الحوض بسبب إنكارهم لما ثبت، وجحودهم لكرامته صلى الله عليه وسلم. ثم إنه يشملهم الوعيد بالسحق المذكور في الحديث لأنهم غيروا وبدلوا.

مسألة - كيف يعرف النبي ﷺ أمته يوم القيامة؟ وكيف تعرف هذه الأمة نبيها ﷺ؟

أما الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فإنه عليه الصلاة والسلام يعرفهم لأنهم يُبعثون على صورهم التي يعرفهم بها، وأما بقية الأمة فيعرفهم بآثار الوضوء كما جاء في بعض الروايات، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الحَوْضَ وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ إِبِلَ الرَّجُلِ عَنْ إِبِلِهِ**». قالوا: يا نبي الله، أتعرفنا؟ قال: «**نَعَمْ، لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لأَحَدٍ غَيْرِكُمْ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ، وَلَيُصَدَّنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، هَؤُلاءِ مِنْ أَصْحَابِي. فَيُجِيبُنِي مَلَكٌ فَيَقُولُ: وَهَلْ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**»[2]؟

---

(١) شرح الطحاوية (١/ ٢٨٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٧).

أما هذه الأمة فإنها تعرف نبيها ﷺ، لكن لا نعلم كيف تعرفه؛ فهذا من الغيب الذي لا نعلم كيفيته، وهذه عقيدة أهل السنة . وقد جاء في حديث الشفاعة الطويل أن الناس يذهبون إلى آدم عليه السلام ليشفع لهم، فسيعرفون آدم لكن لا نعرف كيف يعرفونه. وكذلك يذهبون إلى نوح ثم إبراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نبينا محمد عليهم الصلاة والسلام، فلا نعلم كيف سيعرفون هؤلاء الرسل عليهم الصلاة والسلام . فنحن نؤمن أنهم سيعرفون النبي ﷺ، وسيلقونه على حوضه، لكن الكيفية نفوضها إلى الله تبارك وتعالى، نفوض الكيفية فقط.

لذلك لا ينبغي أن نخوض في مثل هذه الأمور، وإنما ينبغي أن نحرص على ما يثمر علماً وعملاً، كمعرفة سبب الذود عن حوض النبي ﷺ، وكذلك التنبه إلى أن من الذين يُذادون عن الحوض أناس كانوا يحافظون على الوضوء والصلاة، وآثار الوضوء واضحة عليهم، ومع هذا يُذادون عن الحوض؛ لأنهم وإن كانوا محافظين على الصلاة والوضوء، إلا أنهم غيَّروا وبدَّلوا في العقيدة والتصديق، حتى إن النبي عليه الصلاة والسلام إذا رآهم يناديهم ويقول: «**إِنَّهُمْ مِنِّي**»، ويقول: «**يَا رَبِّ، أُمَّتِي**»، لكن بمجرد إخباره أن هؤلاء غيروا وأحدثوا بعده فإنه عليه الصلاة والسلام يدعو عليهم فيقول: «**سُحْقاً سُحْقاً لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي**» . وهذا يُبيِّن أيضاً خطورة البدع والإحداث في الدين، ووجوب التمسك بعقيدة النبي ﷺ والصحابة

الكرام رضوان الله عليهم، والتمسك بفهم الصحابة للنصوص الشرعية لنكون ممن يشرب من حوضه ﷺ؛ فإن الوارد يومئذ على حوضه كثير، ولكن الشارب منهم قليل.

فهذه المسائل هي التي ينبغي للمسلم أن يتنبه لها ويسأل عنها، لا أن يسأل عن الكيفيات التي لا يمكن معرفتها وإدراكها.

مسألة - أين موضع الحوض يوم القيامة؟

ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرؤية وكلام الله والميزان، ثم ذكر الحوض وبعده عذاب القبر، ثم الشفاعة، ثم فتنة المسيح الدجال ونزول عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ولم يُرِدْ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الترتيب بينها، وإنما أراد بيان وجوب الإيمان بها، وأن الإيمان بها من أصول أهل السنة والجماعة . وكذلك فعل غيره من الأئمة؛ لأن الترتيب ليس مهمّاً عندهم، وإنما المهم عندهم ثبوت هذه النصوص التي جاءت في ما يقع يوم القيامة.

وقيل: إن الإمام مسلماً رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد الترتيب في صحيحه، والإمام مسلم لم ينص على هذا، لكن يقال: إن النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهم هذا وأشار إليه. والإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أن الحوض يكون في عرصات القيامة وقبل الصراط، لكنَّ كثيراً من أهل العلم ذكروا أن الحوض يكون بعد الصراط. والإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورد أحاديث الحوض بعد أحاديث الشفاعة والميزان ونصب الصراط، وكأنه يشير إلى أن ورود الحوض إنما يكون بعد

نصب الصراط والمرور عليه . والراجح كما ذكر مشايخنا أن ورود الحوض يكون قبل الصراط، قالوا: لأنه من المعلوم أن الحوض يذاد عنه أقوام فلا يشرب منه كل من يَرِدُهُ، فيُذاد عنه من ارتد وأحدث وبدَّل وغيَّر في دين الله تبارك وتعالى، وهؤلاء لا يجتازون الصراط حين المرور عليه، بل يكبون على مناخرهم في جهنم، نسأل الله السلامة والعافية، ومن اجتاز الصراط ونجا فإنه أهلٌ لأن يشرب من الحوض؛ لأنه من أهل السلامة ولا شك ولا ريب. وقالوا أيضاً: إن الناس أحوج ما يكونون إلى الشرب بعد الوقوف في ذلك اليوم الطويل حيث الشمس دانية عليهم، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل . قلت: والمعنى يقتضيه؛ فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم كما تقدم، فيقدم قبل الصراط والميزان، والله أعلم»[1].

وقال قوم: لعل أن يكون للنبي ﷺ حوضان: حوض في الموقف، وحوض بعد الصراط، والله تعالى أعلى وأعلم.

وممن حاول ترتيب مقامات يوم القيامة الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب: (التذكرة في أحوال الموتى والآخرة).

** ** **

(١) التذكرة (١/ ٣٩٤).

الإيمان بعذاب القبر

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالإِيمَانُ بِعَذَابِ القَبْرِ، وَأَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُفْتَنُ فِي قُبُورِهَا، وَتُسْأَلُ عَنِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ، وَمَنْ رَبُّهُ؟ وَمَنْ نَبِيُّهُ؟ وَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ، كَيْفَ شَاءَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَيْفَ أَرَادَ، وَالإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِهِ**».

الشرح:

ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلةً فلم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بعذاب القبر، ونعيمه أيضاً وإن لم ينص عليه؛ لأنه واضح؛ فالعذاب مترتب على فتنة القبر وسؤال الملكين عن الإسلام والإيمان، وعن الرب جل جلاله، وعن النبي ﷺ. ولا شك أن الناس في هذه الفتنة والأسئلة حالها على قسمين: أهل الإيمان والتصديق وهم المستحقون للنعيم، وأهل الضلال وهم المستحقون للعذاب الذي نصَّ عليه رحمه الله، فالنعيم لمن يستحقه في مقابل من يستحق العذاب ولا شك.

ثم أكَّد أن المراد ليس مجرد التصديق بما ذكر، بل الإيمان الذي هو قول وفعل قائم على التصديق، أي يعقب التصديق ما يلزم الصادق من الأقوال والتقريرات والأعمال.

وذكر هنا رحمه الله مسألتين:

١- عذاب القبر (ويتضمن ما يقابله من نعيم القبر).

٢- فتنة القبر وسؤال الملكين.

وكلا المسألتين دلَّ على ثبوتها الكتاب والسنة والإجماع، وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى.

ومما ينبغي التنبه له أن الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر هذا الأصل وهذه المسائل بعد ذكره رؤية الله عز وجل وتكليمه لعباده، وبعد ذكره أيضاً الميزان والحوض، والسياق يؤكد أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يردْ الترتيب كما سبق وأن ذكرناه، علماً بأن أكثر أهل العلم إنما يبدأون ببيان هذا الأصل وهو الإيمان بعذاب القبر، أي الحياة البرزخية الفاصلة بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة؛ فالدور ثلاثة: دار الدنيا، والدار الآخرة، والبرزخ الفاصل بينهما وهو القبر، والبرزخ هو الشيء يكون بين أمرين عظيمين.

ومعلوم أنَّ الأحكام في البرزخ من نعيم وعذاب تتعلق بالروح، والبدن تابع له، بعكس ما كان في الدنيا؛ فإن الأحكام تكون متعلقةً تعلقاً كاملاً بالأبدان، والأرواح تبع لها كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الروح)، لذلك لو مات شخص وحُرق بدنه فإن له حياةً برزخيَّةً، فيتنعم أو يتعذب؛ لأن النعيم والعذاب سيقع على روحه لا على بدنه . وهذا التقسيم من ابن القيم يدل على دقته وفقهه العظيم.

وأما في الحياة الأخرى في الدار الآخرة دار القرار في الجنة وفي النار، فإن الأحكام من نعيم وعذاب تقع على الأرواح والأبدان جميعاً على

السواء؛ لذلك لا يجوز قياس الحياة البرزخية والحياة الآخرة على الحياة الدنيا؛ فلكل دار وحياة أحكامها وتعلقاتها.

والإيمان باليوم الآخر ركن من أركان الإيمان، وسُمي هذا اليوم بالآخر لأنه لا يوم بعده، ولأنه آخر المراحل التي يتقلب فيها الإنسان قبل الجزاء العظيم.

ومقاماته كثيرة، تبدأ بالموت، وكل ما بعد الموت هو من اليوم الآخر.

ومسائل الإيمان باليوم الآخر كثيرة جدّاً، وسُميت كلها باليوم الآخر من باب إطلاق البعض وإرادة الكل، وإلّا فالكل ركن من أركان الإيمان، ولكن لأهمية اليوم الآخر جاز الإطلاق، ففيه البعث والنشور والموقف وما فيه والحساب والجزاء.

وقد قسم العلماء مسائل الإيمان باليوم الآخر إلى ثلاثة أقسام:

الأول - الأشراط، وهي صغرى وكبرى.

الثاني - القيامة الصغرى، وتبدأ بالموت وسكراته، وحضور الملائكة مع ملك الموت لنزع الروح، ثم القبر وما فيه من فتن وعذاب أو نعيم.

الثالث - القيامة الكبرى، وفيها البعث والنشور والحشر، والموقف وأهواله والشفاعة والحساب والميزان والصراط والحوض والورود، ثم ختامها إما إلى الجنة أو إلى النار.

أشراط الساعة:

وقسموا الأشراط إلى قسمين يجب الإيمان بها؛ لأنها علامات وأمارات لليوم الآخر، وهي تدخل فيه من هذا الباب، أي من باب أنها علامات له.

الأشراط الصغرى:

أما الصغرى فعلى قسمين:

١- أشراط ظهرت ومضت وانقضت، مثل: بعثة النبي ﷺ، وموته، وموقعة الجمل وصفين والنهروان، وملك بني أمية.

٢- أشراط ظهرت وما زالت تزداد ظهوراً، مثل: التباهي بالمساجد، وكثرة الزلازل، وأن يكون أسعد الناس لكع بن لكع، وكثرة الجهل، وقلة وارتفاع العلم، وفشو شرب الخمر، وظهور المعازف، وتعطيل الحدود، وقلة الرجال وكثرة النساء، وكثرة العقوق وقطيعة الرحم، وضياع الأمانة وغيرها.

الأشراط الكبرى:

والأشراط الكبرى هي التي لم تظهر بعد، وإنما تظهر آخر الزمان، وتتتابع، وعلى إثرها تقوم الساعة، وتبدأ بظهور المهدي، وبعده خروج الدجال، ثم نزول عيسى بن مريم عليه السلام، ثم خروج يأجوج ومأجوج، ثم هدم الكعبة، ثم الخسف: خسف في المشرق، وخسف في المغرب، وخسف في جزيرة العرب، ثم الدابَّة، ثم خروج الشمس من المغرب، ثم النار

العظيمة التي تحشر الناس إلى مكان حشرهم . وهي متتابعة إذا خرج وظهر أولها تتابع خروج وظهور البقية. وسُميت بالأشراط الكبرى لأنها علامة عظيمة كبيرة على قرب قيام الساعة؛ حيث إنها تتتابع وعلى إثرها تقوم الساعة.

والذي ينبغي التنبه له أن الأشراط بأقسامها الثلاثة جزءٌ من الإيمان باليوم الآخر من حيث الركنية، أي دخولها في أركان الإيمان.

القيامة الصغرى:

وسُميت صغرى لاختصاصها بكل ميت على وجه الانفراد، بخلاف الكبرى؛ فإنها تعم الخلق جميعاً.

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رجال من الأعراب جفاةً يأتون النبي ﷺ فيسألونه متى الساعة؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «**إِنْ يَعِشْ هَذَا لَا يُدْرِكْهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ**» . قال هشام: يعني مَوْتَهُمْ[1] .

ويجب الإيمان بأن الموت آجال مضروبة لا تتقدم لا تتأخر . كما يجب الإيمان بما يكون عند الموت من السكرات، وحضور الملائكة، ونزع الروح وكيفيتها .

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: سكرات الموت، رقم (٦١٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: قرب الساعة، رقم (٢٩٥٢).

وما ذكره الإمام أحمد من المسائل في هذا الأصل كلها متعلقة بالايمان بالقيامة الصغرى.

المسألة الأولى - نعيم القبر وعذابه:

إن من ضرورات الإيمان والاعتقاد: التصديق والاطمئنان إلى أن القبور إما أن تكون محلاً لأنواع النعيم، أو تكون محلاً لأنواع العذاب، يتنعم فيها أهلها أو يُعذبون، وذلك مستمر وباقٍ إلى يوم البعث والنشور، وإن كان لا يظهر لنا منها إلا السكون والهدوء، فسبحان الله الذي لا يعجزه شيء.

المسألة الثانية - فتنة القبر وسؤال الملكين:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالإِيمَانُ بِعَذَابِ القَبْرِ**»، وبنعيمه أيضاً، وأن الموتى من هذه الأمة يفتنون في قبورهم، والمراد بالفتنة سؤال الملكين؛ فهو ليس سؤال استعلام، بل هو سؤال يتنعم به بعض المسؤولين وهم المؤمنون، ويفتتن به غيرهم، فيسألونه: من ربك؟ وما دينك؟ ويسألونه عن الرسول الذي بُعث فيهم وهو محمد ﷺ. فالملكان يأتيانه ويجلسانه لكن لا نعرف كيف يكون هذا، مع أنه يجب أن نؤمن به إيماناً جازماً.

لذلك يعتقد أهل السنة ويؤمنون إيماناً جازماً بعذاب القبر ونعيمه، وأنه واقع على الأرواح والأبدان. وكذلك سؤال الملكين الكريمين للموتى على الحقيقة، وجواب الميت عن ذلك، كله كيف يشاء الرب جل وعلا، وهذا كله محل اتفاق عندهم.

والأدلة على هذا كثيرة مستفيضة، دلَّ عليه الكتاب والسنة والإجماع. والإجماع واضح من فعل أهل الإسلام؛ فكلهم يتعوذ بالله من عذاب القبر، ويسأله نعيمه، وثبات الإجابة وصحتها عند السؤال في كل يوم وصلاة ودعاء، ومعلوم أن التعوذ لا يكون إلا من أمر واقع مصدق به، ومحل إيمان وإقرار ثابت.

وأما أدلة الكتاب فمنها: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر:٤٥-٤٦]، والغدو والعشي لا يكون في يوم القيامة وإنما يكون في القبر؛ لأنه ليس في القبر نهار ولا ثَمَّ ليل، ثم قال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وهذا العطف الذي بين النار التي يُعرضون عليها غدوّاً وعشيّاً وبين إدخالهم أشد العذاب يوم القيامة يقتضي المغايرة؛ فيعذَّبون في دار البرزخ أي في القبر كما يعذَّبون في الدار الآخرة في جهنم. وعامة أهل العلم والتفسير على أن النار التي يُعرضون عليها غدوّاً وعشيّاً إنما هي في القبور، نسأل الله العافية.

ومنها قول الله عز وجل: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَـٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [الطور:٤٥-٤٦]، الكلام كله عن عذاب يوم القيامة، ثم قال جل وعلا بعد ذلك: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الطور: ٤٧]، والعذاب الذي دون ذلك هو عذاب البرزخ.

وأما أحاديث إثبات فتنة القبر وعذابه ونعيمه فقد بلغت حد التواتر. وقد حاول الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يجمع كل الأحاديث التي وردت في هذا الباب، وجزم رَحِمَهُ اللَّهُ أنها بلغت حد التواتر. وكذلك فيما يتعلق بسؤال الملكين، فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ كان يقول: «**اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الكَسَلِ وَالهَرَمِ وَالمَأْثَمِ وَالمَغْرَمِ، وَمِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ وَعَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الغِنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[1].

وعن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «قام رسول اللهِ ﷺ خطيباً فذكر فتنة القبر التي يفتتن فيها المرء، فلما ذكر ذلك ضَجَّ المسلمون ضَجَّةً»[2].

وعنها أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[3].

وعن عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي ﷺ وصلَّى على جنازة يقول: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلْجٍ وَبَرَدٍ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ،**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب التعوذ من المأثم والمغرم، رقم (٦٠٠٧).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٠٧).
(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد، رقم (٨٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، رقم (٩٠٥).

وَزَوْجاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ، وَقِهِ فِتْنَةَ القَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ» . قال عوف: فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاء رسول الله ﷺ على ذلك الميت»[(١)].

وعن واثلة بن الأسقع أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانَ ابْنَ فُلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ وَحَبْلِ جِوَارِكَ، فَقِهِ فِتْنَةَ القَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ، أَنْتَ أَهْلُ الوَفَاءِ وَالحَقِّ، اللَّهُمَّ فَاغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ؛ فَإِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ**»[(٢)].

وفي الصحيحين[(٣)] عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مرَّ على قبرين فقال: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**».

وبيَّن النبي ﷺ حقيقة هذه الفتنه فقال: «**فَأَمَّا فِتْنَةُ القَبْرِ فَبِي تُفْتَنُونَ، وَعَنِّي تُسْأَلُونَ . فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ أُجْلِسَ فِي قَبْرِهِ غَيْرَ فَزِعٍ وَلَا مَشْعُوفٍ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: فِيمَ كُنْتَ؟ فَيَقُولُ: فِي الإِسْلَامِ . فَيُقَالُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ...**»[(٤)].

وقال عليه الصلاة والسلام في إثبات عذاب القبر: «**إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥/ ٤٠٠-٤٠١)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب: الدعاء للميت، رقم (٣٢٠٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (١٤٩٩)، وصححه الألباني في «المشكاة» (١٦٧٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: ما جاء في غسل البول، رقم (٢١٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٢/ ١٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ» . ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ**» . قالوا: نعوذ **بالله** من عذاب النار . فقال: «**تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ**» . قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر[(١)]... الحديث.

وقال أيضاً: «**إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٢)].

وكان عليه الصلاة والسلام يدعو الله جل وعلا فيقول: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، أَعِذْنِي مِنْ حَرِّ النَّارِ وَعَذَابِ القَبْرِ**»[(٣)].

وقال عليه الصلاة والسلام في صفة عذاب القبر: «**العَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ . فَيُقَالُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنْ النَّارِ، أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً مِنْ**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٦٧) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري بنحوه في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر، رقم (١٣١١)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الاستعاذة، باب: الاستعاذة من النار، رقم (٥٥١٩)، وفي الكبرى (٤/ ٤٦٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٥٨).

الجَنَّةِ» . قال النبي ﷺ: «**فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً . وَأَمَّا الكَافِرُ أَوْ المُنَافِقُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ . فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ . ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ**»[1].

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار فانتهينا إلى القبر ولَمَّا يُلْحَدْ، فجلس رسول الله ﷺ وجلسنا حوله كأنما على رؤوسنا الطير، وفي يده عود يَنْكُتُ به في الأرض، فرفع رأسه فقال: «**اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ**» مرتين أو ثلاثاً - زاد في حديث جرير هاهنا - وقال: «**وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يُقَالُ لَهُ: يَا هَذَا، مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ**»؟ قال هنَّاد: قال: «**وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ . فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الإِسْلَامُ . فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ قال: فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ . فَيَقُولَانِ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ**» . وزاد في حديث جرير: **فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ:** ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [إبراهيم:٢٧]، الآية، ثم اتفقا. قال: **فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ السَّمَاءِ: «أَنْ قَدْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ،**

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٢٧٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه رقم (٢٨٧٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

وَافْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلَى الجَنَّةِ، وَألبِسُوهُ مِنَ الجَنَّةِ». قال: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا . قَالَ: وَيُفْتَحُ لَهُ فِيهَا مَدَّ بَصَرِهِ**».

قال: «**وَإِنَّ الكَافِرَ**»، فذكر موته . قال: «**وَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي؟ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي؟ فَيَقُولَانِ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي . فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: «أَنْ كَذَبَ، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَألبِسُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلَى النَّارِ»**. قال: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا**» . قال: «**وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ**» . زاد في حديث جرير: قال: «**ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكَمُ مَعَهُ مِرْزَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تُرَاباً**» . قال: «**فَيَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ، فَيَصِيرُ تُرَاباً**» . قال: «**ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ**»[1].

تدبر يا عبد الله جوابك في قبرك إن وفقك الله تعالى، واعلم أن في هذا الجواب عظةً وعبرةً، وطمأنينةً وسعادةً.

أما الطمأنينة والسعادة فهي لأهل السنة أتباع المنهج السلفي، الذين يعتمدون في تقرير مسائل الاعتقاد على النقل، ويقدمونه تقديماً مطلقاً، ولا

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٠/ ٤٩٩)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب: المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٥) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه الألباني في «المشكاة» (١٣١).

اعتبار عندهم للأدلة العقلية والمنطقية والجدلية في إثبات وتقرير العقيدة.

وأما العظة والعبرة، بل الحسرة والندامة على من عاش حياته يقرر عقائده من خلال الكلام والمسائل والفرضيات واللوازم العقلية وغيرها، فأقول ناصحاً لهؤلاء جميعاً: تدبر جواب أهل التوفيق في القبر وقارنه بأصولك ومناهجك وتقريراتك، فأين العقل ولوازمه، وأين القواعد الكلامية وترّهاتها؟

وقال عليه الصلاة والسلام في صفة الملكين: «**إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ، أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا المُنْكَرُ وَالآخَرُ النَّكِيرُ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَقُولُ، هُوَ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا . ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعاً فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ . فَيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي فَأُخْبِرُهُمْ . فَيَقُولَانِ: نَمْ كَنَوْمَةِ العَرُوسِ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ . حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ مُنَافِقاً قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لَا أَدْرِي. فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ . فَيُقَالُ لِلْأَرْضِ: الْتَئِمِي عَلَيْهِ. فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ فَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَضْلَاعُهُ، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّباً حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ**»[1].

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب: عذاب القبر، رقم (١٠٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٩١).

فيجب الإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه، واعتقاد ذلك اعتقاداً جازماً لا يقبل الشك، وأن البدن في القبر له تعلق بالروح، وأنه تبع له.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في مسألة تعلق الروح بالبدن:«إن الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق متغايرة الأحكام:

أحدها – تعلقها به في بطن الأم جنيناً.

الثاني – تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث – تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه ومفارقة من وجه.

الرابع – تعلقها به في البرزخ؛ فإنها وإن فارقته وتجردت عنه فإنها لم تفارقه فراقاً كليّاً بحيث لا يبقى لها التفات إليه البتة، وقد ذكرنا في أول الجواب من الأحاديث والآثار ما يدل على ردها إليه وقت سلام المسلم، وهذا الرد إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة.

الخامس – تعلقها به يوم بعث الأجساد وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه؛ إذ تعلق لا يقبل البدن معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً.

وأما قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الزمر:٤٢]، فإمساكه سبحانه التي قضى عليها الموت لا ينافي ردها إلى

جسدها الميت في وقت ما ردّاً عارضاً لا يوجب له الحياة المعهودة في الدنيا، وإذا كان النائم روحه في جسده وهو حي وحياته غير حياة المستيقظ؛ فإن النوم شقيق الموت، فهكذا الميت إذا أعيدت روحه إلى جسده كانت له حال متوسطة بين الحي وبين الميت الذي لم ترد روحه إلى بدنه، كحال النائم المتوسطة بين الحي والميت . فتأمل هذا يزيح عنك إشكالات كثيرة»[1].

مسألة - هل فتنة القبر عامة؟ أي هل كل ميت يُفتن في قبره؟

الجواب: كل ميت يُفتن في قبره، وهو الأصل الواجب اعتقاده، ويُستثنى منهم:

١ - **الشهداء**؛ فقد قيل للنبي ﷺ: ما بال المؤمنين يُفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ فقال: «**كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً**»[2]. فكفاه الله عز وجل الفتنة بجهاده وثباته وصدقه فيه.

وهذا لمن ثبت أنه شهيد؛ لأن الناس اليوم يتساهلون في كلمة شهيد وهذا لا ينبغي؛ لأن الشهادة من المسائل الغيبية التوقيفية، وليس لنا أن نحكم بها على أحد أو نشهد بها لأحد إلا بنص صحيح.

٢ - **المرابطون**؛ فعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**كُلُّ**

(١) الروح (ص٤٣-٤٤).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب: الشهيد، رقم (٢٠٥٣)، وفي «الكبرى» (١/ ٦٦٠) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٤٨٣).

المَيِّتِ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا المُرَابِطَ؛ فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيُؤَمَّنُ مِنْ فَتَّانِ القَبْرِ»[1]. وفي رواية الإمام أحمد: «**وَيُوقَى فِتْنَةَ القَبْرِ**»[2].

وفي صحيح مسلم عن سلمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الفَتَّانَ**»[3].

٣- **من مات يوم الجمعة؛** لقول النبي ﷺ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللهُ فِتْنَةَ القَبْرِ**»[4].

٤- **وأما الأنبياء** فإنهم لا يُفتنون لعظيم فضلهم على الشهداء وغيرهم، ولأن الناس إنما يُسألون عنهم، فهم مسؤول عنهم وليسوا مسؤولين. وكذلك الخطاب في النصوص: «**إِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ**»[5]؛ فإن الخطاب للأمة، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في فضل الرباط، رقم (٢٥٠٠)، والترمذي في سننه كتاب فضائل الجهاد، باب: فضل من مات مرابطاً، رقم (١٦٢١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٥٦٢).

(٢) «المسند» (٦/ ٢٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: فضل الرباط في سبيل الله عز وجل، رقم (١٩١٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٦٩)، والترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب: من مات يوم الجمعة، رقم (١٠٧٤) من حديث عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٧٧٣).

(٥) متفق عليه من حديث أسماء رضي الله عنها، تقدم تخريجه (ص٢٠٨).

٥- **الصديقون**، ألحقهم جمهورُ علماء أهل السنة؛ لأن الصديق أعلى مرتبةً من الشهيد، ولأنهم صادقون مصدقون، وعلى علم ويقين وإيمان جازم . وقال قوم: إنهم غير داخلين؛ لأنه لم يرد نص خاص فيهم، والله تعالى أعلم.

٦- **الأطفال والمجانين**، وهؤلاء أيضاً محل اختلاف بين أهل العلم، والراجح أنهم لا يُفتنون لسقوط التكاليف عنهم في الدنيا . وأجاب قوم بأن سقوط التكاليف في الدنيا لا يقاس عليها حال البرزخ، والله تعالى أعلى وأعلم.

مسألة - هل فتنة القبر عامة لجميع الأمم؟

ذكر بعض أهل العلم أن فتنة القبر تحصل لكل الأمم، وكثير من أهل السنة قالوا: نقف عند النصوص الشرعية، ولم يثبت في النصوص ما يدل على أنها عامة، والذي ثبت أنها تكون لأمة محمد ﷺ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «**قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ**»، وقوله أيضاً: «**إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا**»، فكلام النبي ﷺ موجه لهذه الأمة، وفيه معنى التخصيص.

وقال قوم: بل يُفتنون . وهو الراجح؛ فإذا كانت هذه الأمة وهي خير الأمم وأكرمها وأفضلها تُفتن، فغيرها من باب أولى.

والخلاف في هذه المسألة لا يضر، فمن وقف عند النصوص وسكت

عما لم يرد فله ذلك، ومن أخذ بقياس الأولى فله ذلك، فلكل قول وارد وسلف، والعلم عند الله عز وجل.

** ** **

الشفاعة

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَالإِيمَانُ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِقَوْمٍ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا احْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحْماً، فَيُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَى نَهْرٍ عَلَى بَابِ الجَنَّةِ كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ، كَيْفَ شَاءَ اللهُ، وَكَمَا شَاءَ، إِنَّمَا هُوَ الإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِهِ**».

الشرح:

من أصول أهل السنة والجماعة في باب الإيمان والاعتقاد: التصديق الجازم بشفاعة النبي ﷺ، وأنه يشفع للخلق يوم القيامة، كما أنه يشفع لأقوام فيخرجون بشفاعته من النار . وهذا التصديق ينبغي أن يكون على مقتضى الأثر كما ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ، أي على مقتضى النصوص الشرعية من غير زيادة ولا نقصان، ولا إفراط أو تفريط، ومن غير تكييف، ولا لوازم، ولا أصول عقلية أو غيرها.

وقد ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مسألة الإيمان بالشفاعة لأنه قد ظهرت فرق تنكر شفاعة النبي ﷺ لمن يدخل النار، وهم الوعيدية من المعتزلة ومن وافقهم . وقالوا: كيف يدخلون النار ثم يخرجون منها؟ مع أن النصوص في إثبات خروجهم من النار بعد دخولهم فيها واضحة وصريحة، فأنكروها وردوها بناءً على أصول فاسدة ظنوها صحيحةً ولازمةً، على الرغم من

تضافر الأدلة من القرآن والسنة، وتواتر الأحاديث في إثباتها وبيانها وتقريرها.

والشفاعة هي: «السعي والوساطة في حصول نفع أو دفع ضر، سواء كانت الوساطة بطلب من المنتفع بها أم كانت بمجرد سعي المتوسط . ويقال لطالب الشفاعة: مستشفع . وهي مشتقة من الشفع؛ لأن الطالب يأتي وحده فإذا لم يجد قبولاً ذهب فأتى بمن يتوسل به، فصار ذلك الثاني شافعاً للأول أي مصيّره شفعاً»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشفاعة: إعانة الطالب حتى يصير معه شفعاً بعد أن كان وتراً، فإن أعانه على بر وتقوى كانت شفاعةً حسنةً، وإن أعانه على إثم وعدوان كانت شفاعةً سيئةً»[2].

وقال: «فُسرت الشفاعة الحسنة بشفاعة الإنسان للإنسان ليجتلب له نفعاً أو يخلصه من بلاء، كما قال الحسن ومجاهد وقتادة وابن زيد . فالشفاعة الحسنة إعانة على خير يحبه الله ورسوله من نفع من يستحق النفع، ودفع الضر عمن يستحق دفع الضرر عنه . والشفاعة السيئة إعانته على ما يكرهه الله ورسوله، كالشفاعة التي فيها ظلم الإنسان، أو منع الإحسان الذي يستحقه»[3].

(١) التحرير والتنوير (١/ ٤٧٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٠٠).
(٣) المصدر السابق (٧/ ٦٥).

إذن الشفاعة هي: الطلب والحث للغير، وقد تكون في جلب الخير لـه، أو تكون في حمله على فعل الشر والظلم، ولكـن المـشهور في الـشفاعة أنهـا طلب الخير للغير على وجه الخصوص، فيسأل السائل أي الـشافع ويـسعى في تحصيل منفعة أو مصلحة لغيره، أي المتعارف عليه عند العامة بالواسطة، فيتوسط شخص ذو مكانة ومنزلة وقدرة عند شخص ثالث يملـك ويقـدر على إيصال الخير أو دفع الضر.

والشفاعة في الاصطلاح تقع سواء كان طلب الخير للغير في الدنيا- أي في المنافع الدنيوية - أو كان الطلب لخير ونفع في الآخرة.

وأما ما يراد به في هذا الأصل الشرعي الاعتقادي وما يجب الإيمان بـه، وما أنكره أقوام ممـن خولـف بهـم عـن صراط الله تعـالى المـستقيم وهديـه القويم، إنما هو طلب الخير وإيصال النفع في الآخرة على وجه الخـصوص، والأخص منها - أي خصوص الخـصوص فيهـا - هـو الخـير والنفـع لمـن يدخل النار من عصاة الموحدين بإخراجهم منها.

وأركان الشفاعة أربعة:

١- الشافع.

٢- المشفوع عنده.

٣- المشفوع له.

٤- الحاجة المشفوع لأجلها.

والشفاعة في النصوص الشرعية قسمان:

١ - **شفاعة منفية**، وهي المُطْلقة عن القيود والشروط، وهي التي جاءت منفيّةً في القرآن والسنة.

٢- **شفاعة مثبتة** وهي المقيدة، وهي التي أثبتها الله عز وجل وأثبتها رسوله ﷺ، أي جاءت بصيغة الإثبات ولم تُسبق بأداة نفي، لكنها مقيدة ومشروطة بشروط قد تقترن بذكرها، أو تكون منفردةً في نصوص أخرى في ذات الباب، وقد تكون واجبةً، وقد تكون مباحةً، وهي في الحقيقة تكريم للشافع، ورحمة من الله للمشفوع فيه وله.

أما الشفاعة المطلقة المنفية فإنها شفاعة بدعية شركية، ليست مقيدةً بقيود، والأصل فيها أن تحصل بجاه، أي يكون للشافع جاه عند المشفوع عنده، أو تكون هناك مصلحة متبادلة بين الشافع وبين المشفوع عنده . وهذا النوع من الشفاعة مشهور وسائغ عند الناس، وهو موجود عند كل الأمم.

وهذه الشفاعة هي المنفية في حق الله تبارك وتعالى؛ لأنه لا يوجد من الناس من عنده الجاه الذي يجعله يتصرف في حق من حقوق الله جل وعلا، أو يفرض فيه الشافع على الله تعالى أن ينفع فلاناً، أو يعطي فلاناً، هذا لا يمكن أن يحصل، وإنما يكون هذا بين المخلوقين، هذا من وجه.

ومن وجه آخر فإن هذه الشفاعة تحصل أحياناً بين الناس لوجود مصلحة متبادلة، وهذا ممتنع في حق الله تبارك وتعالى؛ فإنه جل وعلا غني عن الخلق . إذن فهي شفاعة مطلقة بمعنى أن الشافع يفتح الباب ويدخل

على من يملك وعنده المنفعة ويقول له: (اقبل شفاعتي في فلان، أعط فلاناً، ساعد فلاناً)، فهي إما شركية، وإما بدعية وذلك إن كانت من باب الوسائل، وهذه كلها نفاها وأبطلها ربنا تبارك وتعالى كما في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٥٤].

وقوله عز من قائل: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[البقرة: ٤٨].

وقوله سبحانه: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾[غافر: ١٨].

وقوله جل وعلا: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[المدثر: ٤٨].

وأما الشفاعة المثبتة فقد أثبتها الله عز وجل وأثبتها رسوله عليه الصلاة والسلام وهي مشروطة ومقيدة . ولله تبارك وتعالى مِنَّةٌ على الشافع وعلى المشفوع له؛ فالشافع قد كرمه الله إذ أذن له بالشفاعة في ذلك اليوم العظيم، والناس كلهم في شدة وحاجة وكرب عظيم، ثم يقف ويشفع لهؤلاء كلهم ويطلب من الله أن يخفف عنهم، فهي لا شك منزلة عالية . وأما المشفوع له فلأنه دخل النار بذنوبه أو لم يكن بينه وبين دخول النار إلا شعرة، فأدركته رحمة الله تعالى بتلك الشفاعة فانتقل من العذاب إلى الرحمة، ومن النار إلى الجنة، فهذا أيضاً تكريم من الله تعالى ورحمة منه ومِنَّةٌ.

والشفعاء يوم القيامة كثيرون، فالأنبياء والملائكة يشفعون، وأهل الفضل والعلم والشهداء وبعض الآباء والأبناء يشفعون، والمؤمنون عامّةً يخصهم الله تعالى أيضاً بالشفاعة لغيرهم.

وللشفاعة يوم القيامة شرطان:

١- شرط في الشافع.

٢- وشرط في المشفوع فيه وله.

فأما الشرط الذي في الشافع فهو إذن الله تبارك وتعالى له بالشفاعة؛ فلا يشفع يومئذ إلا من يأذن الله تعالى له بالشفاعة، قال الله جل وعلا: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾[طه: ١٠٩]، وقال سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥]، وقال عز من قائل: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾[سبأ: ٢٣]، وقال عز وجل: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾[النجم: ٢٦].

فمن أذن الله تبارك وتعالى له فهو الذي يشفع، ويشفع في الوقت الذي يأمر به الله تعالى أن يشفع فيه، كما أنه يشفع بإذن الله لكن ليس لكل أحد، بل يشفع فقط فيمن رضي الله أن يشفع له وهذا هو الشرط الثاني، رضا الله تبارك وتعالى عن المشفوع له، ومعلوم أن الله عز وجل لا يرضى لعباده الكفر، ولا الشرك، ولا البدعة، وإنما يرضى منهم الإسلام والإيمان والسنة.

والناس في هذا الأصل طرفان ووسط:

١- **جفاة وعيدية**، ومذهبهم يقوم على التفريط والجفاء في حق الشفعاء، وفي حق النصوص الشرعية وعدم تعظيمها والوقوف عندها فأنكروا الشفاعة.

٢- **غلاة مرجئة**، قابلوا أولئك فأثبتوا الشفاعة المنفية، وغلوا غلوّاً عظيماً في حق الشفعاء، وتوسعوا في باب الشفاعة بلا شروط ولا قيود، وجعلوها خاصّةً في أئمتهم وأساطينهم وشيوخهم وأتباع مذاهبهم وطريقتهم.

٣- **وأما أهل الحق** فإنهم توسطوا في هذا الباب، وجمعوا بين النصوص كما هو شأنهم في جميع أبواب الدين والاعتقاد، وجانبوا بفضل الله تعالى الإساءة التي عند الطرفين: الجفاة، والغلاة؛ لأنهم وقفوا عند نصوص الوحي تعظيماً وتصديقاً، ونفياً وإثباتاً حسب النصوص الواردة: أوصافاً، وشروطاً، وقيوداً.

فالشفاعة عندهم بشروطها ولأهلها بعد إذن الله تعالى، وتحديده للشافع فيمن يشفع . فشرطان في الشافع وهما: الإذن، والتحديد . وشرط في المشفوع له وفيه وهو الرضا عنه وعن فعله ودينه وتوحيده كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الطور:٧].

والأصل في النفاة والمخالفين أنهم نفوا الشفاعة نفياً عامّاً بل نفوا حتى النصوص التي أثبتت الشفاعة؛ لأنها تتعارض مع مذهبهم وقواعدهم التي

استمدوها من عقولهم . فقالوا: لا يخرج من النار من دخلها وإن كان موحداً! واستدلوا بالنصوص التي نفت الشفاعة وتركوا بقية النصوص التي فيها إثبات الشفاعة، فنظروا إلى النصوص بعين عوراء . ولهؤلاء ومن وافقهم نقول: نعم، هناك نصوص شرعية نفت الشفاعة، لكنها هي الشفاعة المنفية المطلقة الشركية، أما الشفاعة المقيدة فإن النصوص الشرعية قد جاءت بإثباتها وبيانها، فأين الإيمان، وأين التسليم لما جاء عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ؟

ومنهم من استدل بقول الله تبارك وتعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾[آل عمران: ١٩٢] . فقالوا: (مَنْ) نكرة تفيد العموم، إذن كل من أدخله الله تعالى النار فقد أخزاه، ومن أخزاه الله فلا نصير له، ومَنْ ذا الذي ينصره من بعد الله؟! فكيف يُشفع في هؤلاء الذين أخزاهم الله تعالى؟! وزعموا أن هؤلاء غير داخلين في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾[الأنبياء: ٢٨]؛ لأن من رضي عنه الله فإنه لا يخزيه فيشفع فيه، والخزي يتنافى مع الرضا.

ونقول جواباً عن هذه الشبهة:

أولاً – يجب أن يجمعوا بين النصوص الشرعية كلها وسيرون أن الشفاعة المثبتة أيضاً لا تقع ولا تكون إلا لمن رضيه الله، وأنه فرق كبير بين الشفاعة المثبتة وبين الشفاعة المنفية.

ثانياً – النصوص التي استدلوا بها على نفي الشفاعة كلها في الشفاعة

غير النافعة وغير المقبولة؛ لأنها جاءت في الكفار والمشركين ولا علاقة بها بعصاة الموحدين.

ثالثاً – الخزي المطلق العام إنما يكون للكفار، وأما عصاة الموحدين فإن دخولهم النار ليس من باب الخزي، وإنما هو من باب تطهيرهم مما قد علق بهم من المعاصي والسيئات والآثام؛ لذلك بعد ما يخرجهم الله عز وجل من النار يلقيهم في نهرٍ ليطهرهم من الذنوب؛ فكل النصوص العامة تُقيد بهذه الأدلة الخاصة المقيدة، ولا تضارب حينئذ بين النصوص والأدلة الشرعية. وضرب النصوص بعضها ببعض هو مذهب أهل البدع، وليس من مذهب أهل السنة والجماعة ، بل ليس من مذهب العقلاء.

عن حماد بن زيد قال: قلت لعمرو بن دينار: أسمعت جابر بن عبدالله يحدث عن رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُخْرِجُ قَوْماً مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ**»؟ قال: نعم[1].

وعن يزيد الفقير قال: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس. قال: فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبدالله يحدث القوم – جالس إلى سارية – عن رسول الله ﷺ . قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين . قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿**رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ**

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم (٦١٩٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلةً فيها، رقم (١٩١).

أَخْزَيْتَهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [آل عمران:١٩٢]، و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم . قال: فهل سمعت بمقام محمد عليه السلام (يعني الذي يبعثه الله فيه)؟ قلت: نعم . قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يُخْرِجُ اللهُ به مَنْ يُخْرِجُ»[(١)].

رابعاً – نقول: انظروا إلى أحاديث النبي ﷺ الصحيحة؛ فإنه قد ذكر شفاعاته التي تكون يوم القيامة وهي كثيرة، وأن منها ما يكون لمن دخل النار.

شفاعات النبي ﷺ:

يعتقد أهل السنة والجماعة أن شفاعات النبي ﷺ كثيرة متعددة، منها:

١ – الشفاعة العظمى لأهل الموقف:

وهذه شفاعة عامة تعم جميع أهل الموقف مؤمنهم وكافرهم بتعجيل الحساب، ودليلها قوله عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ . فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ . فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللهِ . فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ . فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ:**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلةً فيها، رقم (١٩١).

لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ . فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا . فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ . فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِداً . فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ . فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِداً . فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ . فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِداً . فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ . فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ... ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِداً. فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي، لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[1].

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب: كلام الرب عز و جل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم (٧٠٧٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلةً فيها، رقم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

٢- شفاعته عليه الصلاة والسلام لأهل الجنة بدخولها.

وهذه أيضاً عامة ولكنها تعم أهل الجنة للإذن بدخولها؛ فإن أهل الجنة لا يدخلون الجنة إلا بعد أن يشفع لهم النبي ﷺ في دخولها، فيستفتح لهم الجنة بشفاعته . وهذا تكريم لنبينا عليه الصلاة والسلام فعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعاً**». وفي رواية أخرى :«**أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الجَنَّةِ**»(١).

٣- شفاعته عليه الصلاة والسلام لأناس ليدخلوا الجنة بلا حساب.

كما هو الشأن في حق عكاشة بن محصن رضي الله عنه، يشفع له النبي ﷺ بدعائه وربما لغيره، فيشفع لهم بدخول الجنة بلا حساب ولا عذاب.

٤- شفاعته عليه الصلاة والسلام في قوم استحقوا دخول النار فلا يدخلونها بشفاعته، وفي قوم يدخلونها فيخرجون منها بشفاعته.

وهو مقام تكريم من الله سبحانه لنبينا عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم العظيم، قال عليه الصلاة والسلام: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»(٢). وهذا يشمل من دخل النار ومن لم يدخلها.

---

(١) أخرجهما مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قول النبي ﷺ: «**أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعاً**»، رقم (١٩٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢١٣)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في الشفاعة، رقم (٤٧٣٩)، والترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم (٢٤٣٥) من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الألباني في «المشكاة» (٥٥٩٨).

٥- يشفع ﷺ في أقوام لرفع درجاتهم في الجنة بعد دخولها.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والنوع الثاني: شفاعته لقوم من المؤمنين في زيادة الثواب، ورفعة الدرجات. وهذا قد يُستدل عليه بدعاء النبي عليه الصلاة والسلام لأبي سلمة في قوله: «**اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَة، وَارْفَعْ دَرَجَته فِي المَهْدِيِّينَ**»[(١)]، وقوله في حديث أبي موسى: «**اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِر، وَاجْعَلْهُ يَوْم القِيَامَة فَوْق كَثِير مِنْ خَلْقك**[(٢)]»[(٣)].

٦- شفاعته ﷺ لعمه أبي طالب.

فعن العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلت: يا رسول الله، إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك فهل نفعه ذلك؟ قال: «**نَعَمْ، وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَحْضَاحٍ**»[(٤)].

وقال في رواية: «**وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم (٩٢٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: غزوة أوطاس، رقم (٤٠٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (٢٤٩٨).

(٣) تهذيب سنن أبي داود (٢/ ٤٢٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم (٢٠٩).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: قصة أبي طالب، رقم (٣٦٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم (٢٠٩).

وفي روايـة أخـرى: «**لَعَلَّـهُ تَنْفَعُـهُ شَـفَاعَتِي يَـوْمَ القِيَامَـةِ؛ فَيُجْعَـلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ**»(١).

٧- شفاعته عليه الصلاة والسلام لأهل المدينة إذا ماتوا فيها.

قال عليه الصلاة والسلام: «**مَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُـوتَ بِالمَدِينَـةِ فَلْيَمُـتْ بِهَا؛ فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا**»(٢).

واختلف أهل العلم هل هذا خاص بأهل المدينة إذا ماتوا فيهـا، أم أنـه عام في كل من مات فيها ولو كان من غير أهلها.

٨- شفاعته ﷺ في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم.

قيل: إنهم أهل الأعراف الذين حُجبوا عـن الجنـة لتـساوي حـسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم أن يدخلوا الجنة ابتداءً فيدخلهم الله تعالى الجنة.

٩- شفاعته ﷺ فيمن قال: لا إله إلا الله، ولم يعمل خيراً قط.

كما قال عليه الصلاة والسلام: «**فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَـالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي، لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَـنْ**

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: قصة أبي طالب، رقـم (٣٦٧٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: شفاعة النبي ﷺ لأبي طالـب والتخفيـف عنه بسببه، رقم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٠٤، ٧٤)، والترمذي في سننه، كتاب المناقـب، بـاب: في فضل المدينة، رقم (٣٩١٧)، وابن ماجة في سننه، كتاب المناسك، بـاب: فـضل المدينـة، رقـم (٣١١٢) إلا أن فيه: «**فَإِنِّي أَشْهَدُ**» بدل: «**فَإِنِّي أَشْفَعُ**» من حـديث ابـن عمـر رضي الله عنهما، وصـححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٠١٥).

قَالَ :لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[1].

١٠- شفاعته ﷺ في إخراج عصاة الموحدين.

وهذه متعددة، وأهلها على أقسام بحسب إيمانهم كما جاء في الحديث:

١- «مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ».

٢- «مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ».

٣- «مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ».

٤- «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

وفي رواية أخرى:

١- «مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ».

٢- «مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ».

٣- « مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ».

فيخرجهم الله تبارك وتعالى بشفاعة محمد ﷺ، حتى لا يبقى في النار إلا من حبسه القرآن[2] فوجب عليه الخلود . ثم يقول الله عز وجل: «**شَفَعَت المَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.**

(١) متفق عليه، تقدم تخريجه (ص٢٢٩).

(٢) «معناه: من أخبر القرآنُ أنه مخلد في النار وهم الكفار» . شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ٥٨).

فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِن النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْماً لَمْ يَعْمَلُوا خَيْراً قَطُّ»[1].

فنقول لمن أنكر تلك الشفاعات أو بعضها: اتقوا الله، واعلموا أنه يجب عليكم أن تؤمنوا بشفاعات النبي ﷺ وبكل الشفاعات التي أثبتها الله عز وجل في القرآن ، وأثبتها رسوله ﷺ، وأما ضرب النصوص بعضها ببعض فلا شك أن هذا لا يجوز، وليس هذا من مذهب أهل السنة.

وأما الطائفة الثانية أهل التفريط الذين أثبتوا الشفاعة ولكنهم أطلقوها، وفتحوا الباب فأثبتوها لشيوخهم وأئمتهم متى ما أرادوا، وفيمن أرادوا، يقول أبو اليزيد البسطامي: «وددت أن قد قامت القيامة حتى أنصب خيمتي على جهنم... فسأله رجل: ولم ذاك يا أبا يزيد؟ فقال: إني أعلم أن جهنم إذا رأتني تخمد وأكون رحمةً للخلق»[2]. وهكذا جعلوا لشيوخ الطرق ومن زعموهم أولياء لله شفاعات للأتباع والمحبين بمجرد الانتساب والتعظيم والتزام الطريقة وغيرها، بل وجعلوا شفاعتهم تفوق شفاعة النبي ﷺ.

والحاصل أن كلا الطائفتين أساءت وخالفت المنهج الحق، فهولاء غلوا وأفرطوا، وأؤلئك جفوا وفرَّطوا، وكلا المذهبين فاسد مجانب للحق

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري بنحوه في صحيحه، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، رقم (٧٠٠١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) ذكره ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٤١٤).

ومقتضى النصوص الشرعية، وعلى خلاف ما كان عليه السلف الصالح.

أما أهل الحق، أهل السنة والجماعة فإنهم توسطوا تلك الطائفتين، فلم يغلوا ولم يجفوا، ولم يفرِّطوا ولم يُفْرِطوا، بل أثبتوا الشفاعة ولم ينفوا شيئاً مما ورد فيها من النصوص الشرعية، ولم يثبتوها إلا لمن أثبتها الله عز وجل له، وأثبتها له رسوله ﷺ.

تنبيهات:

التنبيه الأول - إن ثبوت الشفاعة والإيمان بها لا يعني جواز واستحباب طلبها؛ ففرق بين الإيمان وإثبات الشفاعة وبين طلبها ممن ثبتت له؛ فكون الشفاعة ثابتة لنبينا عليه الصلاة والسلام لا يعني هذا أنك تطلبها منه، بل إنَّ طلبها قد يكون سبباً لحرمانك من شفاعته؛ لأن طلبها منه أو من غيره بدعة وقد يصل إلى الشرك والعياذ بالله، فإن كان ولا بد فقل: اللهم شفِّع فيَّ محمداً ﷺ، أي تطلب من الله تبارك وتعالى أن يجعل محمداً ﷺ شفيعاً لك . فالشفاعة لا تُطلب إلا من مالكها الذي يهبها لمن شاء تكريماً وتفضيلاً منه جل وعلا . ولأن الطلب دعاء وتوجه، والأصل في الدعاء والطلب والتوجه ألا يكون إلا إلى الله تعالى؛ فهو وحده المستحق للدعاء والطلب.

التنبيه الثاني - على الرغم من ثبوت الشفاعة بشروطها وقيودها، وكثرة الشفعاء رحمة من الله عز وجل؛ فإن الأولى أن لا تطلب الشفاعة؛

فأنت عندما تدعو الله جل وعلا وتسأله أن يُشَفِّع فيك النبي ﷺ فأنت تريد أن تنال رحمة الله عز وجل، فلماذا لا تسأله الأكمل؟ والأكمل أن تكون أنت شافعاً لغيرك، فاسأل الله أن يجعلك من الشافعين لا من المشفوع لهم وفيهم؛ فإن هذا أفضل وأعظم وأكمل؛ لأن الذين يُشفع لهم هم أهل المعاصي، فيشفع لهم النبي ﷺ، وتشفع لهم الملائكة، والشهداء والصالحون، فلماذا تضع نفسك موضع العصاة فتبحث عن أحد يشفع لك؟! النبي ﷺ لمّا علَّمنا سؤال الله تعالى الجنة قال: «**إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ، أُرَاهُ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**»(١).

فارتقِ واعْلُ بهمتك، وسل الله تعالى أن تكون شافعاً لا أن تكون مشفوعاً فيه؛ فإنه الكمال والتكريم والسمو، ومعلوم أن اليد العليا خير من اليد السفلى، ومعلوم أيضاً أن الرضا بالدونِ دُونٌ، والأصل في الدعاء والطلب أن يكون في الأعلى والأكمل والأفضل، كما أدبنا رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه.

والخلاصة أنها وصية ودعوة للارتقاء والسمو وطلب الكمال، فإن كنت لا بد طالباً وسائلاً الله تعالى في باب الشفاعة، فاسأله جل وعلا أن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله، رقم (٢٦٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تكون في مقامات الشافعين أهل التكريم والفضل والعلو، لا أن تكون ممن ينتظر ويتطلع إلى من يشفع فيه وله، وإن كان في كلٍّ خير . كما هو الحال بالنسبة للجنة، اسأل الله تعالى أن تكون في أعلى وأكمل المقامات فيها، وإن كان مجرد الدخول فيها خير؛ فإن من زُحزح عن النار فهو في خير عظيم. والله تعالى أعلى وأعلم.

** ** **

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
«كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهِ...».	٣١ حاشية
«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي...».	٤٣، ٤٧، ٦٢، ٩٤-٩٥
«مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليومَ وَأَصْحَابِي».	٦٢
«النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَت النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ...».	٦٣
«مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».	٦٥
«هَذَا سَبِيلُ اللهِ مُسْتَقِيماً».	٦٦
«وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».	٦٧
«مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».	٦٧
«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ».	٦٧
«مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».	٦٨
«إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ».	٧١
«أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ المِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقّاً».	٧١
«مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الجِدَالَ».	٧١، ١٢٤
«المِرَاءُ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ».	٧٢، ١٢٤
«لَا تُجَادِلُوا فِي القُرْآنِ؛ فَإِنَّ جِدَالاً فِيهِ كُفْرٌ».	٧٢
«تَوَضَّئُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ».	٨٣

الحديث	الصفحة
«لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ».	٨٤
فلما نزل الوحي قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.	٨٨-٨٩
«مَا المَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ».	٨٩
« يَا مُعَاذُ، تَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ، وَمَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ»؟	٩٠
«وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً...».	٩١
«السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ».	٩٥
«اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».	١٠٣
«كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ».	١٠٥
«إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».	١٠٥
«إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ».	١٠٧
«وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».	١١٧
«القَدَرُ عَلَى هَذَا، مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا أَدْخَلَهُ اللهُ تَعَالَى النَّارَ».	١١٩
«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً...».	١٢٣
«إِذَا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا».	١٠٢، ١١٢، ١٢٤
«إِذَا نَزَلَ أَحَدُكُمْ مَنْزِلاً فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْهُ».	١٣٨

الحديث	الصفحة
«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ...».	١٤٧، ١٦٩
«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَاناً».	١٤٨
«إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ - قَالَ: - يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «تُرِيدُونَ شَيْئاً أَزِيدُكُمْ»؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟...».	١٤٨
«هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»؟	١٥١
«حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».	١٥٧
«نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ».	١٦٣، ١٦٥، ١٦٧
«إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا».	١٦٧
«إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا».	١٧١
«إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، اقْرَأوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾».	١٧٦-١٧٧
«مِمَّ تَضْحَكُونَ؟... وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ».	١٧٧
«كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ».	١٧٧
«وَالحَمْدُ للهِ تَمْلأُ المِيزَانَ».	١٧٧
«مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الخُلُقِ».	١٧٨
«إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلاً مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ،	١٧٨

الحديث	الصفحة
فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ».	
«يُؤْتَى بِالمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ... ».	١٨٠
«قَدْرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ مِنَ اليَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ».	١٩١
«مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ مَسِيرَةَ شَهْرٍ...».	١٩٢ ص١٩٤
«إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضاً، وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً».	١٩٢، ١٩٣
«إِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ».	١٩٣
«أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَلأُنَازِعَنَّ أَقْوَاماً، ثُمَّ لأُغْلَبَنَّ عَلَيْهِمْ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي أَصْحَابِي. فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ».	١٩٤
«يَا رَبِّ، أُمَّتِي . فَيَقُولُ أَوْ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ».	١٩٤-١٩٥
«أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ وَرَدَ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَداً، وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ».	١٩٥
«إِنَّهُمْ مِنِّي . فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ . فَأَقُولُ: سُحْقاً سُحْقاً لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي».	١٩٦

الحديث	الصفحة
«تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الحَوْضَ وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ إِبِلَ الرَّجُلِ عَنْ إِبِلِهِ...»	١٩٧
«إِنْ يَعِشْ هَذَا لَا يُدْرِكْهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ».	٢٠٥
«اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الكَسَلِ وَالهَرَمِ وَالمَأْثَمِ وَالمَغْرَمِ، وَمِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ وَعَذَابِ القَبْرِ...».	٢٠٨
«قام رسول اللهِ ﷺ خطيباً فذكر فتنة القبر التي يفتتن فيها المرء، فلما ذكر ذلك ضَجَّ المسلمون ضَجَّةً».	٢٠٨
«إِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ».	٢٠٨، ٢١٦، ٢١٧
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلْجٍ وَبَرَدٍ...».	٢٠٨-٢٠٩
«اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانَ ابْنَ فُلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ وَحَبْلِ جِوَارِكَ، فَقِهِ فِتْنَةَ القَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ، أَنْتَ أَهْلُ الوَفَاءِ وَالحَقِّ...».	٢٠٩
«إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ...».	٢٠٩
«فَأَمَّا فِتْنَةُ القَبْرِ فَبِي تُفْتَنُونَ، وَعَنِّي تُسْأَلُونَ . فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ أُجْلِسَ فِي قَبْرِهِ غَيْرَ فَزِعٍ وَلَا مَشْعُوفٍ...».	٢٠٩
إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ».	٢٠٩-٢١٠
«إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ... ».	٢١٠

الحديث	الصفحة
«اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، أَعِذْنِي مِنْ حَرِّ النَّارِ وَعَذَابِ القَبْرِ».	٢١٠
«العَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ».	٢١٠-٢١١
«اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ...».	٢١١-٢١٢
«إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ، أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا المُنْكَرُ وَالآخَرُ النَّكِيرُ».	٢١٣
«كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً».	٢١٥
«كُلُّ المَيِّتِ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا المُرَابِطَ؛ فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيُؤَمَّنُ مِنْ فَتَّانِ القَبْرِ».	٢١٥-٢١٦
«وَيُوقَى فِتْنَةَ القَبْرِ».	٢١٦
«رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الفَتَّانَ».	٢١٦
«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللهُ فِتْنَةَ القَبْرِ».	٢١٦
«إِنَّ اللهَ يُخْرِجُ قَوْماً مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ...».	٢٢٧
«إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ . فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا».	٢٢٨-٢٢٩، ٢٣٢-٢٣٣
«أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعاً».	٢٣٠
«أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الجَنَّةِ».	٢٣٠

الحديث	الصفحة
«شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي».	٢٣٠
«اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَة، وَارْفَعْ دَرَجَته فِي المَهْدِيِّينَ».	٢٣١
«اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِر، وَاجْعَلْهُ يَوْم القِيَامَة فَوْق كَثِير مِنْ خَلْقك».	٢٣١
«نَعَمْ، وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَحْضَاحٍ».	٢٣١
«وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ».	٢٣١
«لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ؛ فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ».	٢٣٢
«مَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالمَدِينَةِ فَلْيَمُتْ بِهَا؛ فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا».	٢٣٢
«شَفَعَت المَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ. فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِن النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْماً لَمْ يَعْمَلُوا خَيْراً قَطُّ».	٢٣٣-٢٣٤
«إِذَا سَالتُمُ اللهَ فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ، أُرَاهُ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ».	٢٣٦

** ** **

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
توطئة	٥
مقدمة	٧
القسم الأول	١٥
أولاً - ترجمة الإمام أحمد ونبذة مختصرة عن محنته	١٧
نشأته وبعض صفاته	١٧
شيوخه	١٨
زوجاته وولده	١٩
تلاميذه	١٩
ما قيل عنه	٢٠
ذكر شيء من أخلاقه وأفعاله	٢٥
ثانياً - دراسة عن الأصول	٣٥
القسم الثاني: مقدمة في أصول المنهج	٥٧
الانتساب إلى الصحابة رضي الله عنهم والتمسك بما كانوا عليه والاقتداء بهم وترك البدع وما خالفهم	٥٩
ترك البدع وهجر أهلها واعتقاد أن كل بدعة ضلالة	٦٧

ترك الخصومات والجدال في الدين ٧١
بيان السنة ومنزلتها والاحتجاج بها ٧٧
عدم القياس على السنة ومعارضتها وضرب الأمثال لها ٨٣

القسم الثالث: الشرح والتعليق على متن أصول السنة في مسائل الاعتقاد ٩٧

الإيمان بالقدر ٩٩
خلاصة مذهب أهل السنة في الإيمان بالقدر ١٠٨
فرقة نفاة القدر (غلاة النفاة) ١١١
فرقة الغلاة في الإثبات (الجبرية) ١١٣
مذهب أهل الحق ١١٦
الإيمان بأن القرآن كلام الله وليس بمخلوق ١٢٧
الإيمان برؤية الله عز وجل في الآخرة ١٤٥
المسألة الأولى: إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة في الموقف وفي الجنة ١٤٦
المسألة الثانية: رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج ١٦١
مسألة: هل عامة أهل الموقف يرون الله تبارك وتعالى يوم القيامة؟ ١٦٨
مسألة: إثبات صفة الرؤية لله تبارك وتعالى ١٧٢
الإيمان بالميزان يوم القيامة وأنه على الحقيقة ١٧٥

تكليم الله لعباده يوم القيامة ١٨٥
الإيمان بالحوض ١٩١
مسألة: هل الحوض هو الكوثر؟ وهل وقوف النبي
ﷺ على الحوض هو وقوفه على الكوثر ؟ ١٩٣
مسألة: ١٩٤
مسألة: كيف يعرف النبي ﷺ أمته يوم القيامة؟ وكيف
تعرف هذه الأمة نبيها ﷺ؟ ١٩٧
مسألة: أين موضع الحوض يوم القيامة؟ ١٩٩
الإيمان بعذاب القبر ٢٠١
أشراط الساعة: ٢٠٤
١- الأشراط الصغرى ٢٠٤
٢- الأشراط الكبرى ٢٠٤
القيامة الصغرى ٢٠٥
المسألة الأولى - نعيم القبر وعذابه ٢٠٦
المسألة الثانية - فتنة القبر وسؤال الملكين ٢٠٦
مسألة: هل فتنة القبر عامة؟ أي هل كل ميت يُفتن في
قبره؟..... ٢١٥
مسألة: هل فتنة القبر عامة لجميع الأمم؟ ٢١٧
الشفاعة ٢١٩

شفاعات النبي ﷺ ٢٢٨
تنبيهات ٢٣٥
فهرس الأحاديث ٢٣٩
فهرس الموضوعات ٢٤٧

** ** **